ابن ... هذا كتاب عصام جامی ١١٧٥

پاره
٣

١٥

عصام الدين حاشيهٔ جامی

عصام

يا كبيكج يا فتّاح

1

عصام الدين

حال منتقله حال موكده حال موطئه حال مقدره حال دايمه حال متداخله

وقفت هذا الكتاب وقفا صحيحا بشرط ان لا يبيع ولا يوهن

حربوى زاده حافظ افندى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا هادي السالك مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل حامدك
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين
عليهم لتبديل كمالاتنا بغفلاتنا وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر ما انعم
علينا في صلاح حالاتنا وعلى آله المتفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة
التحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بمفصل آثار النبوة ليحفظ ناسي الالفاظ معا
لاتنا وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن
عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كالشمس
لنجوم درر الزبر غواش حافية للفوائد الغيابية والشمس لا يوجد عن
ملاحة تحاسن ولا يتوهم في حقه ذا فهم واسمي لا يرده ناظر كابر عنيد
مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يوذه شاعر فاخر باطلاع على
خوافيه الا عجائب الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فلن يتبوه بانشاد
فلبس معه التنزاع ومن ليس له غاية التجديد لنظم السديد فلبيكونه عنه
فلا يتزيد منه الاوداع انتفع بها اهل السعادة بانتفاعه وازوى اصحاب الشقا
وة عن الانتفاع انتشر حسنا في الشرق الى بغاء العلم الذي هو في غاية الا
رتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره
وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري
اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار تعلقه بها مبادي افعال الاختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس محمودا عليه
حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر قوله تولية
في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه وهذا
كلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد يجب كل حمد وهو
وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا لحمده

وانما قال الحمد لوليه ولم يقل الحمد لله ليدل على ان الحمد هو بهذه الوصيفة اشارة الى ان المستحق للحمد هو الله تعالى دون غيره بخلاف عبارة الحمد لله كالاكمل

حمده او يحمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من
خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما
يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق بوليه وان يكون
مبنيا للمفعول اي محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ
لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب
تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنى
كلا معنى الحمد له تعالى دون غيره فيرتقي الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل المبني
للفاعل كناية عن انه تعالى حمد دون غيره بمعنى انه قائم بدون غيره وتزيد بالحمد بعزتيه
المقام حمده تعالى فيكون معنى الحامدية انه تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره تعالى
فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك كما اثنيت
على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد احلى واجل افراد الحمد وبهذا اختاره نبينا صلى
الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه تحقق ما في جمع الولي والنبي حيث
في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى ما هو المشهور
من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه
الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان كذلك
لكن يكون معه كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد وبهذا الاصل
ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون
المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول بحسب اللفظ
رعاية للسجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظ لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة
على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقا
قه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المشاديين باداب
الكرم اهل السنة ادخاله على الآل على الشيعة فانهم منعوا ذكر
على بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله
وآله ايضا اتباعه او لو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد
التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحا

٧ كلى ح
٩ المحامد ح
٨ انت ح
على الآل ح

الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان اله واصحابه متادبون بادا
ب نفس وادب درس وهو تبليغ الاحكام والكتاب وفي ذكر الادب
براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب **قوله** اي بهذه الامور اللائقة في
العقل لتحقيق المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشا
رة لبيانها واسماء الاشارة بما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها
للامور المبصرة الحاضرة في مرتبة المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة ههنا امالاشارة
ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان يبلغ
مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرة عنده والمستحق ان يشار له الى المعقول با
الاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني
قوله فوائد جمع فايدة وهو ما استفدت من علم او مال او جاه فائدة المال تفيد
اي تثبت له الا المال فلك ان تريد بالفوائد التي يعني بهذه امورا ثابتة
بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا على فعول اي
كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية
من وفي بعهده اذا لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاولى ابلغ واتم معنا
والفوائد اسم كتاب في النحو والوافية اسم للمتوسط والشافي كتاب
في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين له
للكلام البليغ **قوله** بحل مشكلات الكافية للعلامة ههنا ابحاث الاول
ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة
صفة للكافية فحينئذ يستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة
للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب
المعنى لانه اهم وان رعاية جانب اللفظ يتجه ان الحال لا بد ان يكون عن الفا
عل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب
المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ان يراد الحال عما اضيف
اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه
ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما

وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول بهذه فوائد وافية بحل الكافية الثاني
الظاهر ان يقول للعلامة المشهورة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب
تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك
الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا
او بالعكس الثالث انه وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا الى ان هذا اللفظ
انما يناسب فيما بين العلماء لمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو عرفه من
العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء النقلية ولهذا
خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق
العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحد وما من
مقصد الا وهو فيه المفتي وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم
العقلية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف
بالفضائل لتفضيل لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة
كما في الشمس المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى
تعددهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فجمع
جمعهما بلا امتراء **قوله** الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ و
الشيخون من استبانت فيه السن من اربعين او خمسين او
احدى وخمسين الى اخر عمره او الى ثمانين وقد يطلق الشيخ على من يبلغ
هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اي وصفته
بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب
فتال شابا **قوله** تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمده بها و
هذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف اي جعلته في غلافه والغمد
غلاف السيف ففي الجملة استعارة تشبيه الشيخ بالسيف في
حدة الطبع وقطع للمشكلات **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه
اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة
ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك

والسلك بالبط والتقرير جعل الشيء في قراره او لحمله على الاقرار والحمل على
القرار ابلغ في ملح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك
والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يغادر
الفوائد التي كاللآلي قوله للولد العزيز العزة منتهى اهل الذكاء والفضل بالذكاء
والفضل بوصفه بالقوة في قوته وصفه بالذكاء والفضل قوله التلهف هو كالتأسف
كالتأسف الحزن وتبع الالفاظ المترادفة في الخطب مستحسن لا وقع له عند البلغاء
قوله وتسميته بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة
الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت
بنى النسبة في التركيب الاضافي على الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب
الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين
الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر
الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله
في العبودية حتى خفف من بني عبد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد
فان قلت لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من التكلف
للحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب
ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان في نسبة
الى الضياء بحسب اصل اللغة يشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها
ظلمة الذنوب قوله لانه لهذا الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة
فيه الا اخراج اللفظ من بين المساوات قوله كالعلة الغائية العلة
الغائية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف
متقدم في التصور لكن لم يتأخر في الوجود والعلة الغائية نعتمه بهذا
الشرح ولو قال لان نعمة العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسخة
قوله وسائر المبتدئين مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي
في الحواشي الكشاف ان العربي يقول بمعنى الباقي واستعماله في
كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف في هذه

في هذا المقام بمعنى الجميع فعن المطول بانه من غلط ثبت قال سائرهما
بمعنى الجميع انفع للمبتدئ لانه تكرر الدليل في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد
للمبتدئ لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع قوله وما توفيقي الا بالله
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف
بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جعل اسباب الشر ولا
يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة
الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضرب بزيد في الضارب
زيد وانما يقال ضربني من زيد فالعربي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على
ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف
حيث قال وما كوني موافقا الا بمعونته وتوفيقه وهو حسبي ونعم الوكيل
فيه بحث نجده في حواشي المطول قوله بتخييل اه يعني بتخييل نفسه نقصان
كتابه بهذا الترك والتخييل ما يعتقد في النفس قبضا او بسطا وبناء
الشعر عليه ولهذا تسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة
شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الفلسفة
يكون فعليا بان يفعل فعلا يوحش مشاهده كالتخييل القولي كما نحن فيه
ويهيج النفس ... الى ما يكاد ان يوقع في الانجاب كتخييل ...
الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم
من ذلك عدم الابتداء مطلق الحمد انما حصل بهذا الوجه لترك الحمد للمحقق
... الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فان
رح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن انه لا يمكن اصلاحه
قال الفاضل لم يبتدأ بالحمد هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث
انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سنتهم والا فايا ما حتى
يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى عليك انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء
بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل انه
بترك الصلوة والصوم هضما لنفسه بتخييل انه ليس في عداد العقلاء

الكلفين فاطلع الشارح ترك الاقتداء بالسلف فحمله على ترك كتابة الحمد و
جعله جزءا من الكتاب ولما كان الكلام لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض
عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من
اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة بحرز ثم الاختصاص الذي هو المط
في هذا التابع قوله بدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن
احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في العلم من النحو الكلمة
والكلام لكونهما موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون
بحيث يميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه
مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يصدق مطلوبه بالاشتغال به وان يذكر ا
الغرض من تحصيل علم النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا ينقطع بما يعرضه
من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع
في الفن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا فتكا
فلا ينفعه في التحصيل البصيرة والعلم بما يوجب الرغبة بل غاية امره ان تقرءه
للعلم حفظا ما في الكتاب وهو لا يتصدى لمعرفة مفهوم العلم وان الغرض منه
قوله حتى يعرفا هو من التعريف او من المعرفة وعلى التقديرين بمعنى البيان
على نحو ان يعرفهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال يتوقف على تعريفهما
فان مثبت يحب والافلا قوله وقدم الكلمة لكونها فردا من [illegible] وجوه اربعة الكلمة
ثم يتوقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم ويتوقف تحقق معرفة المفهوم
على معرفة المفهوم ويتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد ويتوقف تحقق معرفة الفرد
على معرفة الفرد قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة
الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية
ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق
ان يكون معنى المشتق منه لازما للمشتق وقد استقصينا في تحقيقه في
شرح الرسالة العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرح واما الجرح
بالضم فهو اسم للجراحة قوله لتأثير معانيهما في النفوس كما ان الجرح ان الكلمى

ان الكلمى مطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيرا
منها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد اعتبراه يدل على انه اراد التأثير بالجدا
[illegible] لله في تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة
الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة
قوله بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن ابي
طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه
ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة ويراد
العبارة مجازا قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم
بادنى مناسبة لما بعد المقام لانا نعرف معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق
الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد
قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على
الثلاث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص
والتمر باق على وضعه قوله والكلم الطيب بتأويل بعض الكلم الطيب
يعني التأويل بعيد عن مذاق الاستعمال جدا اذ ليس من ادب اللغة ان
يقال في مقام ارادة الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض با
الطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم
الطيب فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن ردعه بانه لا حاجة من غير
حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية لما بطل معنى الجمعية
لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا منها وله ولو كانت
باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تنضم جماعة من الكلم
قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه
المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي
لام الجنس واما ان يقصد الى الجنس باعتبار تحققه كما في الانسان حيوان
ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما في

لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد ليه
فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا الاية
واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك
لسبق ذكره اليه عند استماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة يحتمه كثرة و
بهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظة الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار
الى دفعه بقوله الاضافة بينهما اي بين اللام والتاء اي بين الجنس والوحدة
ولا يخفى ان يتوهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من خفي الفطن وان وقع ذلك
الى الآن لم يغتر من ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة العلم والتاء لازمة ودفعه
بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس
والوحدة جواب جدا الى الرامي لا يخفى اذ التحقيق ان التاء ليس للوحدة
جنس يشار اليه اللام بل يجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة
في كونها افرادا له حتى لا يصح جعل الكلمتين معا فردا لهذا المفهوم وبهذا لا ينافي الكثرة
التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة اشار بارادة الامكان الى ضعفه من وجهين اما اولا فلان كون اللام
الداخلة في الموقوفة لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام
العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين من مفهومها وجعل الكلمة بتاويل
ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير كلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف
ما حمل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم
فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين تعلم انه لم يقصد
الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم
بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة
اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ اشد فلم لم يعتبره الشارح

اصلا بمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء قال في القاموس
لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء
لا اللفظ بدون الصلة وايضا هو صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى
الرمي هذا وبعد فيه بحث نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة
المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب
لانه حقق اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان
او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى
النحوي اتم عن المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم
نعهد فيما بين ارباب الاصطلاحي النقل من المعنى الاخص الى ما هو اتم وانما
العادة هو العكس فلهذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ وانما عبر بمعنى الملفوظ
ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من
المناسبة للمغايرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
قد ارتكب مجاز ثم في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت
فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به الانسان
فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلق والثاني نقل للمصدر المطلق الى
قسم من افراد مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتقدح هنا
وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ من العام ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص
ثم يجعل الى ما يتلفظ به فيكون نقلا للاسم المتعلق بالعام الى المتعلق للخاص
قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا و
انما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم
قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد
ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله واللفظ
الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
فالمتمكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب والمتلفظ به الحقيقي

قوله ولم يوضع له لفظ فليس في افراده الافعال الفاعل والمفعول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ قائم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام والمقول فهو ليس من مقوله معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسميا او عرضا وتارة يكون من مقوله الحرف والصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول ليس من مقوله الحرف والصوت اصلا ليس ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من مقوله هو قلت قولي بلغه **قوله** والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق **قوله** لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيصح القصد فيها بدون اثناء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد وبخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي **قوله** والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع لانه جنس وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في قوله تعالى حتى يكون حرضا او يكون من الهالكين وانما قال غير لازمة الخ بادنا ما يحقق **قوله** مع كون اللفظ آخر وما يستتبعه ايضا آخر [illegible] يستتبعه اللفظ بدء وليكون المفرد محتملا للاحتمالين فلا نصب نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء بشيء ليظهر تعلق قوله للمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المفرد مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد به جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك **قوله** بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته

يعني لفظ وضع الذي هو مستتبع لفظ آخر من لفظة وضعت التي هي مستتبع لفظة

مقابلته مع اطلق لا يقال احسست الشيء اذا ابصرته او علمته كما في القاموس والاولى متى سمع ليتم بدء حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الآية اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة **قوله** واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بما احتج وكذا الحال في الوجه الثاني **قوله** ولا يبعد ان يقال ويمكن ان يقال لم يجب المجيب الاول ابطاله قيدا ايضا بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولما تشرفت بخدمة ان اوصلت الى شرح الرسالة [illegible] وكنت [illegible] في هذا المقام لانه على وفق [illegible] الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال **قوله** المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان المكان للحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة مصححة ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاختصاص على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه

قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اى لغة واما اصطلاحا فهو المحتمل من المصدر
الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشىء الا
واصطلاح المعنى بالشىء فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص وكذلك
ان يجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت
فى اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى **قوله** او مخفف
معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التى
هى اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا
مع انه لا يوجد له نظير فى كلام العرب **قوله** ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع
فان قلت كما ان المعنى مأخوذ فى الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشىء الاول
فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه
لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته
لانه مما يعرفه كل ناظر فالظن انه قاصر بل قصد اليه ليتوصل به
الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى مجردا
مجازا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشىء الاول لا مدخل له فيه
فان قلت اى فائدة فى تجريد الوضع عن المعنى واستعماله فى جزء معناه
مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف وينصب الافعال
قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بعد ذلك يغنى عن
كون المفرد مقيدا بالمعنى **قوله** فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع
الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة له عقلية كدلالة اللفظ
على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ فى
نفسه والا فان كانت العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال
عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ
وقطع حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة انها مقتضية
لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة
على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر

بذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة بالعقل ليست
الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع
بقى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة فى المهملات
الا ان يقال صرح بها لشدة الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد الاشتباه
بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات لا الكلية بقرينة قوله
وبعض حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء
تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اى حروف
ركب منها اللفظ يعنى انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق ودبز
لانه عين التلفظ **قوله** وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا باذاء
المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع كهمزة الاستفهام واللام
وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا تخرج بقوله
لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله
الموضوعة لغرض التركيب لا باذاء المعنى لتقييد حروف الهجاء ليست
صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء
لا بكل حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغى ان يخرج
من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله
لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال
بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية فى التعريف
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ باذاء بعض آخر والاولى قد وضع بعض
الكلمات باذاء بعض [illegible] التعريف لعدم صدقه عليه **قوله**
كيف يصدق عليه انه وضع لمعنى [illegible] وضع لمفرد لكان التعريف
اخصر واسلم عن السؤال الا انه لو [illegible] **فان قلت**
بعد تعريف المعنى بما يقصد بشىء كيف يصح هذا السؤال **قلت** لما تقرر عند
السائل علامة وهى ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ فى مقابلة المعنى خص كلمة ما فى تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص

كلمة مافي التعريفات حسنة مؤكدة **قوله** قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه اذا اراد
ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد ففيه البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء
وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد ان صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق
الاعم على الاخص لا يلزم من كون اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان
الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان
اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد
بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر **قوله** وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول
الا ان يقال لنفي انتاج الطبيعة في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج او المعنى عند
الميزان بين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان
حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي **قوله** بعض الكلمات المفردة لا فائدة في
الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا لمفرد ومركب للمعنى مفرد لئلا يتوهم ان
الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال
انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه **قوله** قلنا هذه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكن الحاصل انها معان مفردة
والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون
في الكلمة من حيث انه معنى مفرد وان كان مركبا فاحفظ الفائدة الموجودة هاهنا
قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هاهنا اي فيما بين الالفاظ
المستعملة في مقام الحكم على اللفظ ويجيء في مقام نقض تعريف الكلمة **قوله** ولا
يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض لما يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين
بالمنع انما لم يوجد مادة نقض التعريف في لغة العرب فلا يشمل من
الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض
خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق ان يبحث المعترض اولا باشتمال اللفظ
به الرابعة الا ان يقال الم او يحمل الكلام بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ هو
موضوع لمفهوم كلي ذكره سند المنع الا يكون هاهنا لفظ موضوع للفظ فان قلت

مفردا وان كان لامن حيث انه معنى هو صح

فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب
الجزم به فلو حمل الكلام على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت فالكلام كلام
الجازم دون مجرد الاحتمال يجري على الظاهر وارد النقض عليه فلو صرف عن
الظاهر بصيرا ما ذكر للنقض مشيرا للمعارضة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يد
فع مادة الشبهة فلا تنفع نفعا معتدا به والمراد باشتمال الضمير به الاسم
الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت هاهنا اي قلت
زيدا او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب
وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل
لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة او
مركب لا يتحقق مادة النقض **قوله** فان الوضع فيهما وان كان عاما
وانما قال انها عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم
مثل اسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب **قوله** هو الموضوع للمعنى
الحقيقية قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع
له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون
مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات
هذا المفهوم **قوله** وهو انما يجري على انه صفة للمعنى لا يتعلق الاولى الاقتصار على
مفرد لما مر **قوله** ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه بهذا ينبغي ان لا يكون
الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوصف
بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب
بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوضع اللفظ الدال
بالطبع او بالعقل لشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال او
مبني على الاختلاف والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على
انه اذا علق فعل او ما يشبهه بحقيقة يستفاد منه انما علق بما
هو حقيقة التركيب انما تعلق به ذلك المعلق لكان متصفا بمفهوم

السعة قبل تعلق بهذا المعلق ولا بسببها ومنه خلاف ذلك الا بعض من التجوز وانما
سمي الافادة الحقيقية ايهاما لضعف المراد لا لضعف الافادة فانه كما يعلق
بالمعنى المقصود بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز
بحسب المقام ولا يخفى عليك انه مثل هذا الايهام لازم من تعليق الو
ضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشي
مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه
بعد وقوع بعيد جعل المفرد صفة للمعنى بوجه لبناء له ان يقطعه عن المعنى
ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الرضي
الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عن المنطقيين ولا
مدخل للتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض **قوله** كما يرتكب
في مثل من قتل قتيلا في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه **قوله**
ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن
به ان يترك اختياره هذه الخصوصية عن نكتة **قوله** والاظهر والا يخفى لطف
هذا البيان **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز به
باستعمال اللفظ في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا
يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان هو
وصف الوضع معمول لتعدد اختاره فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد
فاختار فيما لا معمول له لتعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدمت
الثانية لا وهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى
ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى والا يكون صفة اللفظ لتذ
هب نفس الناظر في توجيه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان
مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن
قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الشروة بما لا يقنع
بالاعدم القدرة **قوله** او من المعنى المر تقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم
حال على ذي الحال المجرور **قوله** وهذا العذر كاف نصحة الحالية لا مدخل للتعبية

للتعبية الذاتية في الحالية ولا يستفاد منه بها الحال كما يوهم قوله وهذا
العذر كاف لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل قيل وكذا مثل بجل لان التنوين
كاللام كلمة فرجل كلمتان بعدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مر
به لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله**
واعرب باعراب واحد الا نسب ان يجعل واحد مضاف اليه لا اعراب
لا صفة وان يرجع اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى
انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد
من العبارة ان حق قائم مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعربت
لواحد وليس كذلك اولنا ان ثبت بنى الاصل ويجاب
بان المراد باعراب اعراب واحد كيف يجعل بكيفية واحدة مع ان كونهما
كلمتين يستدعى كونهما متكيفين بكيفيتين ويمكن ان يقال ذكره انما يظهر في قائمة و
بصرى وجمعى وهم الا دون الرجل والمثنى والجمع والمجموع بالواو والنون فان المعرب
في الاول ليس الآخر فقط وفي الاخير بين بلفظ الاول فان علامة التثنية و
الجمع لحاقهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع انما يجعل الطرف الاخير
الصالح لان يجعل اعرابا فيصح عنهما ان المثنى والمجموع اعربا باعراب لفظ واحد واما
الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه يلحق
بصرى وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا لم يلزم قاعدة شدة
الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكونا في ذلك انا ظرفيه
الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علم
عرف بذهنه اقرب **قوله** مثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
وجه ذلك بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم عبد الله
مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني
انه في شرح المختصر الاصول للمعنى ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم
كذلك كلمة ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية
كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا التعريف وهي جنس تحته

نحت للغة انواع الاسم والفعل والحرف بل مثال ومن اصناف الاسم العلم وهو
ما علق على شيء بعينه بحيث لا يتناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول
ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا
نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرء القيس
والكل ثم انه يحتاج من عرف الكلمة بعلبك كلما مع انه يناسب ان يدخل في
تعريف الكلمة لا لكونه معربا باعراب واحد على غرض النحوي ليس بيان حال آخر
الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية ما هو حالها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله واخواتها في حد الكلمة ليتبين ان
الاعراب فيهما ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بعلبك خارجا
عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله**
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما **قوله** وهي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان
منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة
وضعية وان كان الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني
فطبيعية والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع
في هذا الكتاب فيه انه بعد ذكر الوضع في التعريف بحيث يتناول
حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر
الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع
بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا القول لا يستلزم اعتبار حقيقة
حقيقة الوضع في التعريف **قوله** ومثل ديز المسموع من وراء الجدار
لجعلها لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالمسموع من وراء الجدار ليتحقق عدم
اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لك لذلك المدلول العقلي فيظهر
الدلالة العقلية بكمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ بمعنى فيكون خ للافظ ر
والسان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل بكمال الظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر

شيئا او برهان فيقال بها كما منهم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا
والحصر المراد ههنا قبيل عقلي ونحن علا انه استقرائي فقد بيناه في شرح الكافية
في هذا المقام ثم [illegible] مستدل بانهم [illegible] الاختصار و
يكفي بهذا القدر لا [illegible] عن بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ ونظم
الكلام اورد بشعر مسوق كلام الشارح وبعض النحاة بعده [illegible]
[illegible] الاختصار لانه **قوله** اي الكلمة لما [illegible] فالظرف بمعنى [illegible]
الا [illegible] لفظا او معنى وجوابا [illegible] او جملة اسمية [illegible] باذا الشرطية
قال الشيخ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم [illegible] الفاء [illegible] شيئا
مع الفا وقد يكون [illegible] هذا الكلام [illegible] جملة اسمية مع الفا
جواب [illegible] اشكال [illegible] الفا [illegible] جوابها فلا وجه [illegible] ان
يقال الجواب محذوف [illegible] الدلالة [illegible] تفريع وفيه بحث [illegible]
قوله اما [illegible] عدل [illegible] التقدير المشهور من حذف الفاء [illegible]
ان لان [illegible] ان فيه تقليل حذف [illegible] لانه يحتاج [illegible]
قوله الثاني الحرف [illegible] النظام [illegible] لكن [illegible]
[illegible] المستدل [illegible] مع ان في تقدير [illegible]
مبتدا او خبرا [illegible] ومنهم من قال [illegible] لان حصر [illegible]
في الدلالة [illegible] باطل [illegible] صفات التي لا تخفى للكلمة [illegible] لان حصر
بعض الصفة [illegible] باطل لان كل صفة من الصفات التي [illegible] يصدق عليها
انها صفة الكلمة على ان [illegible] حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا
عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس لامر آخر وراء ما ذكر في التقسيم
الا يرى ان [illegible] قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو
عنهما الا انه لا يكون غيرهما [illegible] صفات لا تحصى وهناك تقدير
اخر اخف [illegible] ان [illegible] ثم [illegible] خفف [illegible] ان تدل
[illegible] الدلالة [illegible] مشهورين في الكتب بالتنبيه على ما خصه
[illegible] التنبيه على [illegible] بيان [illegible] وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين [illegible]

لا حاجة الا انه يعرف بحسب المعنى بين مرجع المصدر والفعل الى قول
به بخوار كلوا ان او ان لان في وجع الا المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من غير تقدير او ما في معناه والثاني يرتبط به من غير حاجة الى الشيء منهما **قوله** حيث
يفهمان عمدة في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما في الفهم
عنه لانه التحقق حتى يكون المعنى [illegible] الماضي والحال والاستقبال
الحال ما انت فيه زمان بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال
ما تأخر عنه **قوله** مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم
سيبت الكوفيون وشوا هذا الكلام التعريفين في الكتب المبسوطة ولا يخفى
ان المناسب [illegible] هذا ان التعريفين اخذ والكلام لهذا القسم من السمو او
الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى
اللفظ الدال على الشيء كما في قوله وعلم آدم الاسماء كلها في القاموس اسم الشيء
بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين علامته واللفظ الموضوع يطلق على الجوهر
والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخوذ الاسم اللغوي لم يكن بعيد [illegible]
قوله لتضمنه الفعل [illegible] ان تقول ان جهة الفعل في ان المصدر [illegible] الفعل
قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر **قوله** في الفعل
كلمة تدل على معنى في نفسه [illegible] الاول [illegible] **قوله** فالكلمة مشتركة [illegible]
[illegible] واحد [illegible] الموقف الجامع المانع لانه لا يتوقف
على ان يكون في المعرف [illegible] بل بتحقق [illegible] الآلة اراد تحقيق
المعرف للكل [illegible] **قوله** وليس المراد [illegible] الا المعرف الجامع المانع
[illegible] ذلك كما صرح به المحقق في مختصر الاصول [illegible]
[illegible] المميز او المشترك خارجا من حقيقة هذه الاقسام [illegible]
لا الوضع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية [illegible] المصطلح
في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون [illegible]
المعرفات حدودا [illegible] **قوله** [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] التمييز والمراد هنا [illegible] المحقق شفقة على المتعلمين حيث

حيث لم يهمل في التعلم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود
منه بيان فائدة قوله وقد علم [illegible] قوله الكلام في اللغة [illegible] لا يظهر [illegible] لا
ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص معنى اللغوي
للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام
لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ما ليس [illegible] التمييز
بينهما في الكلام ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتسبا به في اداء المرام
على ما في القاموس ولا يخفى انه انسب مناسبة بالاصطلاح عليه فالاولى ان
يجعل النقل عنه اليه **قوله** فالمتضمن اسم فاعل [illegible] المتضمن بقوله اسم
فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل [illegible]
[illegible] الابهام [illegible] ولا [illegible] ولا ينفصل عنه [illegible]
وعنده من [illegible] والجمع مع [illegible] **قوله** فلا يلزم [illegible] والمتضمن
والمتضمن وتضمن كلي ما كلي جزء ومن قال المعنى فلا يلزم [illegible] الكلام الثاني
[illegible] على انفس [illegible] ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان لتضمن الكلام له
للكلمتين معنى [illegible] الا هذا [illegible] التدقيق لكنه لم يلتفت
اليه [illegible] الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان
التضمن لمجموع الكلمتين والاسناد سواء اريد بالاسناد نسبة احد الامرين
الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد [illegible] لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل
[illegible] لا جزء له تأمل **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
[illegible] الاسناد [illegible] باعتبار مجموع الكلمتين وتضمن
اللفظ لها [illegible] للاسناد [illegible] **قوله** خرجت المهملات اي القرينة
لكن [illegible] زيد قائم [illegible] فان المجموع يصدق عليه [illegible] كلاما
مشتملا على [illegible] لفظ موضوع بقرينة ان
بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة **قوله** وبينهما اسناد [illegible]
نسبة [illegible] **قوله** [illegible] مثل زيد ابوه قائم ومثل [illegible]

جوز ان تراه قوله فان الاخبار ينبهم مع انها مركبات ذكو في الجزء وزيد قائم
ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم وفاعل خارج عن الجزء لا يذهب عليك ان
الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم
من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ وبذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسندا اليه ومع قوله وسياتي ذلك الا في ضمن اسمين اه
فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص
الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك ان اوفال يشتمل منقولا من مقلوب ابد
في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما عطف عليه ولو كان
المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد ولم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب ابد
مع الاسناد ونحوه انما يحتاج الى التعميم لو قال شيئا قبل حسن قوله اعلم ان الكلام المعنى
ظاهر في ان ضرب زيدا قائما بمجموعه كلام وانما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن
كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقيق افراد من كلام في هذا التركيب
قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراده في ضربت القوم رجلا
ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا
زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا الجزء ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا ههنا
جملة فالكلام الذي هو مراده مجموعه عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل
جزءا وكذا في الحال في الصفة اذا كانت جملتين فينبغي ان يجعل عند المصنف عمدة
عن عبارة تعريفه لاحد ولا لا مذهبه قوله يجعل الجمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة اخبارا
من قبيل الخبرية وكانه قيد احترازا عن الانشائية عنده لا يقع خبرا والواقعة خبرا عن
زيد اضربه ونحو قيل زيد يقول في حقه اضربه وتعقبه بنحو ان ما ذكره احتراف
الجملة في الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوجه البيان بلزم ثابت الافتراق في اضربه في
زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر قوله اخبارا او صفاتا سواء ويرد عليه والا
او حالا قسمية او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المصنف الكلام يصح قوله ولا يتاتى ذلك
الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وبعض الحواشي عند بكلام مع انه لافا
نظام العبارة جدا لان الخبر لا يكتسب من جزء واحد فاحتمل انه بعض من كلام المعنى ما دل

على

على ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول ما قيل على ان الكلام عنده كالجملة
ويكذب ما في الحواشي انه قال المعنى في بحث حرفي الاستفهام ان لها صدر الكلام لانه
تنقض كون زيد قام ابوه في زيدا قام ابوه كلاما عنده والا لم يصح قوله ولها صدر الكلام
ولا يتاتى ذلك اي الكلام بهذا التفسير هو المناسب للمقام ولكن على
التفسير او لا اسنادا وتنبيه على المراد قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا المقام
الا في ضمن هذين الى اسمين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر
الالف بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى مع لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين
لانه لا يتاتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم
فعل بل يتاتى من اسم وفعل اي فعل كان خلافا لما ذهب اليه المعنى من جعل اسماء الافعال
الناقصة قوله اعل لا لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان
التركيب الثنائي العقلي يفيد ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا
الاثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعي حصر مطلق الكلام
ما دام الا ان يتمم بان الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولا يحصل بدون مسند اليه ومسند
والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد تنبيه
او عن نحو زيد اعلم لحكي من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد وهذا صرح المعنى
بالحصر في تقسيم الكلام الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة
في ما روي المرزاني بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كان يعني في نفسه بعين في نفسه
صفة معنى الكلام ووزن نفسه لا مشتقا بدل نفسه ولا حالا عن ضميره اي دل
كائنا في نفسه اي معنى ثابت في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اي غير مقترن
بما ليس صفة له وان كان ذلك يكون الفاصل صفة اعذب وفي الفهم اقرب
قوله اي غير تابع دل لا تعين الاسم والا يتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف
ولا يلزم الدور قوله الاسم فيه تذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة
عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة فما ثبت مفهوم الكلمة ليس لذاته
كما ثبت معنى بنفسه بل لو انث الضمير الراجع اليه بكون ذلك التانيث لرعاية
لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد رعاية اللفظ بل لرعاية اللفظ والمعنى

قوله ولذلك قيل الحرف الا جعل الحرف اداة الظرف بمعنى اعتبار رعيه فوله بها
لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء فيقال هذا المعنى وهذا اللفظ
يعني يستفاد منه فمثل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك
المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا
ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو لتمام التركيب العرفي بما دل على معنى كلا
نفسه كما يقال النار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في نفسها كذا الا ان النحاة
اجمعوا على وضع ما يراد من لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا
التباس في معناه ولا وهن في التعريف به قوله وتحصيله ما ذكره بعض المحققين
يعني السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على هذا التحقيق ليس
كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المحقق سبق في هذا التحقيق
وان كانت عبارة الجلي المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا
التحقيق يكفي وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان
الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء
اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة فيها لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة
بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة بشرط
متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان المحقق صاحب هذا التحقيق لم يعد رسم شرط
هذا الكلام بل المحقق ايضا لا ينبغي ان يقال في حقه ما قال السيد الشريف المحقق
في حق عمر الا انه حيث قال في حواشي شرح الكافية في هذا المقام بعرب
في تحقيق معنى الحرف تارة وبعيد تحقيقه اصل بالتحقيق قوله كما ان في الخارج
موجود قائما بذاته وموجود قائما بغيره لا يعقل كالاب في الخارج موجود قائما بذاته
هو موجود في ذاته وموجود قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية توضيح
معنى الحرف وما يقابله وتنويرا له ما لا مجال في الحد و التكلف فان في قولهم
السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بحسب الاعتبار في الدلالة على ان وجود
السواد ليس الا باعتبار الحلول كما ان معنى الوجود في نفسه انه موجود لا من اعتبار
غيره ومما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها امر واحد

واحد فمن قال نظيره في هذا التشبيه وجد انه في الاستعمال لفظة في وهو انه كما ثبت بالعين
الخارجي الشايع لا من العرض التابع للجوهر صح ان يثبت كذلك العرض بحسب
العرض العقلي بين لا فاذا والعلم المستقبل لا ثبت به الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه
بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر
فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاول معلوم ولا يذهب عليك
التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم
بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يجعل
المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه
وبه الاولى ما يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا لكون وجه التخصيص الاسناد
بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او توصيفية او تقييدية فالاولى ان يوضع الدليل
بحيث يستفاد منه احتياجه وصيغ الموصوفية وكون الشيء مضافا ومضافا اليه
وكون الشيء مفعولا او متعلقا بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل
هذا التحقيق المشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
وبه لكون معناه غير معقول الا تبعا والة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح
لشيء منهما وان الخبر الذي ذكر الملحوظ بعينه وجعل الة لملاحظة لا بد ان يذكر
ويفهم معه فيفهم الملحوظ تبعا في ضمنه وكل الامرين باطلان فانه كثيرا ما نفهمه
مما ذكرناه تبعا لملاحظة افراد الرجل والة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل
رجل يصير محكوما عليه والاوفق ذكر الخبر الذي هو الة لملاحظة معنى لفهم معناه
فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن الة لملاحظة
ما حكم عليه وسبيله الا قصدا وانما يعرف قدره من التفطن على ذكر متعلقه
اذا لم المتعلق بجزء ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع المعنى هو الة لملاحظة
غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة ملحوظا بالذات ليصح
تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم
المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع هو الة لملاحظة الافراد فان قلت

ثم لا يتم ما سبق اذا لوحظ تبعا لا يصلح لان يكون طرفا بالنسبة قلت لا يصح ان يكون
طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث فبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع محكوما عليه
فلا يصح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصح ان يصير طرف نسبة ما وانما تحملت الكلام
ردا على طريق اجالهم في المحكوم عليه وبه قوله في الابتداء مثلا اذا لاحظ العقل الى آخره
يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا
والثاني تبعا كيف وقد قال فيما بعده واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة لغيره فجعل
الضمير راجعا الى ما جعل مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من
جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس
افراد الابتداء الا حصصا وليس لها افراد حقيقة قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول
لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وفي لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة
عليه وفي حمل كلامه على نفي الحاجة في التكلم احتياج الا ان يقتصر قوله في الدلالة عليه بقوله
من ذكر على كلما قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم
سبقيتها اشارة الى ان الكلام في نفس العبارة المعنى الاخير ولا يبعد ارادة المعنى الاول
الا ان [illegible] وكان وجه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل
فاذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله [illegible] كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمني ودلالة اللفظ على معنى لانه وضع له اعطاء بتضمنه لانه جزء
ما وضع له تضمن ودلالة لازمه ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له
فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر وفي المعنى عند
الاطلاق اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح بذلك بعض المحققين في
شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف
المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكورة في تقسيم الكلمة
هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل وعدم الاقتران بالزمان لان لم
يعني الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد

زيد بيده ولو كان المراد بالمعنى هو اعم من المعنى المطابقي لما احتاج التعريف
الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابقي بنفسه بناء على زعمهم ان الفعل موضوع للحدث والزمان
والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن
فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فدلالة الفعل
بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد
عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية
بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة
نحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا تقتضي وجودها بدون
المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول
بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة
بواسطة عدم استقلال جزء آخر له بالمفهومية اعني المعنى المطابقي انه لا شك
في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي
كيف ينتهي ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير
فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدنا بالطف من الله وعون
في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال المعقولات
الا بعد [illegible] ونقلنا [illegible] شيوع المباحث الصافية في هذا المقام حرفا
ترقى الى الكبار والعلماء وان كنت في طلب الى سنه بعدم سعة ساحة هذا
الكتاب لذكرها فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على
المعنى الا بعد ذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخرة عن تذكر الوضع
فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد تذكر انه وضعه لمعناه فيفهم معناه عنده
وفي ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بمعناه
عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك
الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات
النفس اليه من حيث انه مراد للافظ والتفات اليه للتلفظ به فنقول الحكم

العالم بوضع ضرب على الوجه العام للفظة تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده
مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس بهذا الوجه من دلالة
اللفظ ولا متوجه من لفظة ضرب الى معناه من حيث هو مراد وما لم يعلم حصول المعنى
الموضوع له بالخصوصية فاذا حضر عنده بالخصوصية التفت اليه من اللفظ من حيث
انه مراد فتيت هذه الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة الحقيقية
ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين
سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة
وهذا الكلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه
الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلو لا
العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة
لا على المراد ولا على جزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك
يتوقف على القرينة وليس مما يسمى تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة
حقيقا بان يعرج باذياله ويطلق فكر يكفي في ان نتنبهك على ان القرينة ليست
بشرط دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج
المشترك اذا صار علما لشخص فكلام من لفظ عبد الله في عبد الله يحتاج
ان في دلالته على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي
واشكك ان علاشتمام افاضته من التحقيق لتعلقك باعوذت نفسك
بقوله من غير توثيق وتصديق لا تشتهي ما اوان اليه موافقة من رفيق التوفيق اعلم ان الحول
بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا الا من شذ الا ان الفعل
لا يكون بدون الفاعل فانهم صحح ستر ذلك ثم ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم
الفعل لئلا يكون له بدون الفاعل ولا اضطر الى من شيخ الى صدره فرايته نعم
فنقول لك ما الحق بل ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان و
النسبة انما جاءت من قائم الفعل [illegible]
الهيئة التركيبية كما في جملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا ينسب جملة اسمية
زيد قائم للنسبة وجملة فعلية ضرب زيد لغوا وهم امارات ان النسبة

النسبة ليست مدلولة للفعل لانه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وفيما لا يفهموا
على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية
من مفرد بين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث
على وجه يكون مستندا الا ان ينسب الى الشيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون
احضاره على هذا الوجه لغوا **قوله** والمراد بعدم الاقتران انه يكون بحسب
الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع لادخال اسماء الافعال في اخراج
الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان يكون الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال وللمعنى
الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة كيف يتحقق امارة الوضع فيهما
وهو فهم المعنى بلا قرينة والشهادة صحيح ثم يعرف الحق لهما بالوضع واما نفع
التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير
مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة
في الوضع الفعلي وبخلاف الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في
الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود
في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة
في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث
والزمان ولا يخفى ان اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم
اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد من الاعتبار اذ اللائق ان يكون الكلمة
على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شيء في اسماء الافعال دون ذلك
وضعها الاول وهو الوضع الطارئ لغوا في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبرة
فيها الا ان عدم الاقتران انما يتحقق به وضعه الثاني معتبر لانه باعتباره يكون
كلمة ولغوا لانه باعتباره لا يكون غير مقترن **قوله** على وزن فوقات كتب في نسخة
الاجابة مقصودة اي بضم فوقات وقبلات على وزن فعلل فعلة وفعلال **قوله**
الى غير المصادر التي اه يعني او غير معاني المصادر لما كانت تلك المصادر في
الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاصوات
لان الالفاظ لا تنقل عن بعض معانيها لمعنى آخر الا عن معنى لفظ آخر فلو ان تلك المصادر

قوله المتعلق بالاسناد والظرف راجع الى الاسم باعتبار جنسه ... الدرر ... لوجوع اليه باعتبار خصوص النوعي وقيل هو راجع الى التي ... في الاذهان وقيل راجع الى ... لكون الاسناد اليه معنى المسند اليه

في الاصل اصواتا عبارة عن كونه ملك اصواتا تامل او في الظرف يعني او في
معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف
اي الاقوال الثلثة اولها كونه مشتركا بين الحال والاستقبال وثانيها كونه مجازا
في الحال فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا ويحقق ضمنها فقد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا
يدل الا على زمان واحد قوله فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد
زيادة معرفة به او ليفيد معرفة بالحد وامتيازه عن اخويه لمن لا يدري حد الاسم من
الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تحقق الاستقلال المعتبر مع انه لا دان لا يستقل
به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب وكذا نقول بهذا بيان احكام مشتركة
بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التعريف لكثرته مع ما ذكر من الاختصاص
فقال ومن خواصه ... اي مبتدأ من اوائل الاسم ولذا قدم على المبتدأ وليس
التقديم للحصر والا لغاء وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على تبعيضية لا يستدعي ذكر الخصوصية
... هذه ما ذكرنا لا بد من ذكر من ليعين ربط الجمع الدال على الكثرة بالامور المختصة
من غير ارتكاب تجوز ... ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط مستقرة
عن ملاحظة العطف والا نفيد كلمة من الربط المنع لان افادة ان كل واحد
يحقه بعض الخواص توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من غيره فسر الاختصاص
بنفي الوجود في الغير مع ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب
والاوفق في استعمال بلغاء العرب فلو قال انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره
ثم قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر ولم
يتكلم والمراد باي تحته في الاسم المحقق نحو كان اولا ومن جعل عبارة عن
الخارج المحول للشي اوجب في كلام المعنى تكلفات ... وتعسفات لا تخفى
قوله ودخول اللام اي لام التعريف تنازع اللام فيما بينهم في هذا العنصر بحيث يعرف
الذي غير حاجة الى التعريف قوله اللام فيه عوض عن المضاف اليه ... او
قرابته ولو لم تأت ... تلطف لا ولية بلام التعريف وعلى تقدير ... فيشمل
الاسم الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول

ومن خواصه ظرف مستقر والظرف المنتقل من متعلق المحذوف فيه ... راجع الى الدخول الاسناد اليه ... محلا مرفوع فاعل والجملة الظرفية خبر مقدم والظرف راجع الى الاسم مضاف اليه ... دخول مرفوع مبتدأ مؤخر والجملة ... الثانية ولا يجوز كون الدخول فاعلا للظرف المستقر لعدم الاعتماد ... يجب اعتماده على من المبتدأ وغيره ... اللام مجرور لفظا ... الواو ... مقدم خبر للدخول والجر والتنوين مجروران بانها معطوفان على اللام ... ولم يقل دخول الالف هو اشارة الى مذهب سيبويه ولان اللام المجرورة ... للتعريف عنده والهمزة للوصل ... الجر لانه يدل ... الفعل ... ومبني الجر راجع الى الاسم ... المركب الذي لم يشبه مبني الاصل ... اللام للعهد الخارجي وقيل خبر قوله ... محذوف المركب صفة هذه المحذوف تقديره فالمعرب الاسم المركب ... ومن خواصه بعضها ... ان ... يحقق ... ما يختص به ... افراده ... كالكاتب بالقوة للانسان ... كالكاتب بالفعل

ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة وهو معرب ... المركب الذي لم يشبه مبني الاصل ... وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ... فالاسم ... الحروف

جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد

واسم المفعول كما في تعريفه عن بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف
واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم والوقيل المنبه ورد في الاتمام يجمع هذه الالفات ليعيد
قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا لتعميمه مثل قوله ام على لغة حمير
ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام
في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض
الاشهر منها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يثبت ... الا ما يثبت ... من الاسم
ويكون ... فلا يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا لتعميم
حرف النداء كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض لعدم التعريف لبعض اقسام اداة
التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعريف باللام ايهام عدم
اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب
الثلاثة على عدم اختصاص باقي اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف
او الالف واللام يستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يجز
سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابتة مع الاسم المعرف درجا و
ابتداء بخلاف الهمزة والا هو اخف لجعل علامة يعرف بها الاسم اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان
كان الخليل علو كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يثبت احد منهم على النحو ولم يخالف احد
مثل قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت فائدة وضع اللفظ ساكنا او
ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة
في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام ونقص مذهب سيبويه فان
التعريف نقيض التنكير والتنكير حرف ساكن فناسب ان يكون دليل نقيضه
حرفا ساكنا قلت الانسب ان يكون دليل متحققا بنقيض ما اتصف به
دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال كهل ولان همزته في الاصل
للقطع جعل للوصل طلب للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمختار
انها الهمزة المفتوحة وجب ان حذفها مع كونها علامة لان اللام الملازمة لها

تذكرتها قوله لانه التعيين منه مستقلا بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك
الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بنحو غضنفر الاسد الذي لا ان التعيين
ما دل عليه اللفظ التزاما وبنحو الحسن والقتعب فانه لا شك ان معنى التعيين
الذات المعتبرة في مفهوم الحسن الاقرب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم
اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير متقابلان على اللفظ
وكذلك علامتهما فلما لم يكن في المضمر علامة التنكير لم يدخل عليه اللام قوله
كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف
قوله ومنه دخول الجر والجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى لا
الدخول كما تقدم الآن فهم بحركة والتنون الساكنة منهما سبق في اختيار الشارح
اليق قوله وفي المجرور به يتعلق الاول نعت مجرا قوله واما الاضافة اللفظية فهي
فرع المعنوية بهذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها
الا فاعلا ومفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعوا
الى ان تبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشيء
مسندا اليه اي فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضمير والى ما هو كمال
ظهوره كما تذكر ولم نفسره بالاسناد الى الاسم ايماء الى انه لو اريد ذلك للغا
الحكم بالاختصاص واما ما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة
يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل
وكذا التخصيص نظر نعم والتخفيف في نحو مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه لا فاده
لانه يحذف التنوين او نون التثنية والجمع ونحو منهما لا يوجد في الفعل واما
تخفيف حسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم يعتبر باعتباره في ذلك الباب
ولك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث
الذي في مفهوم الفعل المعتبر اعتبر نسبة الى الفاعل والمفعول ابدا معنى وجد لا
بجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع
المعنوية وانما قرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قولهم الجر علم الاضافة

علم الاضافة يدعوا التفسير على طبق نظم ويكون الشيء مضافا اليه ويجوز الاعتبار
فيه بتقدير حرف الجر قوله لان المضمر والجملة قد يقع مضافا اليه فاضف
في ان المضاف اليه في المثال المذكور المضمر والجملة مع ان الاتفاق في ان
المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها او المضيف اليها قوله قد يقال هذا اي
احد الامرين من المضمر والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق
لاختصاص الجر باللام والتعريف المختص بالمضاف اليه فيما بعد قلت كلام الشارح
ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل وانا انكر ذلك فذا لا ضعف ما بني على هذه
الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الثالث من كون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه
بعيد جدا ولا ضرورة لاما تحوا اليه فانه لم يلزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو
اظهر اختصاصا فيريد بقوله لان المضمر والجملة قد يقع مضافا اليه قد يقع
كذلك يجب الظلال بكونه في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فالاضافة
بتقدير حرف الجر معناه يختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشيء
مضافا وكون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومنها اختصاصها بالاسم مطلقا
ان نسبتان طرفيه لا يكون الا اسما قوله معرب قال المصنف في الايضاح هو من
الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو نقل نظرا الى المعنى واذا له
الفساد والالتباس وما عربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ان الاعراب
الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء
هذا الكلام وكانه اورده وكان يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المصنف اي
اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب لانه لا يصح
ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر لك ان من قال حيث انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز
ان يكون الاسم على ان الاصح يكون القياس مع ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم
المعرب مختلف الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل محلا للحدث
ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون
المعرب والمبني قيدين للقسم لا لفعل المقسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف
وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل

باعراب الاسم وعامل لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل
المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم
تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار رد
رد ومبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة لبنائه والا
لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا يخرج
بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله والخبر ان اعتبار قيد الاسم وان
لم يعتبه لكن اعتبار هذا القيد هنا في كمال البعد ولا يهتدي اليه قرينة قوله ركب
مع الغير بعد البيان لظهور كون المعرب اسما فاقيل حمل المركب على هذا المعنى
بعيد والظرف ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف
قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة
التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب
المناسب الغير المشابه بكونه منه قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى القرينة
كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار
وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه كيومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تتبين بعد ضبط المبنيات فالحق البيان بهذا الاعتبار
التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة البيانية
ليس في البناء اتم من وجه البني لاسم مطلقا واضافة الاسم الا اذا حقق لامتنيه
وان البيانية اضافة الاسم من وجه كما المخبر عليه من الاضافة معنوية لا بهذا الفن
فالوجه في الاضافة البيانية ان لا تخص الاول بالاصل في البناء بل يطلق فيشمل
المعرب لان الاسم هو الاول يكون في الاعراب ويكون بيانه بالاخر الثاني
وللتوجيه كلام الشارح فقال لمن له ادنى فهم الكلام مستغن عنه قوله وهو الثاني قال
المحقق الشريف قدس سره في حواشي المتوسط جعل بعضهم الكلام من حيث
انه جملة فعلية رابعا قوله والاسم بغير الاسم لا حاجة الى قوله بغير الاسم لان النحوي لا يسمي
ما هو بالاسم اسما بل يسميه حرفا والاسم باصطلاح ما هو بغير الاسم قوله فاعتبر

فاعتبر العلامة بجزء الصلاحية لا يتحقق في الاعراب الخ لم يقل اعتبر العلامة بجزء
الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة
لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق
باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند
العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة
من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذلك
لم يعرب وهي معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب
لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او زيد يسلب الاعراب
بحسب الظاهر الان على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول في
توقف فليتامل لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر على
ما يدل هذا الكلام بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه
التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام
على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض
من علم النحو قوله فان العارف باحكام كذلك مستغن عن النحو اشار
بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب باختلاف الاواخر كما
بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون
عينا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن
والتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف به المعرب لزم
توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفة المعرب قبل لزم تقدم معرفة
المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا الخص جواب التعريف المسمى
بالدور وهو الذي صرح به المص بانه عدل عن المشهور لاجل الا ان الشارح
لو ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانه والعجب
ممن قال ان الشارح بقوله فالمقصود معرفة المعرب اه الا ان ليس في
نفس التعريف فسادا وبرز المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كل كبرى

لصغرى مساوية للحصول الاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل
هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره ينتج ان هذا مما يختلف اخره به و
قولك هذا يختلف اخره به عين هذا معرب فتقدح في الكلام المخزوم بنفسه
في المقام واخرج عن الوضع والانتظام فاشكل علي انه يمنع كون الصغرى عين النتيجة
للتفاوت بين الاجمال بالاجمال والتفصيل واجاب عنه بالا يهتدى به
الا وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل يكون من
المقربين على ما حاليته طلب الجليل الاّ انه اجاد بهذا التطويل حسن جزاه وجنة سند
ورداء مفيض ثم البيان بما الرب والنجم فقد انه امر اسمع مقالة قوما او منطوقا
فا داناه كاسمه فرتب حامل فتبة لانه هو افقه منه وفدا فاد في اشادي ومن
هو جدي انه جدي واعتادي حسام ما لزمه والذين داو وذو النوافي استاد التمة
زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه لا يتبع قول
المعنى انه ليس الكلام مع الشيخ العارف لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتبع العارف
اختلاف اواخر الكلام مع عجز ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها ثم
فيتعلم المعرب في هذا الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف
من بعد فيه المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الى حصل للمعرب
في التركيب ومسائل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب **قوله** فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا لان بهذا
الحكم من جملة احكام كما اشار اليه فيما بعد **قوله** وحكاى من جملة الاحكام
واثاره المترتبة اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتبة على صفة الاعراب والى
ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق بقوله لا انه يعني حكمه وكانه اراد
بهذا التنبيه تقسيم مقدرة كما سيورد وبيته من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم
المذكور حكم معرب مركب مع عامل ابتداء ونقض الحكم بالاثر في هذا المقام
لما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر باخذه في افادتين الكلام ولا يبعد
ان يراد بالحكم ما يعلمه فيكون فيه اشارة الى ان التعايبنغي ان يعرف به **قوله**
باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا سماقلت فلكن

فليكن جمع عاملة لان العامل قد يكون غير ذي عقل والمعنوي وقيل العامل صار
اسما في عرف النحاة **قوله** بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد
العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا
يختلف اخره وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وبهذا
اورد ما قيل يخرج بهذا القيد اختلاف اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل
الداخلة على المستفهم عنه نحو منو زيد ومنا زيدا اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا او مررت
بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول انما
يتحقق بالاخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر **قوله** وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ ولئلا يكون اللفظ محمولا على
ما يقصد به وهو فهم الاتيه قولا وعلى المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان
يتعلق مع باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه
قاصرا لعدم الداخلة الملفوظة والمقدر على نهج حسبان **قوله** فان اصله
منين وفيا ويغني ذكر الياء ولئلا يستوعب المبتدي بينه وبين فيّ كما
فقطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض ان قلت لا انتقاض لان لا يجعل اختلاف
العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل عن العلل ان يطلب كل منها اثرا
مباينا للاثر الاخرى في الاخر فقولك رايت والبايت بالمعين مختلفين
في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا ينتقض بمثل
قولك رايت احمد ومررت باحمد وقولك رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى كان او مجموعا ذكرا وقولك معطوف على قولك نحو وتقدير
لئلا ينتقض بمثل قولك رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او
مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او
مجموعا ومما ينقض منه العجب ما قيل المراد مدلول ما بين الصورتين فاذا
اظهر شمول اللفظ للمثنى او المجموع فيذهبنا اشهد وكن من الشاكرين **قوله** فان قلت

لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل
الى عدة او ما فوق الواحد قوله الا ما ركب بعض الاسماء المعدودة الفراث به
لتعني لا الاصوات مع عامل الابتداء اي اذا ركب كان ثانيا مع عامل وتحققا من قوله
مع ليس نظرا في التركيب وهم جعل نظرا في التركيب اورده عليه مع العامل لا يكون
الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل الابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل سبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي
العوامل واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف
العوامل اذ الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين وفيه نظر من وجوه الاول
ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه
اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث ان
العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل … ليس في الفعل
والعامل المعنوي الذي يوجد في الفعل … متعددة كناصب للظرف والمفعول
معه فقد ثبت … الفريد … الرابع … لا اتحاد … لانه لا يقبل … ركب مع
عامل الابتداء … عليه شيء لا نقول … سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان
معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم
المعدود ولكن لا ابتداء … ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل الابتداء
اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيب مع العامل
ولم يكن التركيب … للاسم المعدود لم يكن بالابتداء … قوله فانه الاعراب
بهذا الحكم لا يكون من خواص … اذا كان المعرب بهذا الحكم بعض المعرب
لم يبلغ المبتدي المتعلم … بهذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف انه
يجري فيه هذا الحكم ام لا … اذا اختلاف اخره باختلاف
العوامل … بهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يتردد بانه … معرب لا يتردد عليه
العوامل المختلفة … الا الاحتمال … لا يكفي في نقض الاحكام الا
الادبية … والاختلاف … جواب الشارح …
بانه … بالعبارة … والاختلاف بالفعل … بوقت

وحكمه ان يختلف اخره متعلق بيختلف باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا تمييز … عامل
فالتمييز فاعل في المعنى او مفعول وههنا …
القسمين … فاعل في المعنى
لان معنى وحكمه ان يختلف لفظ اخر المعرب
او تقدير اخره فان قلت التمييز ههنا هل
رفع الابهام عن المفرد او عن الجملة …
عن الجملة والاختلاف الاعراب اخره …
على المعنى المعطوف عليه او لفظا ما في اختلف
يجوز ان يكون موصولا او موصوفا وان
كان موصولا يكون جملة اختلف اخره به
او موصوفا صلة خبر للمبتدا وان كان موصوفا
يكون هذه الجملة صفة خبر للمبتدا والظرف
المجرور في اخره عائد الى المعرب وفي
به راجع الى الموصول او موصوفا …
الاول اي الاعراب الذي هو الذي يحصل
اختلاف اخر المعرب او اعراب الاسم محذوف
المضاف اليه … عوض الالف واللام …
الثاني الاعراب شيء اختلف اخر المعرب بذلك
الشيء

قوله بوقت ما وليس بخرج ما عرفت ان الظاهر ان الحكم الكلي ينتفع به المتعلم
وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي فان قلت
في كلمة ما الحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة ينبغي ان يقول وحينئذ
يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كما وقع ههنا يحتمل الامرين فبنيته
على الامر الاول وعلى الثاني تنبيها حيث قال وحينئذ يراد بما الموصولة والحركة او
الحرف على تقدير ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة انه انسب
في المقام … المتن بالشرح … ان الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا
كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يستثنى اخراجها الى السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم
من قوله ولا يراد العامل والمقتضي انه لا يراد عامل ولا مقتضي على السلب الكلي
والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يراد فاعل ولا يستثنى شيء من المقتضي
ولا يذهب عليك انه بعيد من الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة
التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص … لا يخرج بارادة السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة
القريبة ولا يرتكب … تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت
يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا اشعار كلمة لو على شيوع الانتفاء فاذا ترجح اعتبار
السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة كلمة اذا على التحقيق
فتامل وكذلك … نقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف اخره او حركته فلا يرد ما
اورده من شان الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف الباء وهو الباء وجب
مقارنته بالحركة لانه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج
المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والالة
فان السببية وهو المتقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب
وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج الجميع بتقييد السببية
بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس بما يخل بينه وبين الاختلاف
تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضي والمجموع ومن قال ليس المجموع بسببية

والواو
وحيث
نحو

الاسبيه اجزائها المركبة من القرينة والنسبة فلم ثابت بحاله والنحوي فقد اختص بتخصيص
كون ما يرتبه اخواج الحي كما يختص باخواج المتكلم الذي هو السبب المعرب الحقيقي لاختلاف
الاخر فيخرج بمتعين ما لاعتباره خبرا وما الاعتبار قوله خرج حركة نحو غلامي اراد
نحو غلامي حالي في نظائره ومن قال اراد به الجر الجواري في قوله في ناسحوا برؤسكم
وارجلكم بجر ارجلكم فلا يخفى ما في نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون الجواري
والى من الزائدة من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان
اروج والنحو يشمل ما قبل يا المتكلم في نحو مسلمي في حالي مسلمي وقوله لانه معرب
بحاجب المعنى اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل
في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب من حيث انه معرب لتم التعريف ولا
يتوجه عليه شيء فتأمل قوله ان بينه على فائدة وضع الاعراب وترجيح الايجاز
على تركه وارادة التنبيه على فائدة وضعه في الكلام دون الافعال والحروف قوله ليدل
على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمل على العام بالشيء المقابل للعين بعيد
الفهم ولا اشعار اليه فائدة وكذا فيما يأتي في تعريف العامل قوله حيث قال في فوجد على
هذا الكتاب والاوجدان المعنى ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق
بوضع الاعراب المفهوم من محتوى الكلام والاتم ينطبق الغرض على المفعول لان
الدعوى على تقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعاني
وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف هنا والدلالة لا الاختلاف باعتبار انه
مدخلية في الدلالة ما به الاختلاف على ما يستقر والا فالموضوع للمعاني عند العقل
ما به الاختلاف على اختلافه بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو
الاختلاف وفالفهم المعنى لان تبيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر
محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب
بخلاف الاختلاف هذا في القول الاول بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاكل
بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كلا من المعاني المعرب وانما المعتورة

اي المعاني متناوبة الجملة فيكون المعاني بذلك التأويل معربة محل المطابقة بحسب اللفظ
والموصوف في الافراد وجمع فاعلها مركبة محرورة لفظا صفة المعاني
والجر في المعاني تقديري ولاجل الاعلال كالقاضي والضمير الراجع
المعتورة عليه اي المعرب
اسم فاعل

واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب باخذ تلك المعاني
في المعرب وعدم استقرارها فيه الآن اعتبار المعرب اخذ المعاني اقرب
من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح
استحسن ترك ما هو المشهور الدائر على الالسنة الكافة بالجر والقرينة هذا الاعتبار
حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني
لا يعتد به في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه تخالف ما هو
الواضح قوله وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو
الاصل والاعراب مطلق في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد
آخر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل ولكون الحركة بعد
الكلمة يظهر بانسياعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة
مثل هذه الفاعلية ونظائرها صفات مدلولات الالفاظ لا الالفاظ
وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تأخير الاعراب ان
الدال على الوصف بعد الموصوف والاظهر ان التأخير لان الصفة متأخرة ان
وجه التأخير المدلول والا وجدان تأخير الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف
على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في آخر الكلام لان
لا يزيد حروف الكلمة بعد بنية الكلمة ولا يبرز تغيير اهماله مكن لئلا يخل
ولا الكلمة على معنا ما بخلاف الحرف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولذا قيل
تكلم على صيغة الامر على هيئته ما نسبه قوله اي انواع الاسم فيه تنبيه على ان الجر مجموع
الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجهه تقديم العطف على الربط قوله ولا
يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات غير الآخر قوله فان رفع
مستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من الوجه قوله كون الشيء مفعولا به
حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم
كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم
المفهوم من المقابلة بالفاعلية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا لكون

ای الاختلاف او ما به الاختلاف

قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم لان غرض ادل الدلالة على المعاني باختلاف الآخر هو النائب الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في الدلالة ما به الاختلاف

علية متعلقة بالمعتورة
فلا بد ان يتعلق على بالمعتورة من تضمن معنى الورود
اي آخذه جاعلا واحدا بعد واحد
او معنى الاستيلاء وعلى هذا ولو
والاعتوار لا يتعدى المفعول
الى المعرب بالكلام لان الكلام في اعراب المعرب لا في اعراب الكلام
اعتوار من الافتعال من الفعل من الفاعل

وانواعه رفع ونصب وجر

والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة

الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا
اليه بالاضافة اللفظية وقولك بحسبك زيد لان كلمة ذلك كما او وقع الغير
تحت المضاف اليه حيث قال المجرور واشار بهذا التعريف الى علم المضاف اليه
وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولا بد من تعميم
النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه خرج بتمييزه عن باقي
المرفوعات وكذا المفعول به **قوله** لم يحتج الى ان الباء المصدرية الا وهو لم يحتج اليها
المصدرية **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل يعني وجه الاختصاص بناء ما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو الاصل في العمل
قوله فاعطي الثقيل للقليل اللازم القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لا لها التعدية
المعمول المتأخر في الفصل لا يجوز ونهم جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار
كان المعنى اعطي الثقيل مجعولا للقليل والخبر ان حديث الجعل مع الاعطا النحو فالحق
تضمين معنى العوض لان الاعطا للقليل بل يكمل عار رضاه فاقال فاعطي عار رضاه
للقليل وكذا جعل القليل نقيلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطي الثقيل
اعطي لزم وفات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه لكثرة فاعل وما لم يوف
المضاف اليه فانه غير الخبر جعل اعطا الجر للمضاف اليه اضطرارا ولا لزم ورود اليه لا
المضاف اليه بعض كثير الابرى الى قولنا مررت بزيد يوم الجمعة امامه لكن
كثرته دون كثرة الفاعل فاعطي المتوسط والكثرة للمتوسط في الثقل **قوله** العامل فيحتاج
الا بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم
المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي
والاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه
سبب قريب فقد خرج عن سواء الطريق وطلب المقصر في غير محله **قوله**
ما به يتقوم اي يحصل دون غيره فنبه على ان سببية المتقوم ليس كسببية الاعراب
للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا نقول يتحقق الاعراب
وما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمركب منهما والعامل لان نقول لا نفهم
من الوقف من قولنا ما به يحصل صورة الا الاول رده فيحصل الشيء ولا يحتاج ورثة الا الثاني

الثاني ما هو **قوله** المعنى المقتضي اي معنا اريد ان الاسم الشيء الذي في عرفه النكرة
والمعنى المقتضي للابتدائية والتعريف عند البصريين فلذا خبر المبتدأ او عامل الاسم وتقوم بالباء
في حسبك زيد لكون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد تغفل من قال لم يبال الخروج والمعتقد
قوله نحو مررت بزيد الباء ههنا ما نحو غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر
المقدر وعند بعض المضاف الثاني في حرف الجر **قوله** فالمفرد لما فرغ من بيان
الاعراب والعامل المقتضي اراد ان يفصل تفصيل المعنى المقتضي فانه يقتضي تارة
الحركات الثلث وتارة سوى الفتحة وتارة سوى الكسرة وتارة يقتضي
الحروف الثلثة وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة
قوله اي الاسم المفرد هذا معنى ثاني للمفرد وشيع لمعنيين آخرين كلاهما في خلو
ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة والواقع المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف
لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان
يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف اولم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف
بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجري عليه الحركات الثلث للاضافة او
اللام او ضرورة الشعر او التناسب لم ينتقض به قاعدة غير المنصرف والاسماء
ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة
غير المنصرف وما مر ودخل في قاعدة المفرد المنصرف لاشتمال على التنبيه على ان
هذه القاعدة خرجت عما هو الاصل فيها لداع **قوله** ابن الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما سنون وسنين وثبين وقبين ونظائرها لكن لا يلزم من دخولها في الكسرة
ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف **قوله** واما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كصفته
الدال ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاصل
عليه ان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فما يقتضي الا الاصالة بحسب
الذات لا في الاعراب ليس بشيء قال في الفوائد الضيائية في ايلى شيبة
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول الاول
مجرور واجازه الفقهاء هذا الامر **قوله** والمصدرية فيكون النصب بمعنى الرفع

رفعا وجرا حال والعامل في الظرف والحال هو الفعل المستنبط في الظرف المستقر
وههنا او قف بالعبادة فما كتبت في الحاشية على معنى انه اعراب هذه الاسماء
بالعفرة حال كونها في موضعين واعرابا بالعفرة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا هذه الكلمة قوله مثل جائني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجائني طلبة
والطلبة المطلوب جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوفق اذ معرفة غير
المنصرف يحتاج الى نظر بجر ولان اعرابه لازم بخلاف غير المنصرف فانه
يزول عنه اعرابه ولان النصب تابع للجر بخلاف العكس وللغير في تاخرات
اخر تركناها وينبغي ان يفتح الباب ولات يجمع ذات في غير لفظا كما فتح الواجع
المذكر السالم كتبت في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا الكلام مبني على توهم
انه صفة المؤنث كما بيا ودو ان يكون السلامة صفة المفرد ويعني ان الاصطلاح جرى على
وصف الجمع بالسلامة سواء كان السلامة حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف
والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه شئون مع ان مفرده مؤنث
واحترز به عن المكسر فانه قد علم وجه جمع المذكر السالم فانه سيعلم وتعالى الا بقول
الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا اثبات لهذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا
بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على حقوقها
هذه الاسماء على مطلقها لئلا يتوجه للحاكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم
عليها بكونها بالواو ولا يكون في التثنية بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك اخرناه
كما يخص بالتلفظ يخص معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجرد امن خصوصية
حصلت في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الا ما قبل ان التلفظ علم لنفسه
ويراد بالمعلم الفضة المشهورة وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين اللغة وبوصف
الاسماء الستة لانه في تعريف بترتيب كون اللفظ موضوعا لنفسه والا لم يذكر انه
مقطوعة عن الاضافة [illegible] اوليا لكون عبارة الحكم مشتملة على شال [illegible] بينها
الاجتناب عن ذكر غير مضافة لانه خلاف استعمال عند العرب وثالثها
هداية المتعلم لا اعراب بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجهه
قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة فما كان اشارة الى تقييد هذه الاسماء في الحكم

في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة وتوهمت انها جردت عن خصوصية الـ
التكبير والافراد ايضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد
والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله ومضافة فيه نقد المتن على خلاف ترتيب اتفقت
عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان
نسخته كانت في نظيره هكذا والثاني في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة
المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن غير الظرف والحال لا يتقدم
على العامل المعنوي او جر عبارة المتن الى ما ينسب والغير المتقن ان يفسر
عبارته الا ما ينسب فقد نبه بذلك على انه يبلغ بدقة النظر الا ما يخل بشأنه
البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة الى اخره هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في النوع الملحق به ستة المثنى وكلا
واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابل كل نوع اصلا قوله وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لشبهها المثنى في كون معانيها منبئة عن متعدد والاولى في كونها
منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد ولان المبتدى هو اللفظ وكذا
المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان
يقال لشابهها المثنى والجمع فان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فانه تمام
بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله لوجود حرف صالح
للاعراب واواخرها من الاعراب دون غير حالة الاعراب فشابه
الاعراب في الطريان والتغير وهذه الحروف بين والاربعة الاول لام
الكلمة في الاخرين عينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من
العين واللام عند البعض لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة فيما كان
تلفظا بل بتقال بنفس الياء في رح واعلم ان اللفظ انه جعل كالفم الاشياء
والشبه دون وجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة
دون غيرها من الحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والخوف الى
غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود [illegible] اعادة اللام قوله وكذا كلمة
التا بدل في الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطة

وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متفرقة اذا
عطف شيء الا في الشعر كقولك كلا زيد والحق التاء بكلا لتأنيث معناه فان المؤنث افصح
من تجريده واختلفوا في الفها كالف اسمه الاصل واوا وياء والاكثرون على الاول قوله فاذا
اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك اه الحق انه
مستدرك لا طائل تحته قوله وصنا ما معنى التثنية لانها تكرار الواحد مرة قوله
وهو جمع بالواو والنون سواء كان مفردة او مؤنثا او مذكرا اسما او غيره او غيره
نظرا الى المعنى ذكره في بحث الجمع في شرح ان قوله وان كان بهما فنذكر علم يتبعل
باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التغيير بجمع المذكر للفاعل عن التغيير
او المنوتهم انه اسم ليس معنى التركيب الاضافي مرادا فالمعنى لم يجعل الاصطلاحي
اعم من مفهوم وحفظ المركب ولو وضع لفظ على مفهوم لفظ جمع المذكرات لم يكن
او خالها في اخوات عشرين بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به
قوله عشرون واخواتها المراد بالاخوات المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها
النح وبه فسر التنزيل حيث فسر كما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة
الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للتأنيث قوله والاصح اطلاق عشرين على
ثمانين ولم يقع على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يحقق عشرين وهو بعيد في تعليل
الحكم المشترك ولا تذهب عليك ان ما ذكره لا يصح ان ثمانين وما فوقها
ليست جموعا ذا الاصل فغلبت على تلك العشرات تغلب العام الى الخاص
وما ينبغي هو ان يقال الاعداد وعشرة من الاحاد وحاصلة من تكرار الاعداد وفيه
الالفاظ كما ولذا وانها لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثمانين على تسعة وعلى تسعة
وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع
الالفاظ الخ لكان انسب بالعلامة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الاول
لترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل نحو مشوش البيان في الملحقات ولانه
لا يبالي فيه مجوز الانه فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع
تامل قوله وقد اخر اه حرف يصح للاعراب فان قلت العلامة ممنوعة لان
العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا المبنى تغير علامة بان تبدل علامة

علامة بعلامة فانه يصح ان يكون الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف
او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية
بالاضافة في الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها التوقف الجمع على التثنية والشروط المذكورة
انما هي في الاسماء واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لان التثنية في الحمل
قوله اشبر الى التثنية ليجانبا ما سبق وبيان الحكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
ولفظا ورفع في هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير بيان الاقسام التقسيم
السابق للتقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه غفل ذلك البعض
ما ذكره على ان قول لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف المحل لاختلاف الاخر و
الثاني ان قول التقدير وعدم تقديم فان تعريف العهد الثالث ان هذا الكلام
متصل بما قبله كمال الاتصال قوله وقلما كان التقدير في اقل اه اشار الى وجه تقديم
التقديري مع ان اللفظي بكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال
التقديري لخفائه اولى بالتقديم ومقام البيان قول التقدير اي تقديم الكلام
الاشتغال تفسيره بالاعراب المقدر للملائم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي
ذا الاسم المعرب اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بترجيح الباء ورد الترجيح ضعف
العائد على حذف المضاف في قوله تقديرا اي تقدير الاعراب لان حذف
الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من قال عليه
طريق الترجيح والاطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر بصحيح وليس لك ان
تجعلها عبارة عن حروف الاسم اخرا اي في حرف اخر تقديرية الاعراب لانه
لا يصح في الاعراب بحرف المقدر قوله في اخره الاولى اخره قوله كعصا نسبة
بذكر عصا على ان المقدرة كالمذكورة ورامي ذلك في المستقبل ايضا فان
قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاضي وبعد الاعلال
متعذر وقاضي كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب
في قاضي الاستثقال فان الاستثقال هنا ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر
فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب وذلك انه جعل عصا ملحقا بجبل وقاضي
بالقاضي والفضل للمتقدم فليتعصم به المتعصم قوله وكاف ذا الاسم المعرب بالحركة .

لم يقبل في الاسم المفرد المعرب بالحركة التقدير فيه مثل مسلماي وساجدي وعبادي
قيد الاولان بقيد لا بالفعلية ليخرج عنه عصاي فان تقدير الاعراب فيه
قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تقدير اعرابه
فيكون القلب بالالف بعد تقدير الاعراب بالاضافة ولا يكون تقدير
الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج نحو قاضي معناه الى ياء المتكلم لان الاعراب
في ان تصل المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخر متحرك بالكسرة التي
اختصت اليا لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولكن ان يجعل
قوله مطلقا باعتبار كونه قيد التعلق بهذا التقسيم بحث اي سواء كان منقوصا او
مقصورا او صحيحا قوله لامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن
جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لان مقتضى اليا المتقدم
هو العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل
واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية يحصل احدهما لا على التعيين و
العامل يحصل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب له مناطا فائدته تعميم مطلقا
هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولهذا اجعل البعض مخصوصا بغلامي وكان من شيخ
لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعل الداعي حسن المقابلة بينه
وبين قوله كالقاضي رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تقييد
المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه
ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام
وما كان ياؤه منقلبا بالالف نحو يا غلاما فقوله يا وجد تقدير الاعراب في نحو
يا غلامي انه لما استثقل اخر الكلم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والوافي ان نقول لما
استثقل بالكسرة او الفتحة لبنا ولكن نحو يا غلامي ويا ابت ويا امت ويا ابنا
ويا اماه قوله في اسم الذي يأتي بخلاف اليا الذي ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي
عطف على قوله كالقاضي فهو مرفوع لا على قاضي فيكون مجرورا او وجه النفي ظاهر اذ يكون
ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاخصر ان يحذف نحو ويعطف
مسلمي على قاضي قوله يعني تقدير الاعراب اه يعني ان غرض المصنف من تكثير الامثلة

الاشارة الى بيان ان التقسيم وهذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
في الاعراب بالحروف استيفاء لاقسام المستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من
المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا
الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك الحق بعض اقسام المستثقل فسلك
طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب
ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط
مستقيم ثم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يتجه على مذهب من لم يجعل
الحروف اعرابا في المثنى والجمع واما على من ذهب الى ان في الاعراب بالحروف كذلك
ثم ان في القسم الاول ايضا قد يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقديره
الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف
المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث وقد كان تعميم المستثقل في المتعذر
باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان
الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديره في الاحوال الثلث
نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو
القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلما القوم
رفعا فعلامة حكم مسلمي وقد يكون للاعراب بالحروف تقديره في الاحوال
الثلث للاستثقال وفيما بعد اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكن نحو لقي
الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان
اعرابه لا يكون مدة اصلا قوله يعترضها ما ذكرنا تقدير الاعراب فيها و
المستثقل يعني ضمها اعداه راجع الى ما ذكره في قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا
ما ذكر من الامثلة حتى يرد الاشارة التقسيم في الغير المذكورة على بيان الفرق لما ورد
بعض افاضل تلامذة الشارح رحمهم الله على بيان النطق من الامثلة وتكلف
في دفع بعض الامثلة بالالتسميين ولا ينفع من جميع واحفظ الاعتراف بورود
بعض الامثلة لا يخلو عما ينبغي منه التعجب ولا يمنع عنه رعاية الادب بهذا
وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعذر والى المتعذر

والمستقل في تأويل المشتق وما ذكره هذا الطريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى
المثنى ولكن لا حاجة ههنا اليه الى التأويل لان المشتق واذا ذكر بالعطف
بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله
فاذكره في تفصيل المعرب المنصرف بتعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل
المعرب الذي سبق ذكره وقلت ولا احتياج في بعض احكام بذكر تعريف الى
معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا بما سبق في تفصيل المعرب
فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اشتغل بالتعريف وترك المنصرف
بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر
وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكر المصنف متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات
فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات
بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج اليه فيما يصلح لغير المنصرف ومباحث
المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت فيما تأخر بيانها فلا بيان هذه المباحث
قوله لو كان غير المنصرف اقل يرد عليه ان المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل
ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لا يشتمل عليه في تكميل
معرفة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر
فقال لكني تعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يجب
ان يؤثر على الاكثر او يترك البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد والايجاد فقال اختار تعريف غير المنصرف لانه
وجودي وغير المنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي قوله
والكني بتعريفه لانه يعرف بتعريفه ولم يقل والمنصرف ما عداه فان في الكلام
اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان
التعديد واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير
المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير
المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما ثبته الزمخشري في المفصل
فالمعرب بالفتحة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة مع انه لا يصح ان يكتفي

ان يكتفي بتعريف غير المنصرف عند من يسمي المعرب بالحركة اذ لا فائدة في
وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة
لانحصار هذا القسم المقتضي تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده
فيهما كما قيل غير المنصرف والمنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف
في حال الاصلي بالتركيب اكثر مما يتأثر غير المنصرف منه فكأنه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء المنصرف بمعنى الزيادة و
المنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله اي
اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالتكثير وهو احد احتماليه لانه اقرب بالشرح
الشرح بالمعنى ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم
مثله غير مرة وان نسب لبعض افاضل تلامذة الشارح الآن في هذا المقام والمناسب
بالايجاز الا ان الاسم فاعرضنا بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من علل تسع
ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف
اليه على ما اختير للعارف به لكن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل
ببيان ما كان شك لتصحيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا ينبغي قوله
والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتأخير هذا التفصيل في شرح قول المصنف
وانواعه رفع ونصب وجر الا هنا المقام كتب في حاشية هذا المقام اولى
الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما الصرف تصويب هذا وهذه
الابيات لابن سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر
الابيات كلها ليستغني في التعريف ولاشتمال بيانه الغير المنصرف الذي
يستفاد من البيت الاول [illegible] الاول انه يفيد ان غير المنصرف
ما فيه علتان فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها
انه يدل على انه اذا اجتمعت فيه الف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع
الصرف لسببين مع انه لسبب الالف التأنيث ما لالف قوله وذلك المجموع
عدل القديم تكميل الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ الترتيب

عدل بالاكل عدل وهو عدل لا يكون علة للبناء وكذا النسب وصف ما وهو
الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير التنوين ايضا الا انه
لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام
فيه زائدة قوله والعدول فيه عطف ما بين العلتين اه للتراخي في الزمان و
يستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبلها وادون ولا يخفى ان
الجمع اعلى رتبة مما قبله وفيما بعده فكان بين العلتين بهذه النكتة الجليلة ولو
جعل الالف اه هذا احتمال لا ينبغي بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف
اذ لا ينبغي بعد الا التقدم في الذكر فهذه في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول
تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة وثمة وجه رابع وهو الاعتذار
عن مساهلات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم
بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل الحفظ لا تحقيق القول فيهما اذ لا
يساعده النظم وقد وقعت بعض المساهلات في البيت الاول مما ذكر ومنه
ابهام العلل كما بين في تنكيرها ومنها في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما نذكر
لك من ان النسب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف وثمة وجه خامس
ذكرناه في شرح المغني قوله والقول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول
تعرسي حسب الاولى ان اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة فلعلها الموانع مع ما يشبه
والتانيث لا يناسب يرعلل موانع الصرف قوله وقال بعضهم اه ولا حد على
لمعرفة العدولين الاخريين فلذا لم يبينهما وتحن اكتفينا اثره من حيث اشتمال
اه انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لان من هذه الحيثية احكاما اخر فمن
حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث
انه روعي فيه التناسب اوانه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل
كان مسلمات على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي حكم غير
المنصرف من حيث انه غير منصرف ومنهم من قال بهذه الحيثية ما يكاد يسلب
في القائل بهذه الحيثية قوله ان لا كسر فيه ولا تنوين فالكسرة مع انه علم سابقا
اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين

بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فعنده الدور من جهتين على ما فصل
في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة لما انقضى من تعريف
غير المنصرف الا من جهة التنوين او التنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث
انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثير ومنهم من
قال اراد الجمع بين المذهبين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه المعرفة بهذه
الاثم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف
واوسطها العدل ولا يبعد المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم والموصوف للتاء
القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا الموصوف للالف واللام
الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف
وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية قوله والاصل
في كل كلام اه وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع
بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل
لم يتحقق الخلاف الا ان فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف على
الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا ان يجعل بمنزلة
الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد
الاربع في حكم الوزن المختص فلا يخفى ان البيان تام قوله اي لا يمتنع يجوز يجيء بمعنى
سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع
والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف انكسار الوزن
فلذا فسر يجوز بقوله لا يمتنع قوله وادخال الكسرة والتنوين فيه ان غير المنصرف ما فيه
علتان مؤثرتان فيجوز ان يجعل حكم الاسم بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة
الى صرفه عن ظاهره وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اذ الظاهر من الصرف
معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرف رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكم فالحاجة
يشمل ترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة

لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز حذف حرف
المد في الضرورة عند جمهور البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان
اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف
العلم للضرورة قوله كقوله صبت اه ضبط في الحاشية هذا البيت من قالته
فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى
الزمان غواليا فوقه ما شبهها الغوالي جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية
بالتخفيف برمرده سنا بش كردن التربة خاك المدى غاية هو المعنى الذي
او اى شئ ووقع على من شم تربة محمد في ان لا يشم مدى الزمان واعتمادا على الجمع
الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشم الغوالي او
المعنى ماذا وجب على من شم تربة احمد ان لا يشم والاستفهام للتعجب من عظم
الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل
قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع
اجل محسنات الكلام واختير في شأنه الشئ ومراتي وهو ان اللغة امرأني ومنه
في التنزيل يبدى الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض
البلغاء قال للكاتب يا جار اكتب جار فان الركب قد جاروا اى بضم الراء فى
جار فقال الكاتب يا سيد الا تفتح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمام بامر التناسب
وفي قوله وان لم يجعل لاحد الضرورة اشعار بانه قد يجعل لاحد الضرورة وهو
وجوب صرف علام الاوزان الى ضبط بها في وزن منصرف فيقال
وزن ضارب بضارب مضاربة فاعل بفاعل مفاعل بمفاعل فيصرف مفاعل لا
لما لتناسب مضاربة وجملة من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه
فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف مع العلمية
وسبب اخر فيتنون قول الاحق في جانبه واما فرازنة فمنصرف مع انه غير
منصرف لكونه على النصف ومونثا ويعتبرون من هذا التناسب لما لا
قوله حيث وقف سلاسلا تناسب المنصرف الذي يليه وقرئ
قوارير التناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله

قوله فيقول سلاسلا واغلالا وشان الجموع والاظهر ان الداعي ذكر اغلالا ليس
زائدا الا ان المقصود تنبيل الجموع والاظهر ان الف تنكر حرف سلاسلا
في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف
ينبغي ان يتقدم على قوله وحكمه فيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف
فهذه جملة معترضة ولاشك في وقوعها في ايضا وقعت في تتمة لاهتمام
بيان انها لا يصلح للتعريف فقد منعت الى انها قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام
مقام السببين لهذا التكرر في المعنى وكونه نهاية جمع التكسير عند بعض
ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض وتمام الاخير يحتاج الى التطويل الا انه
المقام كتب في الحاشية فالا كلب جمع الكلب وهي جمع كلب واساور
جمع اسورة وهي جمع سوار وانا عيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يجيء
التنابات ورود اكثر ما يقع النعم على الابل جمع نعم اما ان يراد به الكثرة والفرق
المختلفة على ما في الصحاح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
ذكر المحقق التفتازاني ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الى ح لا ما اجيب
عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشئ
ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه
سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا اشكال انه يوجه
معنى مصدري حاصل بالمعنى الذي المصدري الا المفعول كما يقال مضروبية
بمعنى كون الشئ مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالمعنى الى غاية السعة
يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر وانما اتى المصادر وضعت لمعنيين
ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل يدل على ما يريده ما ذكره
المحقق في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به من تعريف
الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيدا بل
على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد
دالا على قيام الشئ بالمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال
على قيام الشئ بالفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على جهة قيامه به فالمصدر

لم يرفع الا ما قام بالفاعل الفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه
على ما اسند اليه فهو جزء معنى الفعل المجهول كما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق
بينهما اعتبار من قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه
الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول واذا تنبه هذا فنقول لو كان العدل بمعنى
الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل
يقال عدل عنه اي اعرض عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى النصب يقال عدل
الجمال المحمل جاء كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل المعنوي بمعنى النصب دون
الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه
بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة
الاسم حيث مالت في الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاول معدولا عنه والاسم
معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت اليه ولله در نظر ابن الحاجب
صائبا فلا تحجبه عن بيان المقصود حاجبا قال وهو خروج الاسم الخ خروج الفعل
لانه لا يسمى عدلا قوله اي في صورته في الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق
على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد به
بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها لكونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد
الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا
الالف واللام في المعرف والذي صار علما بالغلبة فيكون السحر علما للسحر بعينه
معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال آخر الى تعميم تعريف العدل بالخروج عما
هو حقه في الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف
ينتقض بيوم الجمعة وجمعت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى معه
في بخلاف تعريف المعرف فانه لا مدخل له في الصورة حتى كان اللام للفرق بينه
وبين اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف
اللام فعجيب ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الا بلبس حقه فان تقدير
في ايضاح ما هو حقه قوله اي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في غير ظاهر لانه ليس هناك اصل

اصل وقاعدة تقتضي ان يكون الاسم على صيغة عامر الا ان يقال ما تقتضي ضرورة منع
الصرف الا ان يحكم بانه معدول والحكم بانه يسمى باسم الفاعل الى وزن فاعل اسم فاعل من
المادة خروج عن صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر العلم قوله او للخروج ان صيغة
المعدول منه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول في
ضمن الضرب بهيئة الضارب وما يحكيه ما يعرض المادة وضمنه ثلث في هيئة
ثلثة ثلثة ليس صيغة ثلث لان ما وضع له ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث
الموصوف به فالوجه ان يقال خروج المشتقات من المصادر السماعية بتغيير
الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات احد
وقاعدة في المشتقات من المصادر القياسية بما عرفت بالمقررات القياسية
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاواخر وكذا المحذوفة
الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال
خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي او حرف ام كالمقام والايلاف فان المادة
ليست باقية فيها فلم يبق من المقررات القياسية الا الملحقات فهي
خارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فتأمل
وبيان قوله خرج عنه المقررات القياسية كالمقام فانه نعت في المقام قوله
المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل فقد ارتقى هذا الجواب وهو
ليس بمرضي اذ لا شبهة على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها
تمييز المعرف عن غير المعرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا
المقصود قوله علم انا نعلم قطعا الخ ناده فقد دل كلامه على ان ما اشتهر في
كتب النحاة خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به
بالتكلف لاضطرار اليه منع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل واما خروجه
عنه فلا فان قلت اذا كان اصل محقق والاصل انما يكون اصلا بخروجه
عنه فيكون الخروج محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضيه القياس ان يكون
الاسم عليه لا ما كان عليه ثم غير بالخروج اذ كان عليه فخرج فهذا امر يحكم به الا
لاضطرار الخ لا نقول ان ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج

عما هو القياس في الخروج عما ثبت للمادة وبني ما في كلم من التزم الخروج عما ثبت
للمادة ونتيجة عليها اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل بنتيجة على ما ذكر
انه يختص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالجمع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل
ما لم يعلم انه منع من الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك
لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد
بانه علل يمكن تعداده لمنع النحو لا انهم تنبهوا العدل فيما عدا عمر من هذه
الامثلة فجعلوه غير منصرف فعدل التنبيه لذات السبب وسائر الاسباب
سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التأنيث والوصف
والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا يعرف في
شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج
عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر
الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا
ثم قوله فجعلوه غير منصرف الا وما تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب
ولا يخفى كون الحكم علية العدل للضرورة بالعدل مقدار الفرق بينه وبين سائر
الاسباب على ان الحكم لوجوده للضرورة دون الحكم لوجود السائر قوله اي
خروجا كائنا من اصل محقق بحيث يحقق بمعنى محقق صفة لخروج … حال متعلقة
وهو الاصل وهذا ابعد عن العبارة سيما في قوله او تقدير الا ان يجعل الوصف
حال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه … بعيد عن الوهم قوله
قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة حال عن القوم مؤول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا
التفصيل فلما كان العبارة عن حال كلا اللفظين اجرى عليهما قوله وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء … ومنه الرباع ومربع الظاهر انه لا وجه لقوله الرباع ومربع والخماس
ورباع ومربع الا ان يحمل الا عشر مع قوله والصواب بحيثما الى الصواب …
… بخلاف الحنة الاخرى قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال
الا في لفظة العشرة وبا بالنسبة نحو الماضي قوله والسبب في منع صرف ثلاث
او تقصد بهذا الكلام دفع اشكال في اعتبار الوصف في جعلها في الاصل عددا

اعدادا لا ان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها
فان قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار والاتصفية الا لا وصفية
وهو ليس بشيء فان اعتبار العدل المرقوم … قوله فيجب ان ينفصل … قوله لان الوصفية
العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت
للاعداد ثم يستعمل مجازا في الوحدات في كون ثلثة ثلثة موضوعة للاعداد
في الوضع التركيبي لانه موضوعة للمعنى الوصفي بعكس شيء لا يلزم عدم انصراف
اربع اربعا قوله لانه معناه في الاصل اشد تاخيرا فان قلت ما يهتدى اليه ليس الا ان
اصله اشد تاخرا واقرب تاخيرا بل يؤيده الثاني انه لا يستعمل الا وهو من جنس المذكور اولا
فلا يقال جاءني زيد واخر اي جاء رجل اخر بل رجل اخر قلت والمعنى على ما قالوا جاءني الاستعمال
في الاشد تاخرا جاءني زيد في اخر … الناس … على
ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان
والاولى في … تفضيل في التاخر بل … قوله على انه معدول من احدها
بهذا يكفي في ثبوت العدل والتي … فضول الكلام لا نحو وزعمه والمه وزاد
الرضي حيث اختاره قوله وانا لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظا للقاعدة … المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لا يصح الا الحكم
بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل … الوجه
ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضه في الاصل المعدول
عنه وبينها بون بعيد الوجدان ان يقال جاءني الرجل والرجل الاخر وجاء …
للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يعتبر التفضيل على ما ذكر اولا
بالاضافة … المناسبة بين الحال والاول … بانه معدول عن احدى الصورتين
… وفوق كل ذي علم عليم …
قوله او اضافة اخرى … في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف …
… المضاف في الاضافة والاول نحو باتيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة
الاسد وانا لم … الشارح بيانه … لان … او لا
يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها … او جاءني … فلا يحمل …

تكون بعده ولا بعيد قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذ بل يجيء من المتغيرات الغير
القياسية وانما حصر ذكرنا للاتفاق اما اورد على العدل وطلب ما به يفرق بينها
وبين المعدولات حيث حكم فيه ادعى بها بالشذوذ في الافرق بالعدول ولا يخفى
انه علم بقا انه لا يرد الجمع الشاذ فذكره هنا تكرار لغيره فوائد كيف ولو اعتبره
فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج للاعادة ذكر انه لا يرد الجمع الشاذة
توطئة لذكره واقوى ما يرجح ذكره ولم يجيء انه لولا ذكره لوجب كون الجمع والآخر
ايضا بعده ولكن مع انه اكثر اللغة اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا فائدة
لعدم المخرج ليدفع من مخالفته الشذوذ فلا يثبت شذوذه في اقوس لا باعتبار كونه
جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تعقل الشذوذ
في العدل قوله كعمر فعل اسم جنس كعمر وصرف لا عدل في الجمع الاصح واتباعه وما هو
مبالغة فاعل جعلت بالتاء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة
وانما فعل علما وان لم يثبت فاعل في جنسه او جا اسم جنس فلا عدل فيه الا العلم
فانه جاء جمع عمرة فدفر فانه جا بمعنى السيد وان ثبت فاعل في جنسه ولم يجيء اسم جنس
بل لم يوجد الا علما فعدل فيه العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الا علما اذ فانه
مع اجتماع الشرطين فيه ليس يعدل بهذا الفحص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره
في قثم ما في القاموس قثم كزفر اسم ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطا
معدول عن قاثم والجمع الكثير والعيال كالقثوم وكجوع للشر خصه واسم للضبعات الا
لا ثانيا وبين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد من دليل على ثبوت
الاصالة اصلح في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت
الاصالة ولا دليل على اصالته عام بالنسبة الى العلم بخلاف … في النسبة … ثلاث
قوله فانهم اعتبروا العدل موجب للبنا فاعتباره في قطام بموجب البنا واللازم يكن موجبا
فقد المعتبر اظهر اذا الا بموجب البنا بل المعتبر اصالته … الكواكب الهندية
اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة وبين البصرة والحجاز والنجم من الابار
وطمار المكان مرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن ورمال
يبرين قوله فانها مبنية وليس فيها الاسباب في انه لو اريد انه ليس فيها شي

شي من الاسباب فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه شي موجب بنا الا السببان
ففيه ان الباب موجبي بنا وفيها وزن فعال وهو يوجب البنا فالصواب
وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البنا قوله فاعتبر فيها العدل ليحصل
سبب البنا وهو العدل والوزن الا المجرد قوله ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله اذ اقتضى العدل التقديري ما كان لضرورة
منع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديره به جرى على ما هو الغالب والاولى
لئلا يكون بيان العدل في العلم بان قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام
اسم امرأة على ما في الصحاح قوله والوصف لم يعرف الحقيقة في هذا الباب الا العدل
لان اخر اما معرف وهذا الكتاب فيما … ما ستفتى في الباب من الشهرة
فيما بين المخنين او … العدل ولا … تعريف … بخلاف الاسباب
الباقية حيث لم يبدل فيها والشارح فسر الاسباب الباقية بما لم يفسر المعنى
في محل قوله وهو يكون في الكلام اه لم يبق تبعيد الابهام بان يكون في المراد به
عمرو لانه … معرف عمرو وهو ماد علم ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى
معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف تعريفه
فانه يخرج بقوله مع بعض صفاته فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض
الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به كان … كلو
اسود والحبة حجر صفة حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام لخروج
افراد الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه رجل القصر والنسا من فيه
وصف ومعناه الا الكثير لان البعض الذي اخذ منه معنا الكثير الا لانا نقول رجيل
معناه رجل صغير لا رجل القصر فهو دل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت
على ذات معين ايضا ومعنى النسا من الكثرة الا لان معنى المشتق شي ما له المبدأ
او ما اشتق … معنى النسا من … الكثرة الا بعينه … شي فانه
لو كان الا … في مفهوم النسا من … المعنى الا … فيكون المعنى الكثير
الا والاستبعاد … ان … الحقير فهو بمنزلة علم موصوف
فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يخفف الا … انه منع صرف

علیه بمسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر وآمر على وفقه النظر فيما الشارح
تعتبر ذات ما اتفقت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا هذا و
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية الصواب مصنف قال شرط اي شرط
الوصف او ينبغي ان يعتبر ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون
دائما بالعقلية عند الاخفش قوله الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه الله في الحاشية وانما كان
الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه بهذا الحد وبيان لتفرع الدلالات الثلث في
باب الافادة والاستفادة عليه وانما كان الوضع اصلا والدلالة فرعا في نسبة
الدلالة المبني لتشبيه اشتمال الاصل على الوضع منزلة اشتمال الاصل على الفرع وقد لا يخفى
ان الفقهاء انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت
في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارض قوله حتى خصه ببعض
افراده من حيث انه فرده لا لذات الفرد وبحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح
بالمرتضى وكانه لا يعتبر النقل في الوصفية الى الاسمية بالفعلية لا ينظر النقل من باب
ابتداء الا بالفعلية الا انه لم يطلع على مثال لم يصرح به في التفريع واكتفى بما يدرج الحكم
في الاصل ولك ان تقول صرح بالعرض في التفريع ايضا لانه اراد بالفعلية غلبة
الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل و
ليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد
اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص الغلبة الا في المثال حيث
قال ان اسود اه قال فلذا كف الفاء المتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه
في الاصل للامور المذكورة فذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم
واللام للتعليل فيجب ترتب المعلوم فلا ينبغي احدهما عن الاخرى فقد [illegible] بالعين
كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الواقع على الاول لا لترتب العلم واللام ليس
لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب العرف قوله المذكور مع
اشتراط اصالة الوصفية وعدم عروض الغلبة انث ولان ذلك اشارة
الى المتعدد دون افراده جاء وبل النعت دبالمذكور انما جعل اشارة الى المتعدد
لانه اراد ذكر صرف اربع الى اشتراط الاصالة وترك امتناع اسود الى عدم المعروض

الى المورد وذو صفة في الاصالة فيحمل جميع الامور الثلثة متعلقة بجميع الامرين
واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من رزق بهذا التحقيق ثم قال ب
المعرف الى الكل لانه مرتبة التجربة وغفل عن ان اصل المنسوب الى الكل كل الكل
واما ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقويم
اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة
قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا انما يشكل
على عادة هذا الفن وعادتهم الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على
عدم اعتبار الوصفية العارضة والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان
يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في
الاعتذار ثم عدم الاعتذار بقبول التاء بالا طائل فيه فاعرفها عن الاصالة لا
القول وقلت لا حاجة الى عدم اعتبار الوصف العرضي الا قاطع انما الحاجة الى القاطع
في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكونه المعرف ذلك الا لعدم
شرط وزن الفعل كما ذكره تقديم الظرف على عنوان المعتبر في وزن
الفعل اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع في
العددي قوله امتنع من الصرف لعدم معتبرة الغلبة اسود للحية او للحية من
محشي قال الامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يخف
ان الشارح افاد الثاني قوله الاول للحية السوداء وهو الحية العظيمة السوداء
على ما في القاموس وضعف منع افعى اه فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير
تحققه ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحققه ضعف
منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف في ذلك قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف
لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف
في افعى كما في عمر قوله واشتقاقه من اجأل التخييل مصدر قولك خيل [illegible] قال في
المعروف قوله الثانية التشبث اللفظي الحاصل من التاء [illegible] والتشبث اللفظي ليقاب المعنوي
ولا يقابله [illegible] الا انه [illegible] والمعنى التشبث الذي يعرف بالتاء

[illegible]

فالمعنوي لم يعرف بالتذكير والتأنيث وقد نقل عن اكثر العرب تأنيثه فاعرفه
فانه دقيق بالالتفات حقيق يقال لمرادا منقلب تاء فيقال [?] اخيم ليست للتأنيث
والمسمى به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات منصرف والذي
عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتأنيث ولمنع من تقدير تاء
التأنيث اذ لم يوجد في كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيث وقال غيره يمتنع من
الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسر جمع المؤنث وتنوين المقابلة ليصلح التاء
للتأنيث لانها فيما كان التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كما في رتا اشتم
فيها العلمية لانها تمنع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت علما ونبرتها قوله
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف كالتعرف
فيها في الترخيم قوله كما اشار اليه اي اشار اليه ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في
المعنوي شرط الجواز واحد الامور شرط الوجوب قال وشرط تحتم تأنيثه اي
مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارته المعنى كما مر ولا يبعد ان يجعل العلم المعنوي
وجد فيه شرط العلمية قال او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة
عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وجه يلزم ان يكون التحرك شرط
الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون بالعجمة شرط الوجوب في ان يكون الاوسط
منه والحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان
او رباعيا فاذا سمي بابراهيم مؤنث يجب فيه الشرط الثلثة للوجوب قوله الخرج
الكلمة بثقل احد الامور الثلثة اه لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من الاسباب اولا
يبعد ثقل من الصفة والعلمية ولانه العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلة
ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانا لم يجعل احد
الامور الثلثة شرط تحتم تأنيثه للعلمية لان العلمية يجتمع مع اسباب لانها شرط
في التأنيث فخالف شرطه مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب
لا الى العلمية لان العلمية يوجد بدون هذا الشرط فالخلاف للسبب ومن قال
جعل شرطا لتأنيث التأنيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعل شرطا
للعلمية في جنسها وقد يقال العلمية سبب قوي فلا يحتاج الى التقوية ولهذا يمنع

منع وحده في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الوجه ما قدمنا
لك قوله وشمر على الطبقة من الطبقات السابع في القاموس سمى معرفة لانه اسم
قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين
فان اسماء الامكنة قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل
المكان وقد يجوز فيها الامران اعتبار اي ما شاء المتكلم والمرجع السماع فيما سمعوا
ولم يسمعوه وفيه شيء في الكلام العرب جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل
في تأويلها بالقبيلة والحي اقول على من يتتبع ينبغي ان يعرف الاغراض
الكائنة في الاسم الصرف قوله يمتنع صرفها لم يقل يمتنع عن الصرف كما قال في قول الغير
وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية
للمناسبة بينه وبين قوله فهناك يجوز صرفه واشار بقوله فيها الى انه يحتاج
تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل لم يشير الى وجه التأويل لظهوره
وهو انه عدول من جامع معاني الالفاظ والاسم قال وان سمي به مذكر فشرط سببية منع
الصرف الزيادة على الثلثة فيكون له شروط ثلثة اي لا يكون في الاول مذكرا كرباب
بنت سمي به اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل
فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيثه بتأويل جماعة وان لا يكون تذكيره
غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه يستوي الصرف
ومنعه وان غلب تأنيثه يترجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب منع
الصرف قلت لم اداء شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة
ولا يمنع الشرطان الآخران علينا انا نقول اذا كان المؤنث معنويا في الاصل
مذكرا لا يسمى به العرب المذكر تأنيثا بل المذكر الذي كان في الاول وكذا المنقول
من المؤنث بالتأويل منقول عن مذكر او العرب لا يسمى به بالتأويل واذا
استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث
انه سمي بالمذكر منصرف فجوزوا الوجهين فيه لاجتماع الحيثيين لا لان شبهه باللفظ
بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال غلب تأنيثه
واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر ولدفع التسمية

بالمؤنث فالعقرب بعينه بيان شرطه قوله لان الحرف الرابع فيه وانه الخامس فيما هو
على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزائد على الثلاثة ساد مسده لانه
موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة فلما جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة
القوم ولا تغتر بهذا البيان والتقصي المعترض فان بيانهم مبني على حروف
ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد
فتسوا ما يقابل اللام الثانية في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش الراء فيه
قائم مقام حرف التانيث ولا لكان اعتبار الحرف الخامس لانك لا
تصغره بجحيمر في اصطلاح على المؤنث واما كان التانيث لكان وهو حرف خامس
الا انهم جعلوا حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره
على فعيعل فتقول عقيرب فالباء الان بمنزلة الزائد لانه وقع بمقابلة الفاء والعين
واللام فلم يبق ثم وابه وجعلوا حاء عقيرب حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف
انما قال المعرفة في باب منع الصرف اسماء التعريف كما هو المتعارف او كان مشتركا
بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر واما كان اسما للموصوف فالتعبير بالسبب
بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا ليوافق الاجمال التفصيل قوله الا ان يكون علمية ولم يقل
شرطها العلمية لانه صار بهذا التركيب في هذا الباب مشابها في مثل شرط
علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط كون التعريف نفس علمية او علمية فافهم
وجعله بعض المنسوبين الى العلم نزهة موافقته بما في بيان العجمة قوله ان يكون حاصلا في
ضمن الاوصاف فيه قوله ان جعل البعض اي جار الله وتبعه نجم الائمة قوله لان فرعية
التعريف لا تكفي لظهوره ويكون علما ونبه اكثر الاصحاب بان يكون السبب
علما يحقق الشرط وليس قوله ما فيه علمية مؤثرة بجعل العلمية سببا وان امتنعت
ما بنا شر لا تكاد وما يناسب بمن قال غير جرى على اصطلاح البعض وعلى التجوز
لم يات لشيء بعينه قوله كون الانقطاع ما وضعه غير العرب لا غير وطريق
معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كانه في العجمي اسم
جنس بمعنى الحجبة قوله اشارة ثم صرف فيها الى في الكلية العجمية مثل قنبر قانونهم في كلامهم
فيمتنع عن الاضافة واللام وما يعا مجراها اي التنوين فلا يدخل الكسرة ايضا وان امتنع

وان لا وقع في قبول بناء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذف تخفيفا
نحو جرجان وكرمان وجبريل وجبرائيل قوله لانه معنوي العجمة وسبب
تذكيره امر معنوي وتغير لا اعتبار ما لعجمة ايضا قوله فان قلت هذا عبرت
العجمة هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر الالف في القرف
في ما وجوز العجمة بشرط التانيث وعلى هذا ما سبق في جميع التانيث على العجمة
قوله قلت اعتبارها فيما سبق انما هو التقوية سببين اي التقوية احد سببين لان
التانيث او العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله وما يلزم من اعتبار
التقوية سبب اخر دون ان يقول التقوية سببين قوله وشتر وهو رشح
بلد بار بكر في القاموس قلعة بابان بين بردعة وبين كنجة هذا او ابا ما كان
فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال التانيث ولذا لم يكتف سيبويه و
الشارح التي في متحرك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة لان لكنها
اما نوح او منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا
بالمجموع ككلب وشتر لاحتمال شرح منع الصرف بالتانيث قوله وابراهيم
منع صرفه بالوجود الشرط الثاني وكذا ابراهام وابرهم من لغات ابراهيم
منع لوجود الشرطين جميعا قوله وانما فصل التفريع بالشرط الثاني لان وضعه التنبيه
على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك انه منع صرفه نحو شتر ايضا خلافية فيمكن ذكر
شتر ايضا تنبيها على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس بجيد والتنبيه على انصراف
نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا والاظهر ضعف قوله لذا قدم انصرافه
ايضا ولا يخفى عليك انه منع صرف نوح سهو كلام صاحب المفصل لا يحو
لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسوى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسكوت
خلافية وهو يترجح منهما والوجه في تقديم انصرافه تنبيه على ما هو الحق عند جميع
النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده وان الانصراف الاصالة فيستحق التقديم
قوله علم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة فانا لم نجد في هذه
الفائدة كتابا يعتمد به ومع هذا ان يكون مجمعا عليهم وعليه بناء هذه الصدق
نشت وعزير فلا عجب ان يستغنى عن العجب قوله وقيل ان هودا كنوح اخف نوح

ام في التفصيل كما ورد اتفاقيا وكونه هود الاختلاف قوله لان سيبويه قرنه معه
فقال محمد وشعيب وصالح ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب
فعلم انه جعله عدا ونوح دون شعيب قوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة
ما قبله وان يكون من كلام الشارح والمراد بكونه تقبل مفردا وجمعا و
الاول والعرب اسماعيل واولاده قوله وذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل
واولاده قوله لجمع شرط هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم والصفة
والمراد هنا الصفة قوله اي شرط خبر مقام التبيين الاظهر شرط تاثيره وما ذكر
بسبب من الفهم قوله وعلى الصفة التي كانت اولها لم يقبل وهي باشتراك اليه بالمثالين
مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نظائرهم
جعافر وجباير فادخل ما هو المراد بالمثالين يرد عليه صحاري لا كالات
على قوم لم يظهر ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فيتبين ان تثبت الطرفان بان يكون
اولهما مكسورا لخفيفا او نفت بيرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحاري في
التعريف لانه لا يدخل فيه قولا لامنع الصرف وهو جمع منصرف لا في الف الالف
التانيث قوله وبهذا استحقت صيغة منتهى الجموع فارسيه بالمنتهى الانتهاء وبالجمع
ما فوق الواحد وجمع الجمع اي الصيغة قوله كما يجمع اي ما مر الاول كما جمع ابابيل فافهم
قال بغيرها وغيرها يجمع لا يقال كنت بغيرها الى لها قال ظاهره انه يلزم ان
يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع وقف على الهاء وهو جزء اخير شرط لا صيغة لا لفظة
لانه متعلق بنكرة وتقديم المعرفة تكلف لا يروج عند ان قدس الله سره
قوله والمراد بها في اللغات وعلى التوصيف المراد بالسبب المطلق اي ما
يكون معه هاء وتاء اصلا لان المراد انه لا يكون معه هاء حال الوقف ولا
ان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل فظنا انه لو لم يعتبر السكتي ويكون قاصرا
وقد نبه على كلي عبارته تاء التانيث وها الهاء والتاء بقوله التانيث
بالتاء وقفا بغيرها قوله فلا يرد نحو فوارهج فارسيه لا فارة كما قيل لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل فانه لا نسبة الفارة الى زفى ويقال للنبل والجمار فاره
بين الفروهة ويقال للفرس جواد هذا الكلام والانسب ان يجعل جمع فارهة

فارهة ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة والامة والشديدة الاكل
قوله ان اشترط كونها بغيرها وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها
وهو انه قال المص هنا بغيرها في وزن الفعل وجمع قابل للتاء وفرقا بين الجمع
ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء نحو يعملة والجوارب
جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع نحو جوارية قوله ولا حاجة
الا فراج نحو مدائني فيه نظر يعلمه من قال ينبغي ان يثبت الجمع بكونه بغير ياء النسبة
ليخرج مدائني ولعل من اجاب بان المراد بالياء حرف يكون للفرق بين
والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الا انه لا شبهة
شي ولا الجواب وليس كذلك والله اعلم بالصواب فان قرائنة
ومدائني بجمعهما خرج جاز صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما و
المقصود بالشرط اخراج فرازنة ومدائني منها في الحكم فانه اذا ثبت
ما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرف النسبة و
التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا و
مدائن جمع مدائني في الحال وفي الاصل فلو اعتبر حقيقة لكان مدائني غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن قال واما فرازنة
اي بلحوق التفصيل مع عدم التقدير لفظا لان مساجد ومصابيح عديلان لها
معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف
ولو قيل قوله بغيرها ايضا معطوفا بالتفصيل في نحو كساجد لكان المعنى اشد
قبولا وقيل بان الاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا
يتوقف على عدم سبق الكلام نقل الفاضل الهندي في الشرح ونبه بقوله
وامثاله على وجه تذكيره فمنصرف ولو قال اما مثل فرازنة لكان انسب واخفى
والتذكير وجه دم في حذف التانيث لا حاجة تلك الى التذكير قال الفاضل
الهندي بناء على ان كل لفظ اريد لفظه فهو علم وتنوينها لمثل كلامه
مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال الالفاظ فاذا اريد نفسه وهو انه
في حكم الالفاظ فاذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستقلا

في معناه لئلا يكون في اختصاره ومنهم من غفل وقال ان شئون في انه لئلا
يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكون القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا
فنسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين وقال وفضاجم على ان المبتدا
صرح بجوازه ابن مالك ولا اعتبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشارح
اشعار به وانما نعته بتعدد بل على ما في فضاجم لاستعارة المدح او الذم او
الترحم والمقام يرى عنه وجعل حالا من الضمير في غير المنصرف يستدعي
تقدير الخبر وجعله تمييزا لان مجهول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
ووقف على انه في مع الطلاقة فانه لا باس بن لتنزيله منزلة قوم الغضب
لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب سؤال مقدر شايع في هذا الباب
في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانا نحن نقتدي بالسؤال لو كان ناشيا
عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس
فضاجم كهم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه
لشبهه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية وبا فيه سائر الاسباب
ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يجعله للتانيث
والعلمية قوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد
تنافيا وليس كذلك فان اطلاق على الكثير باعتبار اطلاقه على الواحد على
سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع الاطلاق على
الكثير ايضا ينافيها فالاولى ان يترك الكثير قوله الا الجمعية الحالية بل الجمعية
الاصلية ثبتها ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه
منقولا عن الجمع وبينهما وعلى ما يوجه من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل بمحذوف
والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فالعلمية وان كانت
منافية للجمعية كان لها فائت للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية
لان المنع اعتبار التضاد بين حكم واحد لا اعتبار الشيئين وهو والفقد قوله
لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله فلنا علمية غير مؤنثة والا لكان ناجية

بعد التكسير منصرفا ولو عد ابعض كلام على ان الكسر اعلم ان الشارح ارتكب في نوع
ما سوى الجمعية ومنه فقد زعم ان الجمعية والتانيث بالالف لا يتاتى لسبب آخر ولا
اعتبار لان الكلام في السببين مستفيد والجمعية والتانيث غير مستفيدين وغير المستقل
وان قل يغلب المستقل وان كثر والتانيث غير مستقل هنا المنع حتى لان الضبع
يشمل المذكر والانثى على ما صرح به الصحاح ويدل عليه كلام القاموس وكان في حصة
بالانثى وتوهم ذلك من كلام اهل اللغة من هي مؤنثه ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان
قلت فضاجم مؤنث الضبع فقد ثبت احد الامرين لا يستلزم ثبوت الآخر
واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في فضاجم والا فوجوده
التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا توثر او تكثير الجواب وجه وهو الوقف
بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا منع قوله على
الضبع لا لجنس من الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط
رعيه لشرطه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقلت في الاشكال
في القاموس انه لا يختص بخبر او شر كيختص هذا الاسم وقد اشار به هذا التقدير الى
وجه تقديم فضاجم على سراويل وفيه نظر لما ولا وجدان اخرانه انه قوي ووجه وضح
قوله وهو الاكثر الغير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى التقدير قوله
في موارد الاستعمال وجعل في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وتحقيقه
يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر فيه ما فيه قوله موازنة
لانه الاخبار والدخيل لا يجنس بمثل فبنا هذا الجواب على تعيين الجمعية وفي
بعض الشروح انه صرح به باسباب منع الصرف على انه يكون منتهى الجمع على
الموازن نقول ونحن نقول فيما ذكره في الجواب انه يلزم ان يكون بسبب منع الصرف
الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الترجيح بسبب منع الصرف
وهو الجمعية لكونه على وزن القاموس الا انه لم يتحقق شرطها شيء ولا الحجر بعد واما
كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط
في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول الانجوازان الاسباب
ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية للعجمة في الجمعية مع تحرك الاوسط

نسخة بين هو

او زيادة على الثلثة ويجوز فيه صرف سراويل ويجعل الحجة بهذا الشرط فانا معالم المستبين

قوله فكانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة في كلام القاموس انه جاء سروالة

وسرويل حيث قال سراويل اعجمي وجمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن وانجمع

فيهويل غيره في كلامهم هذا وقال الشارح من غلب العموم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا

تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا الى الجمع كمصابيح وما يقال انه نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في

كلامهم الا في الاشخاص كمحمد بن بردة وحضاجر فانه موضوع للجمع ثم نقل الى صيغة

الجمع بعد النقل الى جنس لم يجئ هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من

الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا بل تقديرا لانه

لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا سروالة بمعنى قطعة من الازار وكان

وجه الاحتياج الى الاتيان بجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر

انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه كانه لقطعة جعل فقد ربطوه ومن وجه مناسب لا لفظه

بالازار وان امكن التقدير كونه جمعا للمفرد المحقق قال فيل فقد بقي الجمع ولم الاحتياج

كونه عربيا لا مجرد مجيئه على موازنة قلت لان العرب لا يعبؤ بالمناسبة للعربي اسما المفرد الذي

هو الاصل فانه ابعد عن قبول المناسبة بالجمع الذي هو فرع بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل

غريب في موازنة جعل من بابه قال واذا صرف فلان قال وان صرف فكان من تركيبه

من قبيل ما واجا من لم فالمراد بهذه وان حسبهم سنية موافقا على التجاوز وجاءت

البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو مشتغل بالنحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال

بالنقض لانه وقع كما قيل ان من جنس الاشكال ثم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن منتهى الجموع

الذي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من

الصرف كما انه لا يصح منع صرف لكونها على وزن كونه او اشارة الى انه على تقدير

الصرف لا يندفع جنس الاشكال في المقام لانه لا يخلو من اشكال في الجملة ومع هذا الاشكال

ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بانه يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او

ابيح سروالة يقدر اه قوله نحو جوار اي كل جمع منقوص لو فرض نحو جوار علم رجل غير

منصرف منقوص ليشمل فاني اسم امراة واعيل تصغير اعلا وان من فائدة قوله اي نحو في حالة

الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف هو متعلق بمعنى النحو وما لم يتنبه المشير به بكونه

بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا متعلق بما تعلق به الشارح حيث قال وهو في ذكره في باب الراوية

ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة في الرفع والاظهار مراد به مراد المعنى انه مثله بحسب الصورة

لانه كلفظ وجه صحته يكون حاكما باعراف قوله لان الاعلال مقدم على منع التركيب فالاعلال

الاعلال ثم حاصله انه لا اعلال في جوار نظرا الى انه قبل التركيب فهو متأخر عن

بعضه والتركيب فالاولى ان الاعلال الذي بسببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف

الذي هو حكم معنوي قوله فاصل جوار رفعا الى منع الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد ما

ثبت من الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما هو من احوال الكلمة سابقا بها

قوله فاصل جوار في قولك جائته جواري بالضم والتنوين لو قال اصل جوار في الجر بلا

بالضم والكسر والتنوين لا اشتبه في قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حالة الجر بلا

تفاوت قوله في لغة بعض العرب وهي لغة يجيء عليه بيت الفرزدق ولو كان

عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستشكل الفرزدق قال الا بكر لنا

فصاحته وعدم تحقيقه لانه يحتمل ان اختاره بالجمهور والتعريض بانكم من اهل اللغة

الشعبية المحتاجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف

للاشباع وفيه من بعد ما يجوز وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة ولك ان تقول

الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر

كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا كقولك بخت نصر و

برد وعليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله

واجيب بان المراد بالتركيب هو الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما

او اسم جنس ويمكن ان يرد ما يعتبر واقعا بالعقوبة الغريبة من الشعر فانه بعد التركيب

يصلح لان يعبر بكلمة واحدة لجزء وجعل علما او اسم جنس ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب

من النحت والعطف كتركيب اشتراكي لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم

الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري كقولك

جاني مصري بصري فالوجه ان لا يعتبر في مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء

ويجعل النجم والبصري خارجين بشرط عدم كونه اسنادا ولا انه كالتركيب التوصيفي

في معناه الاسنادي فان النجم مسند الى مبتدأ ومنه بصري رجل منسوب الى البصرة

ولو حمل التركيب على معنى سيبويه في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون
بينهما نسبة لم يحتج الى الشرط المذكور فلهذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب
المعتبر في منع الصرف على هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشرط المذكور قوله
كعلابر والنجم وبصرى ولا فسادية فانه مركب من القصار ب والنا قوله بشرط
العلمية ليأمن من الزوال من حال التحقق السبب الآخر في بعضه في الاوهام فيجب
عليه انه لا فرق بين التاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الكلام في هذا
الاشتراط لجميع افراد العلمية في التركيب لهذا او في اخواته بحكم عطا انه لو سمي ببعلبك
مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني في العلمية بل السبب الثالث فيمتنع
ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتمل على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي
جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جماعة نقيل ولا يبعد
ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع الصرف
لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف واعلم ان ما ذكره
خالف ما نقل الرضي في الفرع بحث المركب ان الاسنادي ليس بمعرب
ولا مبني كان الكوفي انما قال انه لا يبعد ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو
مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات
بل المركب الذي تضمن الثاني معنى حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت
الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان من تركيب في الاصل او في الحال عن
جعل بعلبك مع انه مركب في الاصل بين انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه وو
ينقطونه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني
منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون خمسة عشر معربا
ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه
من كلمة وصوت او الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان
حرف العطف جزء بحسب الحال فتامل من غير ان يقصد بينهما نسبة
لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في
الاصل الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف فان قلت

قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما اذا
خصصته الوصف بها قلت الشرط للالف والنون الحاصل لا مطلقها بخلاف
نظائرهما فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المستفاد من لام العهد دون
سائر المواضع او لما كان الاكثر ههنا خالفا لما ذكره في مقام عد الاسباب نصرة
الشعر اتى بهذه الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او في الف محدودة
البيان السابق لهذا البيان لضعف البيان في ذلك المقام والاولى ان
المعدود بالافراد لانهما سبب واحد من الاسباب قوله تشبيهان من جهة ان
لانهما من الحروف الزوائد وفي وقف هوت السلم اولانهما من الحروف
الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثانية ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان
اشتراطه اشتراط انتفاء فعلانة صحة القول الاول غير قاطع وان قيل انه لم يتحقق به فرعيتهما
عن شبه اصلا اذ لو فرض التاء لكانتا اصليتين لكن الزيادة عليهما لازم ضعف
لفرعية بزيادة شيء على ضعف الفرعية بزيادة في التشبيه قوله بعد ما يقابل المفرد
والحرف وما من قال والاهم المقابل للكلمة والمقابل للمهمل في المقابل للظرف
اللازم الظرفية اي فيما لا يعقب اولا بمذهب الشارح في هذا المقام لا يقابل المفرد
والظرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه وافراده باعتبار انهما سبب واحد كما ذهب
الافراد عند الاضافة الى الشرط اليه وان عند اسناده الكون الى الوجود اليهما فالمناسب
تشبيههما لانهما كانا من جهة من فوائده من هو اسنادي وجدي وبه طلع انا رجعي في ظهور
انا رجعي مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه لان بعث
غفرانه الوافي قوله وشرطه في ذلك الاسم في امتناعه من الصرف بهذا السبب
في الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان بلا ان
السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله وكان في صفة لم يقبل او
ان كان في صفة فليكون من عطف شرطية على شرطية ليستغنى عن حذف
ان مع فعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف
كان بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء
بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمول عامل واحد بحرف عطف واحد

ولا كلام في جوازه ولم يجعلوا من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق
شرط واما العطف بكلمة او الشرع في نظايره العطف بكلمة ثم على الثاني
بين الشرطين او على الثاني بين الشرطين فتامل قوله يعني امتناع دخول
تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يقتضي بظاهره عدم دخول تاء التانيث
عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة فقدره بامتناع
دخول تاء التانيث تخصيص الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيام وجود فعلى فانه
يدل على ان المراد انتفاء فعلانة ومؤنثه لا في نفس كلمة بعد الالف و
النون قوله ولهذا انصرف ندمان لان الالف والنون الصفة لا يكون
على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف
الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه تحقق له
مؤنث فعلا لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل
وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه
فعلانة واما بالنظر الى اصل الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة منهم بل جانب
الوجود فيه راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق
المشكوك بالاكثر انسب قوله رحمن في انه منصرف او غير منصرف الا ان
في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا تحقق
له لانه احدهما وغاية التكلف ان المصنف اكتفى في وقع انه منصرف او غير
منصرف اي في وقوع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال
رحمن على هولاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم [illegible]
مستعملا فيما نقل عن العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قال ولا
سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس لعدم الاختلاف
في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في
سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف
المخصوص لا يحتمل ان يتحقق على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اذا ونجم وزن الفعل على وجه يحتاج

الواو في نسخة صح

يحتاج التخصيص ببيان الشرط الا لا معنى ذكر الشرط وذلك لان المتبادر
من الاضافة الى الفعل هو الزيادة النسبة الى الفعل فلو لم يجز في لفظ الا فاعل
ذكر الشرط لكن لا يخرج من قواعد من اوزان الفعل فافهم وهذا التعميم لان
عند الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بزيد اختصاص له بالفعل في
فالاولى وهو كون الاسم على وزن يثبت للفعل وفي تغيير وزن الفعل يكون
الاسم على وزن الى نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف
الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى الحمل على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل
مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب
الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما زيادة نسبة
بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن لم يزد نسبته الى
النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها
مؤثرا بالشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة
بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين
انواع الالفاظ مطلوب جدا للتمييز المعاني غاية التمييز واما جعل في شرطا بمعنى
شرط تحققه لا شرطا تاثيره كما وهم بعض فالحجة بشيوع الفعل قوله يعني انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار
في الاسم والاستعارة للشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل
كثرة الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله التمثيل
هو [illegible] المزورة او محتالا او التقاعس عليه في القاموس وهو المناسب بعلم
الفرس لا يكون على منقولا من معنى المزورة [illegible] والفرس فرس الحجاج وكانه
لم يبينها فكان شبا عن علم الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون
المقصود بالتمثيل شمر معرفا او مجهولا كضرب ويؤيده كونه مما تمثل به على
ضرب مع كونه مثلا اسما جنس لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر
لتحقيق الاسمية فيها واما بالنسبة لم قوله كذلك بذر ماء في القاموس [illegible]

ومنه الفعلي جعل ذا كبوة قوله خضم برجل في القاموس الخضم الاكل باقصى
الاضراس او مل الفم بالمأكول او خاص بالشيء الرطب كالقثاء والخضم
الجمع الكثير من الناس وبلد وما ورجل واسم لعمر بن عمرو بن تميم وقد غلب
على القبيلة لكثرة الكلام انتهى قوله وشلم علم للموضع بالشام في القاموس شلم
كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورشليم
قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسم
الا في الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل وهو اسم للاست وقد نقل
على القبيلة منها انه اول [illegible] شيئا مخصوصا والتفسير الدالة
على العلمية كما قيل في شمس [illegible] بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل
بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال
قوله لم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا الاجماع وجها للتقييد بالبناء
للمفعول وانما يوجه بشرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك لان البعض
يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه
ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل الفعل الى الاسم
قوله ويكون غير مختص خص بهذا القسم غير المختص مع انه يصلح ان يكون [illegible]
المنقول المختص بما في اوله زيادة كزيادة لا يجامع ما اشتراط عدم قبول التاء
فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل اي في اول وزن الفعل فجعل الزيادة
في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظاهر التعبير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة
محفوظة وحرف التعبير في اللفظ قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف
زائد رعاية لما هو [illegible] بطرفيه الاول قوله من حروف اتين [illegible] في الحال
[illegible] الاصل كما في [illegible] اعتبر [illegible] ولو تحرف في الوزن [illegible]
الوزن مع بقاء الزائد [illegible] قوله اي حال كون وزن الفعل فيه [illegible] ترتيب
الالف واللام في المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا في زيادة فهو
من قبيل [illegible] ابراهيم حنيفا قوله فهو [illegible] بالاعتبار الذي [illegible] قيل اراد

اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي في تحقيق
عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف
القياس وما ورد على خلاف القياس الفرق بالصفة كما في رجل وامرأة وغيره وانما ان صح
بالاشتراك وبحث الجمع الصحيح [illegible] اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة
لدفع النقض بعدم القبول بعد التسمية واما ما ذهب اليه الصحيح قول النحاة ان
انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قال ومن ثم امتنع احمر [illegible] الشرط
لا يستلزم وجوب الشرط في وقت وجود التحري [illegible] لانه امارة لثبوت
الحكم [illegible] بعد ثبوت الحكم وما يقتضيه [illegible] قال جعل شرطا
علة للحكم [illegible] هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور
وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا [illegible] الحكم [illegible] بان يقول
بواحد [illegible] المراد بالجماعة ما فوق الواحد [illegible] انه يوجب ان لا يتكرر
المشترك بين اثنين [illegible] مفهوم المسمى [illegible]
بقوله واحد [illegible] واحد
[illegible] المسمى اي بهذا المفهوم [illegible]
فاللام [illegible] الذهني [illegible] ان يقول مسمى [illegible]
[illegible] المراد [illegible] التنكير [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] المشهور [illegible]
[illegible] المشهور [illegible] قوله لا يتبين اي لا يظهر [illegible]
[illegible] بيان اسباب منع الصرف [illegible] ولذا
[illegible] الا [illegible]
[illegible] الا [illegible] او على سبب واحد لا يتبين
انه الثاني [illegible] قوله استثناء [illegible] من الاستثناء الاول اي استثناء من الكلام
لانه [illegible] الا [illegible]
[illegible] الا [illegible] وزن الفعل [illegible] هذا المفهوم الذي [illegible] اول هذا الكلام

ولو قال لا تجامع مؤثرة غيرها اي شرطيته الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر
واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى
مستثنى بعد تعقيب المستثنى منه بالاستثناء الاول على طريق تعقيب الكلام بالنظر فيتعين
من جنس واحد فانه تعقيب بالثاني بعد التعقيب بالاول كما توهم لان المستثنى منه
لا يكون معقبا بالمستثنى وليس مع الاستثناء بلا وجه يكون في حكم المستثنى منه ويمكن
ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى لم يجامع معه العلمية المؤثرة
في شرطها الا العدل ووزن الفعل **قوله** فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف
النحاة في تأثير العلمية مع العدل مع انهم كان غير منصرف قبل العلمية مع العدل
في انهم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث وذهب اكثر النحاة الى انه ليس
لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي
واختاره امام الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف احمر وجمع وانواتها اعلاما و
الكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما
الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف اي لا يوجد شيء من الاسم الا فيه تجمع
جمع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما الاخير ساحة هذا
الترجيه ومع ذلك يحتج الاسم قوله فقط لا يجري فيما بين البعض كما بين في محله والاولى ان
المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء
شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء معناه اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى
احدهما المقيد بالوحدة والانفراد ولان المستثنى منه سبب لمنع لا يكون
العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لضعف السبب عليهما
لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص **قوله** فاذا نكرت الشرطية ممنوعة
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فلا يكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية
لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلام حينئذ
اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هنا علمت ان قوله وخالف سيبويه الا
الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال تشويقي على هذه الشرطية بانه يلزم البقاء بلا سبب

بلا سبب او لم يكن في الكلام صفة اصلية مثبتة العلمية من اعتبارها كما الوصفية الاصلية
اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر زوال العلمية فلا يبقى الكلام على سبب واحد او بلا
سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه
واللازمه مبنية عليه وقوله فاذا نكرت بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهر واما
بقي غير منصرف ما هي سببية للعدل ووزن الفعل وجه نظر لانه يبقى بلا سبب او على سبب واحد
على اذا نكر كما يستوضح به الشارح **قوله** ثم يبقى للاقوال الاربعة المذكورة قيل وان كانت
مجتمعة كما في اذربيجان **قوله** ان اصمت بكسر الميم بقطع الهمزة ووصلها كما في القاموس
لجواز ورود اصمت بكسر الميم بناء على جواز ورود نصمت بالكسر ونحن نقول
اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت تعشيقين مبالغة في شدة الخوف فيها
بامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن الاختلاف في الفاظ في غاية الاضطراب فاصمت
غلط لا معدول ولا ممنوع لمنعقض بام فانه معدول كما قد ومع ذلك غيره وزن الفعل
الا ما ذكره بعضهم وايضا توقفت فيما تقدم فال وخالف سيبويه الاخفش في العامل
سبب هو التفاح وهو فارسي ومعنى سيبويه رائحة التفاح لقب امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي **قوله** مثلا اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه
الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب ان يجعل المقدم فاعلا وكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في المعنى يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل فلظهور كون اعتباره مفعولا لا يرجح كونه مفعولا
قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن الا لنكتة
قلت المراد غير المستحسن بحسب اللفظ والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار
البلاغة فان قلت رفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان الترجيح عنده لقول سيبويه
قلت رفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الترجيح عنده لقول الاخفش
من الوضوح في درجة لا تتوهم منه شبهة **قوله** في انعم ادنه نحو احمر علم عال والعامل اي الى انه
للخلافة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قول التلميح والسبع مثلا ابو جعفر
حيثما **قوله** وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يجمع في اللفظ خلاف مثل احمر وازيد محار
افعل الصفات كالاسم الخالي عن الوصفية **قوله** وان كان مصدر فلا ينصرف بلا خلاف
اشارة الى انه بعد تعيين نحو احمر بالقرينة لا يتخلف وقوله الاخفش في ضم الزاء لا اختلاف فيه

فنقول ينبغي ان يفسر نحو احترز بكون الوصف فيه ظاهرا اولا يكون معه في التلفظ
ما لا يكون اعم منه كما من التعقيبية حتى لا يتجه عليه نقض ما قوله وهذا القول اظهر
وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبار
لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية ثبت ذكرها في كونه في الكلام في الاصل وترجح عليه
بقرب العهد والقوة قوله لزم ان يعتبر في حال العلمية ابعد الاولات ان يقول كما
مطلقة ان يلزم لئلا يكون هو قوله فاجاب متاخرين تامل فقد جعل يلزمه من
اللزوم ولكن ان يحتمل في الالزام قوله فان العلم المخصوص ابن موضوع لخاص والوصف
مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد وفان العلمية كون اللفظ موضوعا للذات
معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونه مستعملا في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله هو منع صرف للفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا بمتضادتين
في هذا الحكم بل هو اقتضى ولا مانع من اعتبار المتضادتين فيما يتوافقان فيه ولا ينقض
منه الحجب انه جعل البعض اظهر التدبر في هذا المقام الواسع في كمال التنقيف
فقال ان يترجح قوله هو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادتين
في منع صرف الفاظ وهو واحد بالنوع ولا نه منع صرف احمر في حالتي الوصفية و
العلمية لتعدد المنع والتحقيق ان احد انه ليس في شي مما ذكر اعتبار المعنى المتضادتين معا بل عين
اعتبار بعضه لم يعتبر بعضه الاخر فقال في جمع الباب ابن باب علم المنصرف لا اباب فيه
علمية مؤثرة في انه يوجه كون الكلام فيه قوله اي صورة الكسر الا ما هو على صورته فاطلاق
فاطلاق الكسر استعارة الحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله
بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة لا يتحقق اللام بمجرد صورته كما في الحسن
فلا يقبل محلا لما لا يزول العلمية فيه باللام فهو غير منصرف واعلم ان المصنف ذاتم اذ
وعدم النطر فيما لا ينصرف فلذا لم يلتفت الى الملحق فكلام في تمام الكلمات المرفوعات
المرفوعات انا جمع ولم يأت بالمفرد ولان تعريف المرفوع وتعريف الرفع بينهما
ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فان ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة
على التعدد والاشارة الى المجرورات مجرد المشاكلة في المنصوبات منشأ
تكثرة وثبت في مواضعها قوله لان موصوفه الاسم لا دليل على النفي والاثبات فيكون

فيكون الموصوف الاسم ويكون مذكرا في النفي وبعضنا يذكر كما في مواضع الاثبات
وقوله لان موصوفه الاسم انما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسم لا الكلمة
واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة
المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع
فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه وثيق ينفعنا منه ما يستغني به عن الاعتبار
الا وجه يدفع في اعتبار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه اخر يتجه فيه وهو انه
ينبغي ان يذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي بنيه على انه انواع اولا ويصح ان ينبه
على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشتمل عليه قوله كالتقاضات المذكورة
في المجمل كتب رحمه الله في الحاشية الصادر من المجمل الذي يقوم عليه ثلث قوائم والقائم الرابعة
على طرف الحائط فهذه الالة والمستعمل على وزن القطر الفعل كما في كتب المطالع و
الايام الخالية ثمه ملاءات على المكان ممسوحات ومعنى علم في الاشهر ليس بمحلية
المكان بالموت والمعنى ليس حال الايام من حال في تحقيقه قوله ابن المرفوع الدال عليه
المرفوعات فلان الجمع على واحد والكلام يحتمل تعيين المرجع فوقف بين المبتدا قوله
لان التعريف لا يكون للماهية لا للافراد فليغني ذكر المعدود والاشعار به متعين
في مقام التعريف ولكنه نقول السنة فيما بين الادباء تقديم المعدود المذكر لا
في وجه قوله ان يكون موصوفها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول لانه
الاتفاق لا حاجة في وجود هذه الكلمات والتعقيب بها في التلفظ صحيح
النعوت الاولى وتعقيبها قوله ولا شك رد بما حققه الفاضل الهندي في هذا
المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون مشتملا في الحقيقة على هؤلاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان في موضعه لكان مرفوعا هذا الاثر فلم يرد
بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل الا بحيز الا وان لا يتحول الى القريب
من المسافة السابقة والقدر من قال الشارح بالفاضل ان لا شبع عليه شيئا جعلها بانه
المبلك ثبت تعيين دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا
على الرفع المحلي كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي يشتمل على الرفع لفظا والاخير ان الفاعل

ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن
الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة و
لك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع
المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعريض للفاضل
فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف او هو بحيث
لو فرض في محل المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض في محل المعرب
بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا
بالحركة محلا ومثل اللذان معربا بالحرف محلا قوله وهو بحيث في افعال مثلا تخصيص
الرفع بالحد الرفع المحلي مع البحث في احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من ال
استبعاد والجواز ان يكون البحث عنه تقريبيا ومثل غيرنا ذر في كتب العلوم قوله
اي من المرفوع بزجه وورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشائع
وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتدا
والخبر قوله ومما اشتمل عبرته توافق الضميرين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق بقوله
ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه
قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب بينها اشد واحتياج احد الجزئين وهو الفعل
بالاخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وصيغا كهو ها هنا غير جامعة الا التوسل خارج
منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده
بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا
انا وقولهم بذلك امير برأي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالتوسيع وكانه ترك لانه
اورد عليه كفى بالله وان اعتذر بانه نادر وغير مطرد والباء زائدة لكن هذا يشيع
عدم الاطراد ضعيف لوجود لكنه مطرد ولو نادرا كما فر احد قوله ولان عامله اقوى لانه
لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل
اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا او ينسخ فان قلت كون عامل الفاعل وخبر
من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى
شاملا فيه عن الحكم جزء المبتدا او المبتدا وجزء اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات

المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في الاسماء وهو التقديم اي باق
غالبا وهو ظ فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالته بالنسبة الى الفاعل والمدعى
ان المبتدا اصل في المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند و
اصالة المبتدا بالنسبة الى الاسم ان وهو بها ولا امران محققان ظاهران فاعتمد
عليه في ثبوت المدعى قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل الا بمسند اليه
الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه او لانه يسند اليه المصدر وهو ليس
بمشتق ومن حكم ان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة
ان مع الفعل فهو فعل في الحكم قوله اي اسم حقيقة او حكما اه فان قلت لم لم يكن
بعموم الاسم ما يستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كل منها في التعريف بالاسم عينه
المقام بسنة مؤكدة يرى تركها سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا تبعا ولان
ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه
او طلب او انشاء وعدم قام سبب اسناد وفي ان قام فرض المرفوع لا فرض اسناده
فلا حاجة في شمول التعريف بفاعل النفي والشرط الا ما هو مشهور المكلف ان المراد
باسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا ونا بنا الاكذبة على ان
التقييد بالاصالة لا يخص بمسند الفعل بل باسناد وشبه الفعل ايضا تنبيه فلا لا
مجال الشارح ان يذكر التقييد قبل ذكر الفعل وختم الاقوال وشبهه فيتضح تعلق التقييد
بالجامع وثالث ان التقييد بالاصالة يستلزم ان احدهما مما يعرف لونا طاء وهو ما يقابل
التبعية الافرادية في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا وحدي الحق وثالث او لا يكون الا
وقوله بنفسه واجاب الحق ابني والتعصب والاثابة دعوى فان الكلاف حقت
بوروده بين ابنه عبادة والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة الى ليس
الفاعل في العطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال
منه وبنفيه الاسناد اليه والمبتدا من الاسناد والاسناد بالاصالة باق بمعنى زيد
ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التابع
بعد ما تريد التعريف التوضيح فنا فتنه ان قال الحميد بعد ان التعريف يليق

ورابعها ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اتحاد
الا التابع الاخير بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان قوله اى ما اشبهه في العمل
لم يقل في الاشتقاق ليتناول المصدر ولا في الدلالة على الحدث ليتناول الظرف
والظاهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لا انهم يطلقون على هذه الامور
شبه الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف
ايضا يدل على الحصول والثبوت كما ذكرنا صيغة الماضي في ثلث ولذا و
جب حذف عامله قوله وقدم عليه العطف على اسند وجعل حالا بتقدير
قد خال عن الاستقامة لانه انما اسند اليه الفعل بعد القدم وقد يحذف فلذا جعل
قوله وقدم عليه لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب
الى زيد والفعل عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذه التكلفات لجعل الاسناد
بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأى البصريين
انما يتميز عن تعريفه على رأى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال
المذكور فاعل عند الكوفيين فلعلهم لم يبدأ اهتمام بذكر هذا القيد احتيج الى تمام التعريف
كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج
الشارح لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما لم يجعل زيدا في زيد
ضرب البعض فهو حمل غني عن التكلف لاخراج كريم لكن لدفع التوهم
لا يستعمل واللام فيه بين واما ما اختاره الشارح مع اقتضائه التكلفات لدفع
بعيد لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديمه انما يعرف
بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيه وقوله اى اسنادا واقعا جعله مفعولا
مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل
والمعمول باجنبي والاولى جعله حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة فتامل قوله
كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل
اى ما ينبغي ان يكون في باب الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجع الخلاف ترجيحا
بالنظر الى الوجوب او دونه فيباحث وجوب تقديم الفاعل واقل
الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى القدر المنفك عن الوجوب فيما حقه عدم الاتصال

الاصل وهذا الاصل مختلف فيه فالمنع فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول به بذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفعل
فاى منهما يتصل بالفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحيث فصل فلذلك جاز
عندهما كما لمثال ليس من الاضمار قبل الذكر لان المرجع يكون حقه ان يكون متصلا
بالفعل كانه اتفق فتقدم احدهما وتأخر الآخر ضرورة فهو مقدم رتبة و
ان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان
الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو كانا في رتبة لامتنع ايضا
لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم في رتبة لكنه يتوجه انه لا يقع قوله
ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل
لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد
الفعل المسند اليه اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه
فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون احضر ويحتمل الابهام الاحضر وايهام ان الاصل ان
يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الدليل الاولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل
والدلالة الاقتصار على ذكر الفاعل على ان الشئ اولى بهذا الحكم لان الفعل مع
قوته عملا اذا كان لا يرجح الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى
ان لا يرضى بالفاصل بينه وبين ضعيف العمل اى يكون بينه حقيقة والتأخير
ان هذه التكلفات لا يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه فكانه لم
يتنبه له فاهمله او حمله كما في الفاعل المستتر فان المسند اليه هنا حكمية كوجوده او وجه
خلاف الاصل لانه الاستقلال قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج
الفعل اليه بل علامة ذلك ان على كونه كالجزء عند العرب تسكين الشئ في ما قبله
اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا تاما لما توهم فيشمل وبدل ولاله ان كما
ان التاء بل دلالة لزم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل
حين كونه كالجزء مطلقا ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك
تامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجود سببه فصار الضرب الفعل منه له قوله وذلك غير جائز فلا

فا

للاخفش وابن جني لا مطلقا بل في اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المفعول به ضمير الفاعل بل
لم يجاوزا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واستشهد لذلك منهما بالاشعار فيه
وخالفا في الفرق بين المثال المذكور وامثاله ولك ان تفسر قوله خلافا للاخفش وابن
جني نظرا ولك ان تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في تاخره وذلك
غير جائز قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعا وعليه اخبار باجابة دعائه تعالى
ومعناه وقيل قيلا جزاء الاثار فان كلب عبر الماشية وكلب عن العبيد هو الكلب
العاوي بيته ليس الا العواء فيقتل نحو سالات بقتل ولا اشد عند العرب من القتل
هذا فان طلب النار عنهم جالا بمثله وهذا معنى جمع البيت بليق ان
لا يتعدى وزنه كسته اي اكتسبه نحو الكلب سيبويه هو اي صاح انتهى قوله وبانا لانم
ان الضمير يرجع الى المصدر بل الى الصدر جعل الضمير الى هو المصدر المدلول الذي لا يكاد يتعاطى
البليغ لانه الموافق لسوق الحال الرجل المشار اليه ولان الرب هو المجازي
او جل ما ذا انتقم المظلوم منه يكون دعا عليه قوله اي الامر الدال عليها لا بالوضع ان اراد لا
بالوضع لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يوجد القرينة
عليه وان اراد لا بالوضع مطلقا او لا بالوضع بل لزوما فيجوز ان يكون القرينة دالة على الشيء بالعقل
والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال ان الامر الدال عليها من غير
الاستعمال فيها قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه بالقرينة ودفعها او رد الفاضل
الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس الشبهة منشا ولا كون
جوابا اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى
اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط
ما هو مع لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة مع انه لا وجه تقديم الفاعل في هذه
الصورة ويحتمل انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكن يجوز تقديم المفعول ولكان
ينبغي على الشارح ان يقول بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل كاشرطا وكون
الفاعل ضميرا متصلا على الفعل فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لانه لا يلتبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي
ويمكن ان يقال لم يشترط هذا القرينة لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او

او كان مضمرا ما لا محل له يستحق التقديم فان كان الفاعل بهذه الانواع تقديم المفعول
عليه فلا يطلب قوله متصلا صح ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص
الحكم بالفاعل وليس كذلك بل مثله في ان ضرب زيد او زيدا مثلا قوله او يجب تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور فيشترط في جميع هذه الصور لفظا فانه في جزاء
الشروط الثلاث الشرط بعنا وفي اعتباره في المعنى لا يتبع وكان الشارح لم
يرد قول ابن معنى في تقدم الكلام المعنى وان كان ظاهر اعتباره بل اراد به الشبه
على ان الجميع اجزاء الشرط والجزاء قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا قلت
فان الاتصال والانفصال وكونه كالجزء من الفعل والامتناع وقوع كلمة بين اجزاء
كلمة مع جواز ان يكون عمرو متقدما بالشخص آخر قال في امثاله في زمانه بحيث
الفصل في فرادة تقديره انه يفعل ان هذا انما هو في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل
خاصا انما او لان ما ثبت في كليهما لا يجوز ما نسب اخد الازيدا وذلك لانه لم يبق احد
حتى يصح ان يكون منحصرا وبان قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق
بل ما يحصر يكذبه او ابى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكون
الظاهرة الكذب ما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل
اللغة ولا بد فلو تحققت فضلهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب
احد من الكافة المختصة الذي يختص بمقام الاعتبار العام به وهم لا يصح ان يكون زيد عمرو
بالعين واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فهو لا يجب لا ينبغي ان يتبع فيه
ادب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله الا على حسن الصورة الا يوسف لانه
لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته في يوسف مع جواز ان يكون يوسف
مخلوقا لغيره ولقد تحققت بابا للتقصي في هذه الامثلة بحيث لا يكاد
ينقطع التسلسل ورفع الاشتباه المراد بكون المفعول مفعولا للفاعل مع
الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة التفصيل المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا
لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يجيء
من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله انا نفت بشرط توسط الا بحث عنه
اكثر النحاة تقديم الفاعل في الان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا مع الا

بدونها ويجوز التقديم مع الالف السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في نقل عبارة المتن
ان يكون على مذهب السكاكي ان الحق على وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك
ان تتكلف في التطبيق فتقول ان المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور ويحمل الكل
عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل نعم الخفة بل عدها انه
عدول عن الاصل مع مانع في العدول ولا يجوز العدول بلا مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع
منع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل يعني في نحو زيد ضربك فان المفعول
فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله انما
قدر الفعل مؤخرا لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال
فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه
وكذا ان يحمل مثلها لا يجوز ان حذف الفعل انما يكون بعد قرينة دالة على تعيين المحذوف
وليس هناك قرينة تدل على ان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون
ظرفا ثابتا قوله لان تقديم الخبر يوجب حذف الكل فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ
المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف وشيئا لا يعارض
الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا يرى انهم يتحرون رعاية المناسبة على رعاية السلامة
عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل يزيد لان البكاء
بعد يزيد [illegible] يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد
منادى يحذف حرف النداء [illegible] وذلك لان المناسب للمقام ان
يدعى ان القارع المختبط [illegible] سبب موتك يا يزيد سبب الذي يبكي
عليها [illegible] قوله كالواقع جمع لحقة الا ظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله
وما يتلو المختبط قال [illegible] والكشف وتعلقه [illegible] التمر
لانه لا يتبين سبب [illegible] يبين سبب الاحتياط [illegible] هذا قوله في
مثل وان احد من المشركين استجارك [illegible] فيما حذف [illegible] يشتغل المحذوف
او ما يجري مجراه نحو قوله [illegible] صبر والتقدير [illegible] صبر والحذف
ثبت [illegible] بان الدال [illegible] الثبوت [illegible] ذلك [illegible]
سواء كان [illegible] فظهر ان ما ذكره الشارح [illegible] الفعل الصادر [illegible]

الفعل جوابا لاتم قوله او فعلا فان معناه اختصاص هذا الحذف بالفعل والفاعل بل
يحذف اي الكلام كان المستثنى كان او فعلا مخصوصا او غيره الا مركبا من الفعل والفاعل او
من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده مقامه [illegible] ذلك بقولنا لولا زيد
لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام [illegible] مقامه ويمكن دفعه
بان حذف الفعل لا يكون واجبا [illegible] بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام
العرب موضعه قوله انما قدر الجملة الفعلية قلت لا بد وان تقدر جملة اسمية لتناكد فيصلح
جوابا للمثبتة وكما لا يخفى قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف
كما لا يخفى قوله العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يحقق
العاملان بغير المصدر [illegible] نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يجيء فيه خلاف التنازع على
مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى
مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل في قوله والاصل ان يليه الفعل قوله وقد يتنازع في
الكثير فعليين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا
على ما هو الاكثر واعتمادا على ظهور المقايسة فيما سواه قوله [illegible] معمول الفعل الاول
اذ هو يستحقه قبل الثاني ان يستحق قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع
فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا بد ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني
لا يمنع وقوع التنازع [illegible] اعمال لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع
والا يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يقعد [illegible] ذكي
قوله ويجب ان يكون [illegible] وفرعه في ذلك الموضع معمولا للكل واحد منهما على البدل
ولا ينتقض هذا التنازع [illegible] وحسبتهما الا بدان منطلقا ومنطلقين بناء على انه
على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا للكل واحد منهما على
البدل لان افراده وتثنيته [illegible] لا بد [illegible] صحة [illegible] وقوعه معمولا
لا [illegible] ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من
حيث انه واقع في ذلك المحل يصح لا يمنع ذلك وقوعه في ذلك المحل وانما يمنع
خلاف المفعولين [illegible] انه وقوع في [illegible] ظهور [illegible] الحقيقي

في الاوائل

قوله واما الضمير المتصل الواقع بعد تنازع فيه فانت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب
الكوفية والبصرية فيما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل ما قام او قعد الا انت
فان قاما وقعدا تنازعا فانت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية
والبصرية بلا كلفة ولكنه خولف لك اذ قائم هو استتار فاعل بنا مبتدأ في الكلام اذ ليس
مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له موصوفه واضحة بعد حرف الاستفهام رافعة لاسم الظاهر
فتنقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى التنبيه
مرة اخرى قوله لانه لا يمكن فيه اضماره لان انا ضمير المتكلم لا يقع اضماره في الفعل
الا مخفي وكانه لم يلتفت الى المنفصل لتحقق التنازع فيه باب الا انا هو مشترك بين
الظاهر والضمير لتعميم التحقيق قوله واما على مذهب غيرها فلا يمكن قطعه بمكان التنازع
فيه لكنه لم يبطله العرب كذلك معنى قوله لان الحكم من القطع عنده هو الاضمار الذي طريق
القطع فيما تحقق في كلام العرب الا انه لم يجب بادي الرأي وهو ممتنع لما عرفت
فان قلت [illegible] يبقى النزاع بينهما قلت لا بد من قطع النزاع بما هو طريق الحق
على ما اشار اليه الرضي ومنه قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم
عدم امكان قطع النزاع ولكن عليك ان المسائل ايضا [illegible] وزعما جعل منه مثال
في هذا المثال تنازع الفاعل والثاني عند اعمال الاول لانه تعين حذف الفاعل
[illegible] الاول والثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضرب واكرمت
الا انا يمكن عند الكل بالاضمار في مفعول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا انا قوله بعد يكون
الفاعل فيه ان كان الجملة [illegible] ان كانت متقدمة والجزاء مؤخرا فان
انت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما ذكر في اكثر النسخ وقوله فيختار
ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اذا دخل في الفاعل يبنى على
على اصطلاح النحو والارادة الفاعلية حقيقة او حكما وانما ادخل في المفعولية وفيه
ما فيه لكن قوله المفعولية انما صح [illegible] ولو كان المفعول المتقدم مشتركا بين
الفاعل [illegible] ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويل
باطلاق عليه المفعولية وفيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين
[illegible] ان هذا من اسماء السنة الا ان يقال باستعمال الفاعل في عبارة التام

في عبارة المتن الخمسة [illegible] اكثر منهما فيكون الكل مشتركا وهم مختصون قوله ليس
قسما ثالثا من التنازع لان القسم وكل قسم مقيد بالواحدة فكانه قال التنازع يجب
ان في قسم واحد فيكون قوله ايضا فيه وهذا القسم واحد من التنازع بلا اجتماع قسمين
فهو خارج عن القسم ولم ينبه بهذا مع وضوحه قوله بل هو اجتماع قسمين قال لانه
الكلام في التنازع في اسم واحد كما في اخر او فاعله وتفعيله وايضا وما في انه بدء فيه
قوله بعد فيكون تنازع الفعلين بنيه على حالة مختلفين وعلى ذي الحال والعامل هو
معنى النفي المستفاد في التقديم والترجيح في الصدر لا الفعل الغير كما يتبادر منه لان التقديم
لا يجوز ولا يرجح الصدر قوله يختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين
مع انه احصر [illegible] في البيان اوضح لانه لا يجعل ان المختار عند الكوفيين اعمال
الاول لا احتمال المساواة قوله الاقرب ابر قرب مع مساواة العاملين في القوة و
ينتقض بمثل زيد [illegible] وكرم عمرو قوله للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر [illegible] بقول
وحده فاعلها والمنكر قوله ويجاوبه لان المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب
ما نذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير
مذكورا لتحقيق التفسير كما في [illegible] رجلا [illegible] فان التفسير [illegible]
ذكر كونه [illegible] النسبة [illegible] الاخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز
الا ما هو بشرط تحقيق التمييز ولم يوف [illegible] بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها
في اشتراط تحقيق التفسير قوله ولزوم التكرار [illegible] بالاظهار وبالذكر [illegible]
يقابل الاضمار والاولى [illegible] ولزوم التكرار باظهار في الاولى ولا امتناع [illegible] بعد
بالاضمار [illegible] قوله او امتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل [illegible]
[illegible] وضربني واكرمني [illegible] القوم
واضربني [illegible] ضربت القوم [illegible] الامتناع [illegible] الاستدلال
به قوله [illegible] اللفظ [illegible] المذكر والمؤنث [illegible]
لا [illegible] قوله [illegible] اعمال الفعل الثاني [illegible] خلاف
الفراء [illegible] مطلقا عند الكوفيين
واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين [illegible] ولا

ويختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب ويختار الكوفيون الاول خلافا لما قاله مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال
الثاني مطلقا فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله وروايته للمتن
غير مشهورة وعليه يقال فليغير عبارة المتن الى خلاف ما هو المشهور وتفسيره
فيشتبه بمخالفة المشهور وهو ان المضمر جائز اعمال الثاني اي مع الاضمار في الفعل الاول
واستتاره بحسب خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل يجب ان يقول
تشريك الاول اي بحسب فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الفعل
الاول بعد الظاهر وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار
لا يتجه على التفسير الاول قوله او من الاضمار قبل الذكر في الفضلة فيقول ضربني وضربت زيدا
قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط حسن التفسير لا يختص بالعمدة نحو تفضيلهن
سبع سموات ثم الاول ان يقول ومن الاضمار قبل الذكر في غير حسن التفسير في الفضلة
قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعتبر من طلبه بانه واقع كما في قوله
تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة
اي بخلهم هو خيرا لهم قلت بل جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل لكثيرين الفصل
الذي به لا تحتاج اليه لانه لا يجوز الضمير الا ولا يجوز ان الاضمار قبل الذكر
التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التقبيح واخفاء ما هو
لازم التقبيح قوله قيل مذهب المختار الا ورد على الاستقلال المختار فكانه اراد بالمذهب
الاستقلال قوله ولم تحذفه لئلا يتوهم اه فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج
الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يرجع الى ما
خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه
مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله ويجوز الضمير الراجع
اه فيكون الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار لذا ذكر هذا التوجيه في الهندي
وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار قبل الذكر فكذا
وان اراد انه ليس بممنوع فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع مانع اي المرشد على
المختار وحذف في غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومع الحذف فاعلم

كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا والتخيير
انه لا يتصور التنازع فيه بحيث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد او التثنية
او التأنيث او التذكير لازما للمتنازع وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يجوز ان
يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المؤول والمثنى ومنطلقا حال افراده
بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيصح منه فيصح مع افراده ويطلب
الاخر ان يكون مفعولا فيبقى على افراده قوله وقد استدل الكوفيون قيل لا يقال الفاعل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح
وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن حسنة
ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان
اعمال الاول اولى عنده مذهبيا سواء حذف المفعول الثاني او اظهر والبيت شاهد
في ذلك مع حذف مفعول الثاني انتم واما الثانية فلانه اذا جاز حمل البيت على غير
التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل المال ومن ثبوت طلب المعالي في الكل
منهما اما منافاته للطلب لعدم السعي فظاهرة واما منافاته لعدم الكفاية
لانه جعل السعي مستتبعا للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستتبعا لها وكيف
دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عنه لادنى ما يتسع من المعيشة
لكفاني قليل المال لان ادنى ما يتسع من المعيشة قليل المال لا مال كثير لان هوائج
نفس قليل ولم اطلب القليل من المال المعيشة لانه كان يليق من النفس من غير
طلب بمباشرة الكل من حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعي لمجد مؤثل فكل
من يعرف بنافعه نفسه ويعتقد ان المعيشة لم يكفه قليل المال ولم يحصل
بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو القول دون ما عليه
البصريون قوله ابرز لم اطلب العزة والمجد فيه انه يلزم الفصل بين المعطوف
بالجملة المعطوفة كما جعلتها في صورة التنازع فلو قيل مثل جاءني وضربته بكر وعمرو وهو
فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنما فان قلت ما وجه الا
الاستدراك قلت ما ذكره في البيت السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال

لا دي معيشة كفه وقبل في الحال ولم يطلب المجد والفخر فرتبا فيتوهم ان سعيا ليس
بجد وادي معيشة بذله وللمجد فاستدرك بجعل المجد والجد واي الذي سعى ذكرنا توجيه
هذا الاستدراك كلاما ظهر ما ادراك لانه موجب بسابقته اذ ذاك قوله اما لم ينفصل
عن الفاعل ولم يقل منه فيه ان داب المص في هذا الكتاب عدم الفصل
بين اقسام المرفوع ولا المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلافا عادته
فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبهه
فهو الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله والمجاز يصدق على مفعول المصدر
المحذوف الفاعل وعلى المفعول المفعول المحذوف الفاعل نحو اعجبني ضرب القوم
واضربا القوم واضربوا القوم وامثالها مما لا يحصى فهذا تخصيص اللفظ بقسم منه
اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل
لكن ان يقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن
المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف
ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر
ليدل على عائده فلا يتوهم عطف المعطوف على اخبرت والمعطوف عليه واقامة
المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل نظرا لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل
او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في
مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن بهذا اني تدبره لو اريد بالفاعل الفاعل
النحوي وقد عرفت انه غيره قوله اما فعل اي الماضي المجهول نحوه ذيل لعلم الوزن
بصفة المشهور بها ونظيره لأن فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه
نظر اذ ان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا
فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون ذو منع ونحوه وبه لم يحجبه نقصان كلام
الماتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد نظر وبه علامه [illegible] او التكلف وقيل المراد
بصيغة الفاعل وبقوله فعل وبفعل صيغة المفعول وما كان غاية في البعد لم
يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصطلاح بيان المص بقدر الاحتمال قوله ولا يقع
المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل

فعل متعد الى مفعولين ثانيهما مسند ومسند اليه على ان المتأخرين جوزوا ذلك قوله يلزم
ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض بهذا بزيد معلوم ابوه قائم اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل
لا يكون مسندا اليه بحسب [illegible] وهم لان اسناد المفعول امر فرعي مثل هذا التركيب
غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه مسندا بين
تامين فلا يجيز كون المفعول الثانية مسندا او مسندا اليه هنا قوله ولا الثالث من
باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لان الثالث لا يكون الا في باب
اعلمت فيلزم ان يقع الثاني ايضا قوله المفعول له بلا لام مثل مع اللام ايضا لا يقع لان
النصب فيه مشعر بالعلية فيجب النصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان
فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها
بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب فصونه
قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك بنية على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية
على الفعلية وليس قوله والمفعول من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان لا
الاول يستدعي اعادة لا وتقدير المفعول له والمفعول معه وبهذا الاحتمال يجد به [illegible]
النيابة وجعل ذلك عمدة والاولى تنبيه كذلك على المفعول الثاني من باب علمت
لكونه اشارة الى واحد بعينه قوله يتعين لتعينه وجوب عند البصريين وتعين
اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين مستدلين بقراءة الشاذة لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك
نجي المؤمنين وحمل التعين على الاولوية [illegible] يقولهم [illegible] سوا بين هذه
الفائدة وفائدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بنائب
اذ قد يكون المفعول الاول في هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله نشبا
لانه بمعنى اعطاه الله نشبا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول
قائم مقام الفاعل كذلك حرف المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان
الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء المسند اليه المفعول به او وقوع الفعل
عليه بقرب من الشيء والتنزيل فح وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم
اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المسند بحرف الجر متعينا للمفعول

بواسطة المجهول مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام وقصر الكلام على الاول وان يكون ذكر
وقوله ضرب في الدار لعدوا مبنيا على حسب غايات الكلام اذ المعنى ضرب وتبين الدار
لضرب في التنزيل قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين
والمكان المعين حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان حيث قال امام الامير
ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلح للقيام
مقام الفاعل لعدم ان الفائدة لدلالة الفعل عليهما لما قيل فعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب
شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان
قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب
اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ
مبنيه الاوجه ان المراد من الفاعل فائدة التنبيه على ان من علامات الفاعل
والذي جعل الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما والاشتراك هو انه كما ان
بيان وجوب تقديم المبتدا يكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس
بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا او وجوب تقديم المبتدا حين تعريف
الخبر ينبغي ان يجعل من مسائل الخبر حيث قوله على ما هو الاصل فيهما في القسم الاول
من المبتدا لان القسم الثاني مما اعترف به لضرورة حيث قل لم يوجد
وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال بكثرة المقاربة وتوجيه بعضهم خبر المرفوع بعده
وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فرفضوا الالف مع تقديم
فقالوا قائم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار مضمرا قائم الزيدان
فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدا وتوهم العلامة التفتازاني المحقق
التفتازاني ان في تقسيم ونحوه وبيان المبتدا على القسم الاول والتحرز عن الظاهر
على ما هو الاصل فيه فتامل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد
تجرد من تقدمه وهو يسبق الوجود وقيل هو الاتيان بالتجريد بمنزلة اعطاء
الوجود ومنزلة الموجود وكانه ينبغي قرا البشر وشعر جسم المعوض قلت نبه على
ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جزء الكلام منه ومن فوائد هذا

هذا التفسير ايضا ان التجرد عن العوامل اللفظية يعني التجرد عن جنس العوامل في زوال
السلب الكلي الا لرفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجرد عن نواسخ
المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الاشكال بقولهم بحسبك زيد بتصدق زيدا لانه
على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل عليه ما
لانه بعيد عن الفهم فيجب عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد قوله و
كان زائدا العامل اللفظي يكون مؤثرا في المعنى فلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم هذا
نفسه بعيد ليس في الكلام بعيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد ان الجار لفظا او معنى
بان لا يكون للعامل تاثير في معنا وان اثر في لفظ او يعتبر في التعريف قيد
الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك
من حيث انه مجرور ليس مبتدا بل معنا فاليه حكما فتدبر قوله وثاني المبتدا ان ما
في يطلق على المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس
للتبيين مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال عن المبتدا بالمعنى الثاني لكان
اظهر واخيه لا تقول فلكل معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما قلت هذا تمام الحجة
اليه في تعيين الحكم ولا بعد مما وضع لا لفظ والاسم بوجه مشترك اصلا فكلمة
او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخرج عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع
لان تعليمها وضع لهما المبتدا ومن قال امتناع الاجتماع بينهما ومن قال لمنع الخلو
دون الجمع ايضا لم يات بشيء تعدد بعد ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء
المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها
بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه بنياء وان يكون لعامل ولا يكون لفظيا احسن
يجعلها لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل
اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام والاحسن
منه الشامل لهما وغيره وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام
مثال الغير ما قال الشارح ونحو ما قال غيرنا سوف على زمن فدعني بالتهم والحزن
قوله وهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مبتدا
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بلا غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى

ذلك حسنا وكان المص لم يوف به قلنا ولا دع علي م جعل اسما للافعال مبتدا
ان اي بضمير الفصل الدال علي حصر المبتدا في الخبر فانه قد ياتي لذلك كما صرح
به شارح التلخيص قد سبق قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كونه فاعل اسم التفضيل انما هو
في مسئلة الكحل فيتعين كون نحن مبتدا وكون منكم متعلق المحذوف تقديره
فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم وبوجه ما ذكره لصح اخبر نحن
فينتقض قاعدة جواز الامرين بل لازم جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان
خبر اللبس مطابق للمفرد فافهم وبتقدير انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند
الناس انا قوله لدافعه لظاهر او ما يجري مجراه لم يعبر بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ
كما في بعض الشروح لان اخلا اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله علي
خلاف القياس الظاهر بحيث لو زنه لا يحسن فخارج علي الظاهر المقابل للمضمر وجعل
اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الي
الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب وكرم زيد او اكل كرم وقد سبق
التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق
التعريف عليه واجيب بتقييد الصفة بان لا يكون خبرا صالحا لان يكون
وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده
عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدا في العمل قوله فان قلنا بقيت
ليس ظاهره اذ لو كان للفرد ان يجوز في الصفة الرافعة لظاهر ما ان ولا يخفي
ان الاوضح للاحصر فان كان مفردا الي المرفوع ولا داعي الا ما في المص ويشكل
القاعدة بقولنا فاصل اراغب انت عن المهتي فانه مطابق للمفرد ونعتبر لكونه مبتدا
والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي لعدم ما يخصصه وهو المبتدا
ويشكل باقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يخصصه ويشكل
ايضا بقولنا اقائم الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا اذ لو كان
خبرا لوجب تانيث الشمس قوله جاز الامران فيقال لو كان زيد مبتدا ينبغي ان
لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه لو جب الالتباس بالفاعل كما في زيد

كما في زيد قام وجب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يحتمل
احتمالا لكونه مبتدا لانه لا يشتمل علي خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدا فيلتبس المقصود
التباسا شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية تشتمل علي كون قائم
مبتدا علي خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل علي تقديم الخبر علي خلاف الاصل فلا يخفي
المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرر في وقوع
تقديم الخبر في زيد قام حتي يرتكب الالتباس لاجله وفي اقائم زيد يجب تقديم
قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا يقول
فالضرورة ثابتة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيدا قام بخلاف زيد
اقائم فتامل قوله ارتباط الاسم المجرور الخ فقيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو
بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة وحكما دخل فيه الجزء
الجملة الانشائية ونحو الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب ويصح بان
تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاسم وعند
النحاة الجملة علي ما صرح جمع من عمرو بن نبيه ذهبا لكلام الشارح عليه نعم يتجه
ان المص من ذهب الي تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في الايضاح المفصل وبنا
قوله فيما سبق ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او في فعل مع اسم عليه وقيل الاولى تقديم
المرفوع لانه ذكر افسام قوله المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس
بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تعريف الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان
المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر بمعرفته فيلزم في تعريفه به دور على ما عرفت
في تعريف الموصوف عند المتقدمين فلا تغفل قوله اراد بوقوع الاسناد به
بقوله كلامه بان التركيب قبل اسناده المشتق الذي لم يسم فاعله الي معموله علي
لفظ حيل بين العير والنزوان وليس كما ذهب اليه المسند مسند الي الجار والمجرور والبا
للسببية اي الامر المسند بسبب لان اللفظ سبب هنا والمعنى الا انه يتجه ان
النحو يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقولون لفظ مسند ومسند اليه كما سبق
في تعريف المسند فلا وجه لما ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الي والضمير
المجرور راجعا الى المسند الاقرب ان يراد المسند الى المجرور او يجعل الضمير راجعا

الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس للمجرد والفعل بما بين
بالمعمول للعامل اللفظي ابد الاباجل وكتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة
ان الاسنية بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة و
الا لا حاجة اليه انتهى كلامه ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن
معنى بالباء وانما يندفع بان قول البيه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف
الخبر متعلق المسند وفاعلا المتم فيه فالنكتة لبث بذلك قوله وعلى التقدير بما
يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي جزء المبتدأ
لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها
لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ
وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف
الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد
الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل
في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع
الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له
وهو الصفة قوله اى تجردهما الخ عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء كما في القسم
الثاني من المبتدأ او ليسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وبهذا الاسناد
بعينه عامل في الخبر لا قتضائه المبتدأ والخبر على السواء كذا استفاد من الرضي فالاحتمل
عبارة الشارح على ان تجرد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه وسمي بالابتداء
فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف
الصحيح تجرد المبتدأ عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدأ ذات والخبر
حال لهذا الا انه كليا لو لم يجر حصل الشخص جزءا وقد يجاب ان يأول
هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قبل هذا الدليل جار في الفاعل
فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو الا المسند عامل ورتبة
العامل التقدم وذكر الفاعل لذاتي الفعل والداعي متقدم على ما دعي اليه جاز

جاز تجعله في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد وجوزه الاخفش
لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في الكفا
درج الميت ومنعه اخرون قوله وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان المظنون
جوابا يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له الصدر الكلام الى اخرهما حيث التقديم والتاخير واحترز
بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع
بين الاصول الثلاثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر ذهنه على
اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وبنه على اصالة
الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة والتوقف لبعض ما هو من تتمة بحث التقديم
على معرفة بحث التنكير والجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان
الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخرين قوله اذا تخصصت
بوجه ما يقال الاحسن الاوضح اذا تخصصت بشيء ولعبد الحكيم ويدفعه انه يوجب
التخصص بما ذكر بخلاف عبارته فانها لا توجبه قوله اذا بالتخصيص يقل الاشتراك
فيقرب من المعرفة التي هي منافية للنكرة غالبا فلا يرد ان من يقول ادخل السوق
على ادخل سوقا فاقلية الشركة غير ظاهرة وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص في تحقق
بعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي لوقوع مبتدأ قوله وجب وصف
الموصوف تخصيص الصفة قبل الاعتراض القائم بحجة ان جزء من فرس وحجة حيوان
ناطق جزء من فرس بالحجة جسم نام جزء من حجر قلت ما ذكر تحتمل لان اللازم
الوجوب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا اثناء في الاسرار التذوق
الاعتبار قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة ومما تخصص بوجه ما جواب
هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وان يقال امراة فانه تخصص بعلم الطلب
ثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار قوله
فكانه قال ايهما الامرين المعلوم كون احدهما في الدار تخصص عليه بان هذا التخصيص
عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند اى طلب التعيين
بالخبر لو جعل معلوم انه في الدار لو مستفهم عن كغلبة علم انه ينبغي له التعيين

والخبر

في الجواب واستفادوا من الكلام ما يندفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال
المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب
عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل الشارح الظاهر جعل ضميره راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده
رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار رجل ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدأ
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيه وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت او تخصصت
حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم ما قل
اشتراكه في التعيين فلانه وان تقليل الاشتراك تخصص بعض الافراد وهو
لم يتحقق ههنا قوله كذا النكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة
هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة اذا
قتلها من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات
في المبتدأ اكثر وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف
ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما قوله لشبهه به او يشتغل الحار او لانه
كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قوله بالنباح المعتاد وفيه مسامحة اذ الهرير صوت
الكلب دون نباحه كما في الصحاح قوله فلا يكون خبرا قيل لا بالنسبة الى الكلب
اما بالنسبة الى غيره وفيه نظر لانه يهر اذا راى الجيب للغشاط لانه يراه
غير اجنبي ونباحها اذا راى العدو والاضطرار حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف
وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل
فالمثال انما يكون للمخصص بالتخصص كالفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل
في نباح غير معتاد فالمثال للتخصيص بالصفة قوله وهذا مثل قصد مصحح الابتداء انما يحتاج
اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيل فالتركيب مفيد فهو جائز
الى تخصيص المبتدأ قوله اعلم ان ما يذكر بعده موصوف بحسب استقراره في الدار او رد عليه
ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا شيء يجوز لا يطرد اعتباره
ولا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور

المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى
تنفع مبتدأ فيخ بكونه قوله وقال بعض المحققين منهم الشيخ عبد الله واما اشارة
الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات
التي ذكرها الفاضل المحشي والابحاث التي نظمها في هذا المقام خارج البيان كان
ذلك الزام قوله وقال بعض المحققين منهم تقابل الاستثناء في بين كلام النحاة وما ذكره بعض
المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدأ لا تتقوى قوته بالتمييز بين المعنيين حكموا الحكم
على النكرة وعجزوا ضبطوا اشتراطه فلما تخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على
النكرة قوله وما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصا بالمؤخر وعليه انه لا يصح حصر
المحصل الكلام فيما هو مسنون او فعل وهم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع
جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصرها في الخبر والحال
والمفعول والمضاف اليه وخبر اسم شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد
والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصر
في سبع المستانفة وليس استئنافية كما تسمى بحكاية الصدر بها والمعترضة والتفسيرية
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا ونحو عند الاخفش مثلكم كجملة الاستغراق معنى للجواب
والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او
جازم ولم يقترن بالفاء او لا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة
لما لا محل له من الاعراب فلعلك على ذكر منك هذه الجملة مع تفصيل تلك
المدارسة لتفصيلا معينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها
نائبة عن الفعلية والا فالظرفية محلها لا اشتغال بها والفصل الى الظرف ولهذا اشتهر بينهم
ضمير كان فاعل الفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة متصلا بهذه
المسئلة قوله فلابد في الجملة وكذا في المشتق والمؤول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
من عائد استدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير اخيك علما كان زيدا اخاك كان
زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان في خبر كان
المقارنة بالزمان حصر فيه الفعل وتحول لابد من عائد الظاهر فلابد الا انه
شبيه بمضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض الالفاظ في شبه

المضاف وجعل غايته جزا بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى
ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صالح لو قصد موضع المضمر
باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسما له قوله ووضع المكنى موضع المضمر انما جاز في مقام
التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في كلامين مطلقا وهذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز
عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر تفسيرا
للمبتدا الاول يعني المبتدا يشمل قولنا الشان زيد قائم ومعقودا مرة قائم
قوله وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا واما غير المضمر فلكونه لفظ المبتدا لا يقبل
الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لكنه تفوت مع الحذف وكذا لام
العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة ودل كلامه
على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك بل يختص ذلك الضمير المجرور
بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها جزء من مبتدئها واما في غيره ففي
المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو الكر بستين
كلمة الكر دو دشته وار بمذهب النهي وتفصيله ان الكر ستة اوقار حمار
والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد منوان وفي
ان الكلمة الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل
المعنوي فالاولى ان تقديره موخرا وان قيل ذلك جايز في الحال الظرف وقوله
السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم ظرف الزمان والمكان
وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على الجميع
فالشارح جرى على التسامح الاخير تبعا للغاية فظرف الزمان لا يقع
خبرا عن عين لا يكون متحدا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة
ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان
الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بالجثة ودون جثة بخلاف
المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الرمان الخريف مفيد لمن لا يعرف
ان الرمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الرمان الخريف من قبيل الهلال

ليلة الجمعة فالاعتراض على نقل الاعلى فانهم قالوا قد تأول قوله فالاكثر من النحاة
وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة البصريين لكان المناسب ان يقول
وما وقع ظرفا فالاكثر يقدر بجملة خلافا للكوفيين ثم الظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص
بهما منهما بل يعم الاكثر وفي قوله انه اشارة الى ان تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر
ولو جعل المحذوف مستقرا فيه المبتدا او حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان احسن قوله
اذ هو في تحكمه اول التقدير بالتاويل لان التقدير بهذه التاويل والعرف عن الظ
ليصح تقديمه بالبنا والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بتقدير مذكور وهذه
الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يتفحص عنه اولوا الابصار ومما لا يشتبه
يقال ان التقدير بحجة الالحاق يقال قد ثبت بهذا بذلك ان الحقيقة به الى
الظرف محقق بالجملة ومجهول جملتها ومما يليق بالبناء التقدير
التعيين يقال الخ ومن المقدرة في كتاب ان المعنية فالمعنى ان الخبر الظرف
مبهم معين بجملة عند الاكثر ومفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل ذلك الفعل العام
كالحصول والكون الاثابت حتى جعل عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله
عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه
بحسب المقام وانا قول شيخ قال انه سم المصدر فالاستقرار بمعنى السكون
الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل فهذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه
او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سوا قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل احاصل
ابوه او ما حاصل ابوه وهما جملتان قوله ان الظرف لا بد من متعلق قبل
اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد من ظروف
والمظروف في مثل زيد في الدار ولا حاجة الى امر فهنا تلك الظروف تكون
ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره
لتمام البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان او لان الاصل
عدم الارتباط قوله ان على معنى وجب له صدر الكلام وهو صدر الكلام كالاستفهام
والترجي والتمني لا غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره
لئلا يعتقد بتابع سيبويه فمن قال بالاخر فسيبويه فقد غفل قوله لكونه موقوفة وكون

من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الاشتغال في المبتدأ المتضمن
الاستفهام وابن بكل حجة جوز من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث
قال فان معناه ابهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن
في قوله وهذا مذهب سيبويه خفا فافهم وفيما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة
بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في بابه وفيما صفة نحو مررت برجل افضل
منه ابوه قوله اوكانا معرفتين او نكرتين لو اكتفى في قوله اوكانا معرفتين لكفى الا انه
حرب عن الحمل على الشاذ ورعاية التعريف فالمراد الشاذ في صحة الوقوع مبتدأ
قوله اوكان الخبر فعلا الا صورة فخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه ونقول صورة فخرج
الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا
صورة فلا حاجة الى اخراجه الى القيد لعدم دخوله في قوله اوكان الخبر فعلا اوكان الخبر مشتملا على فعل له
قوله ان تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور ليس الخبر مقيدا بقوله في هذه الصور
والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الخبر
جزاء الشرط وما متعدد قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل
وجوب التقديم في هذه الصور ضعيف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم
الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم
الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر المتضمن النفي فان قلت
ينبغى ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر
الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فافهم قوله تصدره
في جملته وجملة ما يغيره قوله اوكان الخبر مستفادا احترز به عن كون الخبر مثل جزء مصحح للوقوع
مبتدأ نحو زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ النظر قام حتى لو تقدم قام يجب
كونه فاعلا قوله او متعلق الخبر التابع له في الجملة المصححة او الجزء الاخير ولم يفسر الشارح
المتعلق بالخبر ليشمل مثل في الدار رجل صنعته والاخصر الاوضح ان يقول اى
لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه والمراد بالتعلق مثل تعلق الخبر بالكلام
تعلق العامل بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بما يعمل ضميرا في المبتدأ في مثال على الفرس
عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الخبر بالكل

دون المعمول العامل ليشمل مثل فرس كل رجل صنعته والفضل للمتقدم قوله او كان الخبر جزءا
عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وجزءا الاول ما لم يكن مبتدأ فكان الخبر عن
ان لا يصح ان يكون جزء المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة
والمراد انه جزء ما تركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره وعدم التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المص اصلاحه شاذ ونحن نقول كلام المص على ظاهره اذ قولنا
عندي ان في التحقيق عن معناه ان لان معنى عندي انك قائم في تاويل عندي تحقق
قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قبل هذا اذا لم يكن ان
بعد اما نحو اما انك خارج فلا اسد فيه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين
موقعا للمبتدأ نحو اما انك خارج ولولا انك خارج ووجب فاذا التعميم
حاصل والتخصيص كما بدا من تحقيق النظر قوله ان تقديم الخبر على المبتدأ في جميع
هذه الصور فان قلت لو كان المص على ذكره لكان الشرط ماخوذا في
الخبر قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الخبر من الشرط وكل واحد
من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير
تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا للتقليل فقد كان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثيرا
ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد
الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام
الواحد ومن قال قيد للتعليل او للتحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى فقد
عبر بما زاد عن الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة جزء واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو مثل هذا الخبر عن الضمير فيكون الخبر المشتق
خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجود هذا ان حلوان حامضان قلت اعتبر في كل
منهما ضمير المشتق المجموع كما جرى على كل منهما اعراب المشتق المجموع قوله وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحوهما
عالم وجاهل فان ترك العطف واجب لانه يحتاج المتعدد اولا في هذه الصورة
بالعطف اولا لم يحصل اجزاؤه ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا
لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم و

رجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ان يكون بغير عاطف بهذا بعد
الايهام بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله او هو سببية الاول للثاني او الحكم به بهذا ما ذهب
اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى
التكلف في ادراج وما يكون نحو فمن الله في القاعدة قوله فلا بد ان يدخل عليه او على بهذا
الاصل ان خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالجملة ان ذوق لكنه توجيه لورود
على ما قالوا ان كون النعمة منهم ليس سببا لكونه من الله تع ولو قيل بتعليل افعاله تعالى
بالنوعين لكان سببا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الشرط يختزل بهذا الاشكال
غفل عن سهولة حل المقال على قاعدة الاعتزال قوله فيشبه المبتدا الشرط لكن بعقد
السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح منه
مقصدا وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلهذا افتقر في صحة الدخول على الخبر
ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدا
دخيلا في معنى الشرط وعريقا في قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا
على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول
ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضه قيل لا ينحصر بهذا فيما ذكره لان المبتدا
الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا
كذلك وبهذا مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط
في الفاء وليست مشبهة له دخولها ولا نقص بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لان
الموصول بفعل معنى قوله والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى بافراد الضمير
قوله فمعنى قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا
زائدة اذ المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم كالشرط
ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه ولا في معنى الشرط ههنا
منتفيه اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة وقد فقد بانه تسبب لى بالملاقاة
قوله كل غلام رجل ياتيني الخ فياتيني صفة رجل فان قلت كل رجل ياتيني ايضا مثال
للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل
على ما الحق على المتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا

لا لفظا والكل المحيط لا فراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا بد ان الخبر قد يكون
امرا او غيره انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه معقود كتب الدور
ان فيما بين الناس ببعد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط
في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ونحوه عليه ايضه ان وجه المنع لم يثبت ولعل الوكان كونهما من باب الخبرية
لوجب ان لا يمتنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا
دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدا فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدا لضعف مقتضيه وفي
القياس عدم الدخول على خبر ان ايضه الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم
منع ان المفتوحة لا لحاقها بالمكسورة قوله فان قيل باب كان في التسهيل المانع
من حيث النحو والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على
هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما الاختلاف في غيرها من باب القياس فقد كان
فظهر وجه كل تخصيص وقع للمص في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها ليشعر بان بيان المانع الاتفاق متطفل لبيان
الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر المحذوف المشبه ههنا
انه سيقول وامره كامر خبر المبتدا فلو لم يبين حاله ههنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد
المتعلق في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن
اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر
مبتدا محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا وما قبله خبره قلت فيكون
المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من خبر التزام غيره نحو موصفه فيتعين
بيان وجوب حذف الخبر وبيانه المصا احتمال كون المخصوص خبر المحذوف
بناء عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرها في هذا الموقع ان الاول في كتبهم
مبحث باب افعال المدح والذم قوله ان المبتدا المحذوف في الظاهر

جعل مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر جعل مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول فالكلام
حذف المضاف اي كهذا قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي
كحذف مبتدأ قول المستهل فكان المناسب للحذف ترك الظاهر فقوله
مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا تقدير حقيقة فليطلب وجه
صحته قوله المبصر للهلال القمر في الثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن
في القاموس الهلال غرة القمر والليلتين او الى ثلاث او الى سبع ثم الى ان
المراد بالمستهل المبصر كما لم نجده في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال
بل هو الصبي الرافع صوته حين يولد وفي القاموس استهل الصبي اي رفع صوته
بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض وهذا لا يستقيم المبصر للهلال الرافع صوته
وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما يستقيم
هنا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك
في معنيه قوله لان مقصود المستهل فيمنع الاحتمال الا ان يكون مقصوده تعيين
شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال السر في باب حذف الظرف
لان العرب حين تصرح بالمحذوف لا تصرح الا بالمبتدأ قوله جريا على[هامش: عادة]
المستهلين غالبا العادة ما استثنى خلافه او نادر فقوله غالبا تفسير ان
العادة من [غير مقروء] ووجه العادة ان الحكم ما يتكلم لان اعتبار المراد من بين
المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يشتبه بنعت
الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما
افرد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على المذهب
الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منهما ان اذا ظرف مكان بمعنى حضر
السبع اي مكان خروج السبع ومنها ان الظرف زمان والمحذوف هو المضاف
الى المبتدأ اي خرجت فوقت خروج وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير
فوقت خروج السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة
هذا المذهب عند النحاة ان العرب اذا صرحت بالمحذوف تقول فاذا السبع
واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه

انصبه وهو ان اذا المفاجأة المقدر والتقدير خرجت ففاجأت
السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما
للعطف واما فائدة او للسببية والمحذوف قوله فيما التزم يقال الزمه الشيء
فالتزمه اي قبل ملازمته وقوله فيما التزم ترك يقال عليه لا اظهر في خبر
لئلا يخلو الجملة عن العائد اي الكلمة ما ولا يخبر لانه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر
فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضع منه فالتركيب من قبيل البر
الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوبا في وقت
التزام تركه اي في موضعه قوله ولكن في اربعة ابواب لم يلتفت المص
الى حذف الخبر في زيد في الدار حصل او حاصل لان تقديره كلام لفظي لا بحسب
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتدأ الذي بعد لولا الاولى
ان يقول المبتدأ الذي اختاره ما اختاره تنبيها على ان تعيين النحاة الفعل بعده
الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وانت بان حذف الفعل
لا يكون واجبا الا عند مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء وجواب
القسم الا نادرا قوله وقال الغير المولى الرافعة ولا يجوز لانه لا بد من القول بحذف
مسند الكلام ثم ان كان جزءا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي دون الخبر قوله
ونائبه كل مبتدأ كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر
من المصدر صورة وان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل بحل
فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي ان يضاف الى احدهما وكليهما
نحو تعذر بنا قائمين قوله وبعده حال يجب في هذه الحال الواو اذا كانت
جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال
الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول اخطب ما يكون
الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يتبين الحال فجعل آخره مجازا
فان قلت فلا يكون التركيب من مواضع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة
قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره
من جواز رفع الحال في هذا القسم مشتبها اذا كان اول مجازا كما افاده تعليله

الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر
في خطب ما يكون الامر جنيئا او خطب اوقات كونه قائما والمراد بالخطب المضاف
الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما تقديره اذا كان لم يجعل الحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز
ان يكون عاملا فيه كما سنعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال
غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال و
صاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف لا ان
يخالف في تقديره اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله كما يحذف متعلقات
الظرف الاولى متعلقات الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرطها العامل
في الحال اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف
هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان
حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها التزم ان يختص بغير هذا المقام مع الفا
الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر
حالا لنظيره وصله لزوم نكارته ولزوم الواو وجبا اذا كان جملة اسمية فلو قدرنا ناقصة
لكان خبرا جاز التعريف غير حاصل لزوم الواو واذا لا يدخل الواو في خبر كان للالتباس
بالحال ولا يلزم وفيما ذكره من التوجيه لا يخلو عن التكلف ان المحذوف متفاوت
لان المطالب بالنظر الى الفاعل يجي صدوره وبالنظر الى المفعول يجي اخرى وان
صدور الضرب ووقوعه لا بعد هذا التعيين عنهما بالمطالبة قوله نقول ضربت
المفعول الذي هو ذو الحال لو كان يحذف العامل وذي الحال مرة واحدة كما تقدم
مهذبا كان اكثر استفادة من التكلف قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه
بدليل الاستحال يقال ووجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصص يعم
جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر معنا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتوقف قوله ضربي زيدا ضربه قائما ولا يجب

ولا عجب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه يحذف ان
مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه
قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيد بعدم صحة توكيده المعنوي وتوضيحه يقال وجه
استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير المعنوي ظاهر قوله وانها كل مبتدا اشتمل خبره
على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله و
ذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذي هي الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصيغة اعني وكانهم شبهوا صيغة ا
الرجل بالارض المغلة التي لا تغني وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان
ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل وفيه انه لما كان كل رجل نائبا عن اسما
كثيرة كذلك ضميره نائب عن ضمائر كثيرة نفوذ بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل
فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله كل رجل مقرونان مع ضيعته لم
كل رجل وضيعته مقرونان ليكون مثل النائب عن الاعتبار خبر عنه فيصح الكلام بنيابته
قوله واخبر المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدا وان كان من
تتمته لكنه بذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ولشغل مكانه ومن اشكل عليه اذا
قال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل مقرونان هو وضيعته فحذف المؤكد
مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه بالواو يجيء معا انه عطف
عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه مستغني عنه بما ذكرنا قوله يكون مقسما به يعني فيها
لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف
الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع التزام الحذف في القاموس
العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات خبر
ان واخواتها بنيه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات
ولم يرد ان خبر ان مبتدا حذف جزؤه وخبر هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف
بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو
استعمال لغوي قال المطرزي كلها وقلت انه لغت اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل

يعقد

ومنها جزان فقصد الى البيان على وجه يختص المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام قوله ان هذه الحروف اذا دخلت احدا انه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذه التعرف في الحدود ان جزوا حدا ان واخواتها والاوضح الاحصر الا انه ان يقال جز الحرف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليها ان يقال المسند على وشيء اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند الا على المسند اليه وشيء اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كان معنى عن في للدخول والمتبادر من عرف العلم الدخول لا اثر لفظي لان نظر النحو فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك معتبر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا بان اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه جز المبتدا الاجر ان الا ان يختلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا ويتناول معنى ما يشملها قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس ما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتعقيبه بالجنبة قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بعد ان الجواب السابق يعترض هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى التكلف بعيد لان المتبادر من المسند المطلق لا المسند الى ما بهذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشير اليه قوله او يلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الا ان يلزم منه ولا خفاء في تجنبه فالاولى ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد بالمسند المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمها بها وكانه يلزم الاستدراك بلزوم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى الاسم ان توقف موضوع جزان على اسم المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى تاويل لان الخبر الجملة يعرف بقوله وامره كامر خبر المبتدا فكان الخبر الجملة للمبتدا من بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله لشمول نحو ان زيدا قائم ابيه بالمثال على ان المراد جز

جزان واخواتها جز واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد اذا فامره لا خفاء ان المراد من عبارة المعنى ليوضح جزان بحيث يوصف ان الى جز صحيح والى جز فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعدما فسر قوله وامره كامر جز المبتدا بان امره كامره في اقسامه وشروطه احكامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون جزان ايضا كذلك والفساد انما طرا من فوت بعض الاستثناءات ونفي المقيد لا تضمنه استثناء او في وجوه جلة استثنائية نحو ان زيدا اخر به فانه لا يجوز مع جواز زيدا ضربه وما لم يذكره عدم جواز دخول الفاعل على جزم مع تضمن بعضها معنى الشرطية لكنه لم يغب لسبق ذكره وقوله ان من اباك ايراد على مذهب غير سيبويه ان من ان من ابوك جز وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمها زمن تقديم جزان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم الخبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين ف وما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء زوج الشيء وقد يجب انكوه مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فانه يلزم ان يكون حكم حكم جز المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان الام لا تجب له صدر الكلام الا ان يقال الام له صدر الكلام من غير هذا الباب قوله ومن وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان تصحيح وقوع النكرة مبتدا صرح الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقوله المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله جز لا الكاينة لنفي الجنس قدر المعرف باللام مشيلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي ولكنه يوهم اشتراط تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير جز لا الكاينة لنفي الجنس على جعل كاينة حالا فانه كالحال لاثنا وبه يا المفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر الى لا اي جز ثبت النكرة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضته جانب اللفظ فانها الى درجة لا ولي الالباب قوله ان لنفي صيغة اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل لنفسه ان لا رجل بتقديره لا رجل موجود لنفي

الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء
ولا يقال نفي صفة الشيء او نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي
غير الوجود فلا يكون لا لنفي صفة الجنس بل لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى
نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية بلا خط [illegible]
البعض لا افراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله المراد
بدخولها ما عرفت من ان الرجل لا باب [illegible] اثرها لفظا او معنى نحو قوله
فلا يرد نحو كما عرفت لظهور ان [illegible] منفي [illegible] قوله وجعل الدار
صفة قال البعض المثال الحسن ان يكون [illegible] محتمل لانه لا ابتلاء [illegible] ان يستغني
عن الابتلاء وكان ان والدار [illegible] لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل [illegible] كذلك
والاعلام رجل في الدار يحتمل [illegible] فلذلك عمل [illegible] المثال قوله لا يجوز [illegible]
صفة هيهنا قال المصنف [illegible] من عليه بانه يجوز عند جماعة فراد الشارح انه قوله
على ما هو الظاهر [illegible] صفة المعرب المنصوب [illegible] الظاهر والاحتمال
الظاهر في الاعلام رجل ظريف [illegible] دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال [illegible]
قوله لا يتعقبها الظرف [illegible] الحال وفيه نظر لان [illegible]
الظرف [illegible] لو لم تقبل التقييد لم يصح [illegible] ظريفا [illegible] وزعم ان المثال
[illegible] تقييد الظرف [illegible] بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي
جمع غلام الرجل [illegible] الصفتين [illegible] المعهود [illegible]
والدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ولم يكون مثالا [illegible] خبرا [illegible]
مثالا للخبر المتعدد [illegible] الى الايضاح [illegible] الخبر [illegible]
قوله ويحذف خبرها هذه [illegible] كثيرا [illegible] موصوف كثيرا [illegible]
والمشتهر مثل تقدير الزمان [illegible] وبنو تميم لا يثبتونه اصلا
قوله لا اذ النفي عليه [illegible] لان النفي تقتضي منفيا وقيل لان النفي [illegible]
ولما لم يكن قرينة [illegible] يعرف العام وقيل لان النفي ورفع الوجود [illegible]
ورد بان النفي يرفع الوجود [illegible] الموجود [illegible] لغيره فلا بد
على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان

كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان [illegible] عند
الاطلاق الا نفي الوجود في نفسه قوله ان لا اله موجود والا الله جعل الزمخشري
كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول
ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فقدم لا والا للحصر فالمسند اليه هو اسمه والمسند
هو الا اله وهذا مما يحير [illegible] الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا او صححت الكلام
وجهه وهو انه لو جعل الا الله [illegible] الاسمية [illegible] لكان كلاما تاما من غير تقدير
وانما هو [illegible] الا [illegible] ان قول النحاة بالتقدير [illegible] اللفظي وهو ان
لا تطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله [illegible] الاهل والاقل فلا يحتاج الى تقدير
خبر [illegible] بان لا [illegible] اسم [illegible] اسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد
ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت
الشارح الى [illegible] لانه يجوز ان يكون [illegible] لا [illegible] ادعو
ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعده قوله على التقدير
يحكون ما برز [illegible] مثل لا رجل قائم على الصفة اذا [illegible] في لغة بني تميم لا اعلام
رجل قائم برفع قائم فلا يكون الا [illegible] اثبات الخبر في كلامهم معنى
لانهم لا يقولون لم يحذف تامة خبر لان هذا البحث ليس وظيفة العرب
والانكار انما ينافي لو التزموا في مثل الاعلام رجل قائم نصب قائم ولهذا
قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته [illegible]
اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند
الحجازيين يجوز [illegible] معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا
لقيام قرينة الا انه [illegible] باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف
النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف ان معا [illegible]
الفعل والفاعل [illegible] وجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية [illegible]
لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه
عند قيام قرينة ولو قال [illegible] عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت ان

بمعنى الدخول عرفت ما يمنعك عن القبول قوله ارعمل ليس بهذا مفهوم
من اضافة الاسم لاما ولالا نعقول المستفاد من الاضافة عملها الا عمل ليس قلت الحكم
بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس صحيح توهم كثرة عمل الحرف وانما قال الشارح ارعمل
ليس تعقيبا لما هو الواقع ومن قال انه مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويز
رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع غير شاذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه
لانه لا شذوذ في نفسه ودخولها على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل حملا على الشذوذ
في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر عملها على مورد
السماع وهو الشعر ومن قال هو الشعر فقد تخيل قوله ما معتمد كتب في الحاشية
العمدة الاعراض والبراح الزوال والضمير في منها للحرب فلا زوال عنها
باعراض عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي
الجنس مع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بين
بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لا براح من قبيل لا انثى بجعل الشاعر نفسه عدم
المعارفة كما يجعل الرجل حين العدل نفس رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان
يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم
ان المراد بالمسند بهذا التنويع مبني على التفصيل بما ذكر في تعريف الفاعل قوله علامة كون
الاسم مفعولا من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يرد طرد تعريف علم المفعولية
ولا طرد تعريف المنصوب بمررت بمسلم ومسلمين ومسلمين ومررت بزيد وقوله
وجعل علامة كون الاسم مفعولا لا امع قبله الجنسية فلا حاجة الى تقدير الامور الاربعة بالجنسية
قوله تصح الاطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل كلمة
وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى
انه يشتمل المفعول لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول
عليه باعتبار ان كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر
لانتقاضه بضربته تاديبا وكم هت كراهتي وفعل الضرب والتاديب وقلت
زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول
على الاربع مطلقا بل بالنسبة البعض افرادها وينقدح من هذا وجه اخر لوصف المفعول

بالمفعول المطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب
مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب
وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح
وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف
المفاعيل الاربعة واما ان الفعل يتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فهو
واضح على اهله فان قلت اخراج اطلاق المفعول يصح اطلاق المقيد قلت المفعول به
تقييده الظاهر وتقييد في التحقيق فان المفعول فيه تغيير تقييده بالصيغة والمفعول به
خال عنه متقيد بالهناء دالي ر تقييده به مع ان معنى المفعول لا مقيد وليس صحة
اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المعنى قوله فلا يرد عليه مثل
مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعل بمعنى انه قام
بفاعل معنى الفعل المذكور اي ما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا
التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب
زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة
الاسم وضح لا مرية فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في
تعريفه دون اخواته فلهذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني
في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعل فاعل فعل مذكور ويتجه عليه
امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس ما فعل الفاعل لانهم لا يجرون
صفات المعاني المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني
المطابقية وثانيهما انا نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه
ان يقال زيادة الاسم ههنا وترك في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم
محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله وهما عطف
على قوله مذكورا ولا يبعد ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان
المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو بل انت و
انواع الضرب وقعت او الف ضربة وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب

شديدا في قولك ضربته ضربا شديدا وضربته انواعا والف وتحقيق الكلام هنا
ان معنى اسم ما فعل فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعل فاعل الفعل بحسب
التركيب مثل ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا
اسم ما فعل فاعل اخرج جميع المفاعيل وكان لا حاجة لاخراجها الا قيد فعل مذكور و
انما هو لاخراج مثل الضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الا قوله
بمعناه لاخراج تأديبا في ضربت تأديبا وانما هو لاخراج انا على وضارب زيد
على سبيل الشارح فان ضارب اسم ما فعل فاعل القائل بحسب ولالة التركيب
لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع في التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان
كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعل فاعل قوله صفة ثانية ولا يبعد ان يكون
متعلقا بمذكور قوله المراد وان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فقال الشارح
عما ذكر ان الفعل مشتمل على الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل
عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء واذا كان مصدرا
والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه على ما فهمه
بعض الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع
لا على مفهومها لان الضرب المقصود ومشتمل على الانواع ثم في نحو تأديبا انما يتم
لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق
الذي سمعت قوله للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل من التأكيد
العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت
ضربا ونقله نقضة واحدة ويلزم مما ذكر ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي
مفعولا مطلقا للتأكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض
انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب
قوله والعدد وان دل على عدد وار عدد الفعل لا عدد وتوهم بهذا الامتناع المثنى
لنوع من المثنى الموجود الشخصي قوله لانه دل على انه مرة عن الدلالة على التعدد
والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اي المفعول
المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم

وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه
قليل وهو عطف على الاستثناء ولا تجيء ان الاول قد يكون بغير لفظه فهو نوع نوع
ان يكون للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوي بالفاظ
محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال المراد التصريح بانه ليس
تابعا لسيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة
لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في
شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب التأكيد قوله وسيبويه
يقدر عاملا اي فعلا من لفظه هذا انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبته الله نباتا
دون مثل قعدت جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب
وخير اسم التفضيل مخفف الخير لا بمعنى المثنى والجمع والتأديب وفي القاموس
يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء قوله والجدع قطع الانف والاذن
الخ وفي الرضي كلمة او بدل كلمة الواو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وفتح
الكاف قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف
سماعا هذا لكان القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في الكلام
العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد
استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة لم يعرف بها قوله فاجاب بعضهم بان القصد
انه لا يجوز الاعتراض لان كل مصدر اشتق منه الفاعل او المفعول يؤيد عطفه حرف
الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان
هذه المصادر او غيرها فالحذف فيها قياسي وليس بواجب ولا يذهب عليك
ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة
الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قيد للنفي صفة لا للصفة
الواقعة لا يصح ان يكون تابعة للموصوفين وقيل صفة للنفي معنى نفي وما ذكره الشارح
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى
نفي بلا فرق بين نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد
نفي داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضميره معناه الى النفي المقيد لكان اوضح

فافهم قوله ادخل عليه الاسم لا يكون جزءا عنه اي ادخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المقصود خبرا عنه
لعدم قصد المتكلم خبرية والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا اسيرا لانه
الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي الشيء عن زيد
كما في ما زيد الا اسيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا اسيرا ابدا
وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا عنه بلا تأويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع
ذلك على ما زيد الا اسير مع انه ليس مما حذف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو
ما زيد الا اسير شديد لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد
بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا
لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى
ان يمثل بما لك الا اسير شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما لك
الا ان تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا او قال او مكررا بالعطف على مثبتا
لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل العين خبر وقع راجعا الى
مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ما ذكر ضمنا لكنه بعيد ابعد والاظهر
الواضح هو ان يقال او وقع مثبتا بالا او معنى او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه
قوله وانما جمع بين العبارتين لان الكهانة الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيلزم ان يقتضى
الى الجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لانه الكهانة الوقوع مضمون جملة قوله البريد بوب
وم بريد وهو يوهم نحو اسم ما او علامة قطع الذنب ثم خصار زيدا بها البغي يكت قوله
شيئا على ان الاسم الواقع موقع الخبر الخ او على انه يكون للتأكيد او النوع ولم يلتفت الشارح
الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامل بعد الا كما
في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن المبهم المطلق وقد يكون بحيث لا يجب
كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد
قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه
يشغل عنه الى الاشارة وفيه نظر اذ لو كان الاشتغال منه الى الاشارة لم يحتج الا ذكرها مع ان
الحاجة بينه بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تفصيله لانه يستعمل الا ان يكون

ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا
كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول نحو اذا كان مناط
الفائدة النسبة الا بقاعدته ومن قبول المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان
مناط الفائدة الحال نحو اعجبني او مع زيد مسرورا فاما لا شغفا او شغفك
فان مضمون الجملة هنا محبة زيد و وصف السرور والاشتراك فاحفظ
فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله و بما شرع غرضه المطلوب وعن
الشيء اثر فاعله بواسطة سمي اثرا ومن قبول الظان يجعل مثل فشد والوثاق
ما ما مثل بعد وانما هذا مفعولا لا يستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر
الشارح على بيان مفهوم القيود واعرض عن بيان احترازاته المبينة
لعزة لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو لا سقوا فما يصح صحة
او نفيا اغتشا بالانه مضمون المفرد فكلام لا محصل له لان صحته انه مضمون
الجملة لانه سقوه وسقوه مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للواقع لا
التفصيل لا يتقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة
تقدم التفصيل لا و شو قد فلعدم تشجيع فائدة التقدم لم يتعرض له قوله
وتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة هكذا فسره الرضي وهو يقتضي ان لا يجب
الحذف في مثل فشد و الوثاق فاما منا بعد وفداء او فداء او ثم فداء ولو لم يذكره
المحتملات ولا قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر به وعليه مثل مررت
بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق ههنا لتشبيه
شيء بشيء لا لتشبيه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه لان يشبه به شيء والمفعول
المطلق الحقيقي في مثل لا تجازه شيئا او في المشبه الذي فعل المتكلم وصفه او وقع
في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في امثال المذكور في المتن او واقعا
تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في اصوات صوتا مثل صوت حمار
وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولابد
من تصحيح النقل قوله زيد صوت صوت حسن يرد عليه وعلى اخواته انه
خارج من المفعول المطلق لان العقود والا وجدان بمقال العقود المذكورة تعيين

محل الخلاف لان في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير
العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف
العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حمار بدل او وصف ونصبه ورد
مع صفته بتقدير شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة وجاز الشيخ الرضي جعل صوت
تاكيدا لفظيا قوله احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاول اذ احترز عن
مثل صوت حمار بصوت زيد قوله فاذا الصوت صوت حمار جوز نصبه
على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او تاويله بمنكر هذا
اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه
يتصف بمثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل
المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل محل هذا التاويل وانما لم يجز لان
ان مع الفعل جزؤه وهو في هذا المقام مقطوع به قوله مر اي قبل هذا اسم بمعنى المصدر
قوله لا يحتمل الا غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وهو مقابل ما وقع مضمون
جملة يحتمل غيره واما اعراب هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم
مفعول كما هو الظاهر وقوله له اي صفة محتمل تنازع له غيره وقيل غيره منصوب
مفعولا للاحتمال ومحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي
اعترف اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما
بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق الا التسمية من متاخري النحاة في هذا
القسم وتفسيره فالاولى ان يكون ما نسب على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية
عن المتاخرين قوله ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره احترازا عما وقع مضمونا مؤكدا سواء
كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص
الاصل لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فهذا جعل المؤكد بمعنى المصدر وجعل التسمية للمصدر بالتاكيد تسمية
باسم معناه ونحن نقول الانسب بالعنوان ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد
اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجدان يقال المحتاج الى التاويل
قوله تاكيدا لنفسه وجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على معنى المصدر

المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي
غيره وليس فيها ما منزلة منزلة نفسه لانها لم تشارك في التعيين للدلالة على
ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا لما اختاره
المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا
ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس ههنا حسن التقابل الا ان هذا القسم ايضا تاكيد
لاجل نفسه لتكرره وتقرره ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون
مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير وفيه
اشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا اي الى الفاعل او
المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى مضاف الى
الفاعل فلا بد ان يقال مضافا اي فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض
بضربت زيدا ضربتيه فالوجدان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صح
بهذا القيد الزمخشري قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف ان الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد
بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان
يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين لاستغنائه عن الحذف
الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احتيج اليه حمل اللفظ على ما هو الاكثر
استعمالا كما في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك
البابا بعد الباب معناه قصدت والتجئ لك من قولهم داري تلب
داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه
اخلاصي لك من قولهم حسب لباب اي خالص قوله بحذف الفعل لوجوب
الطلب عند سماع التلبية فبادر بسرعة وقيل لوقوع التكلم عن التكلم
بسرعة فيقع بسماع المامور به والاول انسب بمقام رعاية الادب تأمل
قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سعدا اذ يكون بحذف الزوائد
فانه لم يجئ على الى اشتقه بمعناه قوله المفعول به قال المص انما سمي به الفعل او للمفعول

لانه اوقع الفعل او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للالصاق فيتعلق
بما تضمنه من معنى التعلق ومن حمل عليه مرادة زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل
لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء
لظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم في التعريف
على سبيل المسامحة فان المفعول به نحو قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم
ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق وتفننا
فيه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما
هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال فيكون
المفعول به والا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرطية
لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرطية دال على المعنى اللازم مطابقة لان الدلالة
على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عدا اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل
وحصر جوابه ولو سلم فقد سلكت في التعريف جادة التغليب قوله والمراد
بوقوع الفعل به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب اللغة
يقولون لكنه نحو ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في
المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقع الفعل يشمل هذا التعلق ويكون ما
يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير بيان المعنى وبعد التغيير تعلق
الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في
مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى
ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل
بهما بل في التمييز تعلق بما يبين به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق
اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على بصيرة فيما بين الاحوال فانه يشكل بالتمييز
الخ والثالث من انه ليس التعلق بها اولا وبالذات بحيث انه يشكل بما نعني عمرو في
اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عن ان
المعتبر في جميع التعريفات بالحيثية التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا
ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا لم يقيد التعلق واجب لان

تنبيه

لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه قال قوله والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار ولا اخراجه لانه لا يقال الضرب
وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الاول فعل مسنده وكذا الاول في قوله فانه لم يعتبر اسناده مع
قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودرهما
في اعطي زيد درهما واخرج زيد انا بتمامه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الا انه
بالاعتبار لم يوجد منهم التصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان
يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او
مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به فعليه المانع لدفعه قوله فلا يرد عليه
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر ولدفع اخر وهو انه لو قال الفعل المتبادر
من الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل
الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل بنيه على ان ذكر الفعل بما يلي
قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول
كالفعل قوله كونه موضعه في ضربت ان وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد
يوجب كون الفعل اهم فبنا في التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز
ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي نريد بكثرة اي انزيد بكثرة قوله وجعلها
بالذكر ليس للحصر لظهور علم ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت
لينضبط المذكور عند السامع ولا ينفلت شيء لكن نتيجه ان المذكور خمسة فمتى ما
المندوب على طريقة النحو فرعاية مذهب تقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله
لوجوب الحذف في باب الاغراء كما في الكافية قد سبق نحو اخاك اخاك اي الزم
وكالحمد لله الحميد وكاتاني زيد الفاسق الخبيث وكمررت بزيد المسكين
قوله نحو امرأ ونفسه ومعناه الحث على الفرار من المرأة وقصر اليد والله
عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم
الحكم بسيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الامام
المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه حيث انه قرآن لا يعبر فيه وصار خيرا فما…

يتوجه لانه بهذا الاعتبار لا يعد من الحذف الجايز واجبا قوله سهلا
من البلاد ولا حزنا اي غليظة السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه
او قلبه لما كان الاقبال في اللغة الادبار فالتوكيف بحقيقة لا اشيا ول المقبل
عليك بوجهه ولانه امر لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بين يديك وبينه
حايل وكان خروج اكثر افراد المنادي من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله قبالا عن
ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه والقلب ثم جعل
الاقبال بالوجه والقلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفيه ان يجعل طلب الاقبال
حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سما
ويا جبال منه نداؤه تعالى لكنتم عوضا عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب ان لا بد لك من التنزيل
فان مر تنزل باعتباره وجعلوا عبارة التنزيل وبيانه على علم احر نتكلم في القول تنزيلا
منزلة من لم يصح النداء بحرف ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الا (في الهامش: جابة)
وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في النحو
ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل عنه لا يشفاء من
تقديرا وغيره انه قد يكون من المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة وان اريد التلبية
فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب
واسع كثير الدوران على السنتهم فاستحقه جعل مجازا احرى ملحقا بالحقيقة بخلاف
ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ان يدخل تحت المنادي ولكن صاحب
المفصل وكانه منع المصنف عن ذلك انهم لم يعدوا الكلام واخر حروف
النداء قوله بان يكون الا الطلب لفظية الطلب اللفظي يتوقف على لفظية
الله والمطلوب كليهما فقد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من (في الهامش: فانهما)
اقسام هذا الاحتمال ثابت قوله او للمنادى او الحرف وفي جواز حذف
حرف النداء مع كونه نائبا وعدمه بحث ويمكن دفعه بان النائب يحذف اذا كان
له ذاب كما في صلي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على التفصيل للمنادى
انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق مع
المفعول به والمبتدأ والخبر لا فرق ذلك مثلا قوله وعند المبرد زعم ان الفعل

المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل
عن العمل ورثته ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال يكون سادا مسد
الفعل فلا يخال جعل عاملا اجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى مذهبين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا ان يخص اللهم قوله فعند سيبويه جزء الكلام
اي الفعل والفاعل مقدران بهذا انما يتم على قول من قال المسكن محذوف واما
على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح
القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف الجر والنداء قائم مقام احد جزء
الجملة الا ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقدير
فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة وعند ابي علي احد
جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم
ونقض باف بمعنى اتضجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل
لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه
وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع
انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد يتوقف الجملة بما خرج عن الاستقلال كما في
الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا من الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق
حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه يستعمل
الجملة منها الطلب اقبال زيد ضمني تجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل
فلا تتم الجملة بل النظر الا ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى الى ان يجب
ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لان ظاهر الحال في المسائل الوجوب لا الجواز فالعلم
الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي قوله لفظا او تقديرا او محلا كل منها للثلاثة
الثلاثة تساوي الجميع النصب اذ اقسام المنصوب ثلاثة كاقسام المرفوع
والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح واثنان مفرد
معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلاثة مضاف ومشبه ونكرة غير
معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام و (في الهامش: مستغاث)

بالالف ولطلب الاختصار فيه ببيان النصب لانه اذ لو قال ويخفض بلام الاستغاثة
ويفتح لقربه وينصب المضاف والمشبه به والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها
لكان الاختصار فيه ببيان البناء على ما يرفع به فلما لم يترجح طلب الاختصار فيه ببيان
النصب على طلب الاختصار فيه ببيان البناء النصب حتى يتم نكتة تقديم ما عدا
النصب عليه ويمكن ترجيحه بالاختصار فيه لكثرة دوران الاختصار فيما هو
اقرب والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص
النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف
الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء والتعبير عن
حال الاصل قوله يرفع المنادى اي غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون هنا ويرفع لما
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار
ما كان فمن قصر النظر عن الاول فقد غفل وكذلك ان يجعل الضمير الى ذات المنادى
فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله والفعل مسند الى الجار والمجرور
عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قيل
ويبنى على الرفع به ويجوز على ان يراد بالرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم
قوله ان لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب يعني ما يقابل المضاف
واما مقابلته لشبه المضاف فقد بني على الارادة بالمفرد ومخصوص بقرينة ذكر شبه
المضاف في مقابلته وقيل يعرف المفرد اليه لان المفرد الكامل الذي لا يلتبس
بمضاف قوله هو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له و
لا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب
النداء دون باب لا فان ما جعلها لا يجعل شبه مضاف دون لا جعلهم لا يجعل كما لا يخفى
على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف
شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سبقه فيه الشارح
وافق بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو الذي يكون ما بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه
المعنى وليس بذاك بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لداع معنوي او لاضطرار
نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف

والمعطوف عليه اسما لشيء واحد علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او علم
جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان الثلثة والثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة
عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان
يجعل نداء الموصوف لان وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة
بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل وصف المنفي
لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة بهذا فاعرف انه شبه
المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع
المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاول ان
فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية فعوامل المبني ما ناسب مبني الاصل يعني المناسبة له بواسطة او بغير واسطة
ويمكن ان يحمل عليه البناء ومن الحاجة للمنادى الى الدلالة على المفرد او منه
الا قرينة التخاطب فبني لتلك المشابهة بلا خلاف وتلك الحاجة وان
فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدها لطرد الباب قوله وكونه مثلها افرادا
وتعريفا قيل اعتبر ولئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيدان
ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزم لام التعريف فتحقق
ما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله اي
بلام يدخل وقت الاستغاثة يعني الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة
اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص قلت لا بل لام التعليل
اي لاجل الغوث ولا حرف وفي بابه المعنى لمقتضى ذلك ولكنك
قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام
الاغاثة او التعجب او التهديد قوله واجب اي عن الاعتراض فانه قيل
او بان قول مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة مبني عن الغفلة قوله كان المهدد
اسم فاعل المتعجب بالمهدد والاخيه ازبابي عن هذا التوجيه المتكلم بهذا النداء
في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بالشيء المحض فكلمتهم منه

لانه لا يتصور الاغاثة منه قالوا وان يقال يستغيث بالمهدد ليعزه حاله ويترك
ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او
يستغيث به لان يحيي نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوي
فعاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيث في التعجب المنوط فوق طاقته فيغير
حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لاشتغالها بتقتضي فتحها لا بخصوص المقتضي
فيكون فيه تكلف وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله ولا لام فيه
في نظام كلام المصنف الجملة حالية فيخل بالمقصود ولانه يفيد تقييد الفتح بالالف
بعد اللام لا نقول الاعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام
ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري
لجواز انفصالها بالاقتصار على اللام المخفض وقوله فيبين اثرهما تناف فيه بحث
فانه لا تنافي بينهما في بالاحمد ولان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر
اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركة الجر والفتح
بل لان احدهما بنائية والاخر اعرابية قوله وينصب ما سواهما فانه ان
اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
ويا مثل ما ينفعني ويا عجز ما ينصر ما تأخر مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا
بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص بما سواهما ويمكن ان يقال اراد
بني على ما كان عليه النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير
بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا
جبلا هذا المثال من زلاق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف
مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب
نصب طالعا ولا يكون من باب شبه مضاف وذكر من الامثلة التي علم منها
قوله ويا حسنا وجهه نظر فيه لانه ايضا نكرة مقيدة بقوله نظر فيه ليكون نصا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن

لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروطا بان لا يكون موصوفا
بجملة او ظرف نحو يا عظيما لا يجهل قدره فانه لا يجوز القدوس ويا لحكم ذو ذات
في طولها فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه
اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج ويا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة
ويجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بالمبني فمن ذكره هنا ما يجيء في كلام
الشارح فلم يتبع كلامه في تتبع قوله المبني على ما يرفع به قبل النداء ومن لفظه
ايضا لانه قبل يقبله ويبني دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه
هذا الحكم صحيح على الاطلاق فان يا عبد الله وعمرو ونحوه [illegible] عبد الله لانه مفعول
الحق بالتبعية لا غير واما بنا في قوله وليس بالتبعية فمن قال يريد التوابع غير البدل والمعطوف
الآتي حكمهما يرد عليه ما ذكرنا وكذا يا لزيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا
على المحل قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني [illegible] يرشد
الى التقييد بالمبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر
الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى العلم الاخر نحو يا زيد
بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد فانه
كالمستغاث لانه لم يعلم حكم بعد قوله ولا يختص بمضاف المعرف الحقيقي يشمل شبه
المضاف فلا حاجة لادراجه في التعميم المعنوي وانما يحتاج اليه لادراج المضاف بالاضافة
اللفظية قوله وما لم يجر لكلام الاتي الخ في ان عدم الجريان المذكور انما يستدعي عدم التفصيل
بل التقييد فيجعله قال وتوابع المنادى المعربة سوى البدل والمعطوف الغير الحكمي باللام
ما عليه الى الوهم بعقبه كان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل في
التوابع اجمالا وتبيين التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصل في اتباع وصف المنادى
ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الاعم
الظاهر ان يقول عند الاكثرين لعلام قوله وقد يجوز فانه دل [illegible] ان المسئلة خلافية
لان استعمال الوجوب مختلف بزمنه الى ذلك قوله وكان المختار عند المصنف
قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وانا اقول انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف
والتاكيد اللفظي كالمجرد من الحكم المستقل لكن بتصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد

المعنوي يشعر بان ترك التقييد ههنا مبني على الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي
حيث لم يجوز وصف المنادى المؤول المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم
ورفعه في يا زيد العالم بانه منصوب على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان
التأويل في وصف المنادى المشتقات الا ان يقال شابه المشتقات بالمضمر
لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المؤول المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولهذا لم يجعل المصنف
والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله ترفع على اللفظ هذا من غوامض
النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع التابع باعراب مشابه من جهة
واحدة والمقام لا يحتمل التفصيل فتركناه وقد سهوا سهوا قوله الظاهر او المقدر فاحفظ
لانه لا يشتمل الحمل على محل نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل النصب ومحل رفع
قوله واقتصر على مثالها اولا لانه اول لا يمكن ان يمثل فيها بالمعرف باللام المنافي
حرف النداء وهو اولى بالتمثيل لعلم انه يثبت اولى فيما لا ينافي حرف النداء
مع منافاته له قوله وهو استاد سيبويه وهو الذي قال صاحب اعراب المفاخرة
في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلفه مثله وقال المحقق الشريف الجرجاني في حاشية
الكشاف انه اعلم العلماء بسيبويه قوله وان كان كالحسن يعني به علما منقولا والا يعني ليس
بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المصنف في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح
وكان المصنف لما راى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا
ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على علم
الجنس وما في حكمه من الاعلام مع انه لا بد في معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه
وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس فقصد به مدح كالاسد او ذم
كالكلب لكنه ليس اسم كذلك بما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول
اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام فقصد بلامه التعريف او جعل
لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص ببعض منها ليست له حقيقته
ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد
سمي به لانه اصابته الصاعقة واما تقديرية لعدم تصور معنى جنسي كالدبران او تقدره

او تقدره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ
او يتصوره ويثبت لكن لا يعلم ثبوته لمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضاف معطوف على
المؤول ونصب على تقدير عطف الامرين على مدخول عامل لان العامل في صفة المبتدأ
والخبر واحد وهو الابتداء قوله حكمه حكم كل واحد منهما او الضمير يرجع اليهما تباعا ويليها
ما بقي من التوابع فعلم منه انه لو تعارف ما بقي لحكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم
الموصوف بابن فان قلت هذه من مسائل المنادى فكيف ذكره مع مسائل التابع
قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى
على الفتح قوله المبني في جواز ضمه لانه لم يوصف في البناء الا البناء على الضم والفتح وفيه نظر
لجواز ان يبني اختيار الفتح على جواز الجر في يا زيد بن معيث قوله مجرد عن التاء او
محذوف بابنة فيه تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر هو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه
انه اذا لم يجعل المعرف باللام منادى فالظاهر احد من ارباب الفن نداؤه فحاصله
لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة
لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه يبين انه كيف يكون تابع المنادى المبني يلتزم الرفع فلا يتجه ان موضعه باب احكام
المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فالظاهر انه لا يلزم ان يقال يا ايها
الرجل الى يجوز ان يقال يا هذا الكرام ويا هذه المراة ويا هذان الفاعلان الى غير
ذلك ومن فتن فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال
يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم جبر تثنية
وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في
المعرف باللام ادفع الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف
على ان المعرف باللام عنده هو ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء ايها من هذه القاعدة
في السؤال الا ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وعنه بانه وان قصد النداء في يا ايها الا ان
كانوا فان مراتب الكلام ههنا بلغت اعلى المقام الذي لا يتنزل الا الكرام قوله يا ايها
الرجل توسطا الى الموصوف المحذوف ما اضيف اليه بعوض حرف التنبيه عنه

عند غير الاخفش الموصول عند الاخفش تقديره يا من هو الرجل فحذف صدر الصلة لان المنادى
طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر لكون هذا واي والتوسط
على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح ابرازها الجزء والصعق ولان جعل الموصوف
باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش فهو دور
الموصوفة التجنب عن هذه الوجوه المكشوفة مع ما التنبيه لتنبيه بعد المقصود بالنداء
عن حرف النداء يعوض حرف التنبيه المشارك بحرف النداء في التنبيه وقلما
يا هذا الرجل لشعر بالتزام حرف التنبيه بمقام التوسط والوقف بين ابهامه وهذا
ان ايا لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايا قوله والتزموا
فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة الالتزام
الالتزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هناك يا نحو صفة الاسم المبهم الى صفة الاسم المبهم
الذي جعل وسيلة الى نداء الموصوف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا عن
القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا جعلته نداء اسم الاشارة
قوله منادى موصوف الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى المشتقات باللام فلا يرد
ان تابع الموصوف قد ينصب محلا لان تابع المنادى المعرب لا ينصب محلا ومنهم من قال
التنوين غير موصوف للوقفة اي تابع منصوب واحد وتابع المعرب الواحد تابع
للفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب في الاصل
معرب محلا ولا يخفى انه يلزم التكلف مبنيا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن
التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان فعليه
ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا المنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا
اشارة الى الذي من احكام لفظة الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه
بلا ما بين بين حرف النداء كاختصاص ندائه بالجلالة وذكره غير مناسب
ونداؤه بلا توسط المبهم تخصيصه بالعلم الا عرفوا انه لكونه اشد مناسبا للمقام فينبغي
سيق النطق الذي لا يليق بالكلام وهاهنا ان يحمل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله
خاصة من غير ان تقول يا الله استه شيخه من خصائص هذا اللفظ انه يحذف
حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالله

بالدعاء قوله يا ابنه اشد شذوذا النظائر حيث فكانهم لم يسلوا لفظ التفضيل بصيغة حيث
ولم يتنبهوا الى الشذوذ وافعل يحصل الشذوذ بمنزلة العجب قوله وبتم الثاني تاكيد لفظي
ولم يتنون لعدم الصرافة لكونه علما مؤنثا معنا وزن القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر
بتقضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف لسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين
هذا لا يكون الا بتقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ
الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكان حذف تنوين الاول للاضافة كونه بلا تنوين
فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب
تمشا ده وهو الخليل وهو يرجح بالرفع قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب و
كان الفصل اشد زيادة بجعل للاحتمال في الضم والنصب بتقديم الجر قوله لا ابا لكم
قال الجوهري هو مدح اي انك نجيب ماجد تستغني عن الاب وقال الازهري انه شتم
لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيدة قلت لا نزاع لجواز ان يكون من
الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولا ابك كل ذلك دعاء في المعنى
لا محالة وفي اللفظ خبر فتح الياء هو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز
عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء
لولا التباس الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس الى المعرفة في صورة الحذف
هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشدة
كما في لغة الضمة ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بالحق بضم الباء فينبغي ان يجوز فيما
اذا اشتد اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه لا كان الاكتفاء بالكسرة
مخصوص بنحو يا غلامي كذا القلب بالالف وقول المعترة بالحذف والقلب يغير
عبارة الرضي حيث قال لبدل الشدة على الياء المغيرة والمحذوفة وهو الاولى لانه لا كان
المحذوف مغيرا قوله وقد جاء في يا عبادي فانه كثير فيه الفتح لثقل الياء بها
قوله ويجوز المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالنزع في هذه الوجوه كلها وفقا جعل
بالاستغفاقية يكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقدير تقتضيه
العبارة وجوب الثاني الوقف والوجوب ليس للالف والالف واما
الوقف على قلاني بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز حذف الياء وكلاهما

ما قبلها واذا وقعت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاول اكثر وبالياء عطف
على المحذوف اي يا ابا ويا ابتا وقفا فيكون نحو جر بالجوار الا انه يجب ان يجعل الجوار فيما
يشتمل وجوب لئلا يشكل بيا غلاما قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه
الاربعة ايضا وهذا ما عدم التقييد بوجه لا القصر المستفاد على الوجوه الاربعة
ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال يا ابت ويا امت خاصة بالعطف
على يا غلامي فيكون المنوع المضاف الى ياء المتكلم نحو يا ابت ويا امت
خاصة قوله بابدال الياء تاء لان التاء من الابدال اوانا يدخل على المذكر فهو للمبالغة
وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وضح
لغة الضم جاء بالاب … في القاموس وطولت التاء لانها غير منحصرة في التانيث لكونها
بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف
بنت فان تاءها عوضا عن حرف اصلي قوله وكسرها لمناسبة الياء …
الكسر الوارد عليها بل تاء فيها وانما ناسب الكسر قبلها حالا وجدان يقال لا ابدل
بالياء التاء فاتصفت بكسرة تاءات التاء الثابت فتحة قبلها انتقل اليها الكسر …
… وتسقط الياء وحذفت بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى
ينتقل الى الاخر بعد ان كان في المثنى بما احدث فيه الاعراب قوله وبالالف عطف
يجب المقرون بالتاء فانه نحو يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحها اي كاينة
مع الالف وقيل عطف على المحذوف اي يا ابتا … والفصل للتقديم قوله فانهم يقولون
يا ابن ام لو كان باعتبار الاختصاص من النظر الى الام والعم دون المضاف لافادت
العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه انه باعتبار الاختصاص بالنظر الى الطرفين وبجعل
المونث … ذكر المذكور كما شاع قوله مثل باب يا غلامي فقالوا الخ
وقالوا يا ابتا وقفا وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الخ الاخصر الاوضح قوله وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وفتح قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام
ككرم … ويسهل … والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة
ورخيم ومنه الترخيم … لانه تسهيل للنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام
يعني انه جائز وقوعه ومقيد بسعة الكلام بحسب مقابلة الضرورة حال الضرورة

الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاول والاوضح ان الجواز في مطلق وفيه غيره
مقيد بالضرورة قوله اي الضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له
وعامل الجواز فور وان الجواز صفة الترخيم والضرورة باب الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد
شرط نصب المفعول له على ما يجيء وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل ان العامل ضرورة
الترخيم والتقدير ويرخم غيره ضرورة وكذلك ان يجعل اللام للوقت اي جائز
وقت ضرورة وكذلك ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم كان الترخيم غير المنادى واقع لا
لاضطرارة لك الواقع قوله اي المجرد التخفيف ويسمى هذا على سبيل الاعتباط وهو
ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام في كتب النحو
ان الاعتباط في اللغة … لم يثبت في القاموس وجعل بمعنى المجرد وا ورد عليه
نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله متعقب الاعراب و
المحذوف لعله لا يكون منسيا وقيل حذف لصيرورة الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف
وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله قوله او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في النداء على التقدير الحاكم بلفت الى ان حاجة الترخيم للمنادى في
استثناء لجعل العلم لترخيم المنادى وبعد جعل العلم فقوله وهو حذف في آخره
الى مطلق الترخيم ومن لم … فقال كذلك ان يجعل العلم الى قوله ترخيم المنادى قوله
امور اربعة ثلاثة منها عدمية للثلاثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى
المدح التاء موقوفا فهو غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا …
موقوف لا محالة باشباعه بالهاء الاثني في مقام الحاق الف الاطلاق فانك
تقول فيه باشباعا فتجر بحذف الهاء وتقف بالف الاطلاق قوله لانه ليس
اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد
بدون زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير
قوله والزيادة على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية
المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا اما في حكم نحو ما ومن فقد تحصل
من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة
كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما …

مثال التأنيث واذا وقف على المرخم منه بوقف بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحه
الا ان يكون مقام الف الالحاق نحو فتى قبل التنوق يا فتبا عا ولا يك موقف
منك الوداع قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم الخ او نقول لما فرغ من بيان
شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع في بيان كيفيته قوله زيادتان قبل الابتدائين (?) يكون المعنى
فحذف نحو عثعثب (?) قوله في حكم الواحدة نحو اسماء زيدتا معا وان كان للمعنيين نحو
مسلمان ومسلمين علمين ومثال الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتأنيث
والنسبة والالحاق وزيادة عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادة في آخر مثلا
للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان
اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة ونبه به على وجه حذفهما معا قوله او كان في آخره حرف صحيح اصلي لسبقه
الى الذهن فاعتباره اولى فقيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لا اخراج مثل
سعلاة والسعلاة والسعلا بكسرها الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس
وكذلك انه بها حرف الحقيقي ونا التأنيث في آخره حكما وهو كلا آخره حقيقة
قوله سواء كان ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح
ما يقبل الاعراب فيلائم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح
قوله اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو و
الياء فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو رجيل وسنور فانهما
لا تسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادر هذا الى الذهن لغلبتها وكثرتها او
المراد بها هو مدة مطلقا والالف في مختار لم يكن مدة في الاصل وانما صار مدة
بالاعلال قوله وانما لم يؤخذ بهذا القيد وذلك ان تأخذ فيهما ويحمل شمون
الكثير اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو ثمون جمع الثمانية وايضا ان
يحمل ثمود جمع ابى لانه لم يستعمل الا ثمود وفي الرضي لم يحذف ميم وثمون
الزيادتان لانهما غير زيادتي الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم وكان مثل ثمود
هذا الكلام ينبغي ان يفيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذف فمختار يحذف من الاجزاء

الاجزاء في كلا القسمين لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتغييره
ليس كما ينبغي ولو قال المصنف وان كان ما قبل آخره مدة حذف فتا الوروه نحو سعلاة و
سعيد ومن قال الح قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يفعل لعدم اشتراك
القسمين في جهة حذف الحرفين فقد فعل قوله وثابت في البعل والنقد
صغار الغنم على ما كتب في الحاشية قوله اي فيحذف حرف واحد قد يتوقع
مع معنى خواتها الماضية لدعوى كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الماضي بغير قد الا انسب
ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وقوله والا حذف واحد ينتقض بما اذا ركبه مركبه ولا يحذف
منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفع بحمل المركب على المركب حقيقة وحكما والغا
تركيبه حقيقة موجودة حكما قوله وهو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف
ما ليس كذلك نحو يد ودم وينبغي ان القاعدة ان اسم زال الترخيم بالحلي وبافاضي
فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل
قبلها مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها اسم نبت فانه يفتح لالتقاء الساكنين عند سيبويه
ويكسر ايضا عند غيره وفقا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل
قبل الالف نحو راد فانه يرد الى الحركة واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفرا
نحو محمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى الحركة قوله فيقال الفا في
البيت ومن قال في فصيح من الفصاحة قوله ويا كرو في الحاشية كروان طائر
ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصحاح هو طائر يقال له الحبارى وانه شواذ
شواذ لانه جمع كروى كرا ودون جماعة كروان والكسر ايضا جماعة على غير القياس
قوله كادال في او لولان لان المنادى في علم المعرب لعروض بنائه فاعل باعتبار
الاسم المعرب ولم يجعل في حكم مع انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب
في اثنا مباحث المنادى والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث
المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واراد بها خاصة لانصراف
المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر تنبيها على ان
الصيغة للنداء عرفت للمندوب قوله وهو التفجع عليه وجودا او عدما للمبالغة

من المقيح عليه من يبكى عليه لما يبكى لاجل وجوده فاتكل على ما ذكره الشارح بسبب جدا فلا اولى
ان يقال للمص وا ويلاه و وا مصيبتاه و وا حسرتاه كناية عن البت لانها
علاقات النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا
لمنا زايد يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الاستياز وليس صلة
للاختصاص لان البا التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه فهنه رد
على العلامة التفتازانى حيث قال العرف دخول البا فى الاختصاص على المقصور ووجه
الرد ان البا الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرف فى صلته دخول على
المقصور عليه قوله لبس وانه لا يقع نكرة ليس ورد و وهذا باعتبار الاغلب والا فقد يقع نحو قوله
وحكاية الاعراب والبنا حكم المنادى على ما قرره يكون قوله ولا يندب الا المعروف
فى حكم المستثنى على ما قرره يكون … حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف
فسر وعلى الالف حيث قال يجب مع البلا ملتبس بالمنادى وحو فيه
انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث وفى ذلك المثبو بالنفع اشعار بوجوه زيادة
فان ضعفت … خالف الشيخ الرضى المص فيما كان اخره الف اخرت … بيته
كما فى ضرب الرجل فانه يقول فيه وا ضرب الرجلاه وانما قال المص فى الخفت
اللبس بالتنوين اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل
والاظهر ان التى منقلبة عن هذه الالف بعد حذفها وكذا اخر المندوب
لرفع الالتباس وكذا الواو لانه مع عدل اليه وجه كثرة … وعبارة المص وقع في
مكانه قوله وا غلامكيه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى ما لا يجوز نداء
المخاطب على خلاف المنادى فانه يجوز لانه لا يجوز الخطاب اثنين في كلام
واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا وجها الى اخراج المندوب
عن المنادى وعدم جعله منادى على مذهب … المدعو و التشريك كما فى يا جبال …
منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح و … قوله لانه يجى به
لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او بالمضاف
قوله لاتحادهما بالذات اى دائما و نحو اختلاف المضاف اليه فانهما
متغايران اى نحو الحلقة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية

جمل

المستثنى فى قوله وحكاية الاعراب والبنا

البيانية متحدان و الحجة القاطع ومن عجائب هذا المقام انه قال المص رحمه الله
فى الفصاح المفصل الحجة الرأس قوله الا اذا كان مضافا نائبا اسم الجنس الا اول
الا مضافا نائبا اسم الجنس لانه لا وجه لتقصير اذا كان … قوله ونحو … ما كان نكرة سوا
كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه
قوله لان ندا ولم يكثر كثرة ندا العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر
كثرة العلم فالحق بالعلم المزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضى ضعف
الحذف بالعلم قوله فبقى على هذه من المعارف التى حال … قول العلم وما عطف
عليه قوله سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظة اللهم فانه لا يحذف
هذا رد لما اعترض به الرضى انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء
منه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان
المص انه يجوز الحذف فى الله مطلقا كما فى سائر الاعلام والوجه ان يقال قول
فيما سبق وقال الا ما انه خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء علم
يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه
عجمى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما غير الاعلام
المنقولة كما فى شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايها الرجل
ينبغى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام والموصوف به فيما لا يجوز حذف
حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله ق النه امرأة امرئ القيس فلما احبت
اخذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمل للمغموم قال
شخص صار مثلا المحقق على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله واطرق الاطرق
جسم ورئيس … وسر فرو كردن قوله حتى يصيدوا بان يلقى عليه ثوب فيصاد
صار مثلا لمن يكره وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان جز ناصبة وان لا يستحقا
مفعول له يقصدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بقصدهم او بنزع تقدير
لام التعليل قوله او مفعول الشعر حاصله فسره بطلق المفعول لانه يقصد به مفهوم
بالشعر حاصله لا يقصد به الا ما هو افراده وفى هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم يخصصه
الا قليلا … المراد فى هذا المقام وفى التعريف للعام وبهذا حصل حسن التعريف

الامر لا المفعول به بل وقل كلمة كل نصبه لفظا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوايد
الكلام في التوصيف قد تورد بالمقام وقد تقوت به ولا يبعد ان نقابل الاحكام
التي ذكرت فيما بعد ابهام تختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو ح
الاجمال ح بحث المفعول فيه قوله ان اضمر عامل بناء فرد الكلام على متعلقا خاصا هو كلمة
بنا وهو اما مفعول مطلق او مفعول له وذلك ان تجعل على تمنع من طرفا لفعال قوله
الشريطة والشرط واحد والثاني اما النقل او لكونه صفة لمحذوف هو العلة و
نظيره الحقيقة قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احترازا عن صيرورة
التفسير عبثا فلا ينتقض بمثل جاءنا رجل اي زيد وبعيد منه نظر لان العبث
انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل
اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست
عليه فلا بد في التمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله
مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعل صفة للكل منهما على سبيل التنازع
يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكو
قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل
الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله ومتعلق ضميره بان يكون مضافا
اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا
لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا عاديه او ضربت الذي عاديه
او نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه نحو زيدا لقيت عمرا والذي يضربه معمولا
لصفة المعطوف على معموله او صلته وعلى هذا فقس قوله ان يناسبه بالترادف
قيل فيه مسامحة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل
مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر من المتن ومتعلق
بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد النواع من العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه فان رفع بجميع صدوره بالضمير لانه
ليس المانع من العمل بمجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر ابتداء مانع الا ان قال
لا مانع عن العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن

ع عن صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل
فيه قوله وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان بقوله كل اسم في نحو زيدا كنت
اياه ولا يخفى ان خروج خبر كان بقوله كل اسم لانه كالمبتدا وزيد في هذا المقام قوله
لفظه النصب بالمفعولية كذلك المبتدا ومن كل اسم المفعول وذلك
ان يقول كلامه اعم من المفعول والتوصيف لتطابق ما اضمر عامل على شريطة التفسير
ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييده بقول النصب بالمفعولية لاخراجه قوله
والاحسن في ترتيبها الخ وجهه الغير الخفي يقتضي سوق كلامه فلوحظ اقسام
المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولا وجه اخر وهو خلوص مثل المشتغل
بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وكما فصل المص بعضه ووجه حسن الاول
عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول الخ واجب عليه
والثاني تقديم المشتغل بنفسه ثم المتعلق به او ختم المتعلق بلا زيادة الا ان قدم
في هذه القسم ما هو اعرف فيه فتامل قوله نحو زيد حبس عليه ينصب
الى زيد دون ما اضمر عامل على شريطة التفسير لا لفظا قوله ان ضربت الا ذكرت
ولك ان تجعل تفسير الناصب ما اضمر عامل على شريطة التفسير بالمثال
وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغنى عن البيان
قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره وفيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر
المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظانه
الاظهار في حاشية الكتاب اي في مواضع يظن في بادي النظر انه من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن في الواقع منه اوفى القاموس
مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده وهو مشتق لا يكون كذا اي جدير فيه ان
يقال الا كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب
مع ان مناسبة الثاني بالباب اشغل لان جعل ما هو ابعد من الباب
متصلا اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الاول
الذي هو العامل في المبتدا والظرف لا يتبين بذكره كونه مبتدا والثاني

مقصود المبتدا الذي يصح كونه مبتدا ومنه ترد تجعل رافعه فعلا محذوفا لا مقدرا الا انه
ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار الحكم بكون الرفع مختارا وهو الاقتضاء
عن خلاف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا يداوم قيد
آخر وهو الاسناد ويعود الراجح لتعريف الابتداء وحيث ان تجرده يوجب
رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله بتصحيح الا ان يقال المراد يصح تجرده فتصحيح
فتقدير قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع ومعنى ما زاد على مصحح النصب الذي
لا محالة موجود ولا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة
ترجح خلاف الرفع بالفعل مما زاد على المصحح والعقل لو ازيد عدم ما يرجح
النصب بالفعل لا تستغني عن قوله وعند وجود اقوى منها لان في صورة وجود
اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه للاختيار
الرفع لم يحتج الى تقدير نعت القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد
مقتضى الاختيار نعم بحكم لا موقف الاختيار في التركيب والا
لا تستغني عن قوله وعند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن و
جود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل
قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما ما ذكران
قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان عدم قرينة مصححة النصب
لا يجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي العطف الخ
متعلق بنحو لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف
الرفع كما توهم قوله بسلامته عن الحذف الخ لكن ح يكون زيدا
ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم
القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار
فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما الاعصى الاوضح او حيث وجود
اما مع غير الطلب واذا المفاجاة فان الاقوى في التركيب وجد مع قرينة
النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر
لان المتبادر من الخبر ههنا خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب

جزاء وهو لا يجوز الا بتاويل ولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قالت
اذا كان وقوع الطلب جزاء يا وبل لا يكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد
بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل
ضارب عمرا وهندا يضربها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستغنى
سيبويه عن الجملة الفعلية بالجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكونها فعل
التعجب بجموده وتجرده عن العوض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان يحمل الفعلية
في المثال المعروف على اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية
وفيه ان عمرو يضربه استعمل في ابدت التحزن والتحسر ومما الحقه انه ينبغي ان اذا
كانت الجملتان مقول القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس
العطف في مقول القول باعتبار انشائه لهما التحقق حتى يتفاوت الاسمية
والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية
بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها العطف في العطف كما زادوان لا يقدر وجوبا
لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد انه وجوه الوقف بين
ما ولم انه يجوز حذف فعل ما دون لم كما سيأتي في نحو فلا يصح انه لا يقدر معمول
ما هذه لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد ما فيما سيأتي بمعنى يحتمل الامتناع لا
الوجوب قوله وانما قال حرف الاستفهام لو قال الاستفهام عطفا على حرف
النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل اسمه فما ذكره لا يصير نكتة
لادراج الحرف وانما يصير نكتة للتركيب واختياره على اسم الاستفهام فتامل
واما وجه ذكر الحرف عنوان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصحيح فلا يجوز
من زيدا ضربته صرح به الرضي قوله لتشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح
النحاة لاقتضائها الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي منه تقدير الفعل
ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا تفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرجح
الفصل بينه وبين الفعل واذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم
فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل هل زيدا ضربته

فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وحده حكم
بعدم جوازه مثل هل زيدا ضربته لا يجوز على مذهب المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته
وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه للقول بجوازه هل
زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته ونحو ما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضى
ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب
دخول هل على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل
اذا وجده في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية فلا تاكيد في اختيار
الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السوا
وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي ما
قبل الامر قد شاع هذا التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث
قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه
الا في التقليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر
والنهي ولا حاجة الى الاول اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر
لان حذف في من ان في المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها بالاسم اي يختار
النصب في اسم قبل الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان
اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها
مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي
عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون
عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع
اللبس بقرينة النصب لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف
قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب النصب واما
عند الخوف فمع عدم اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر
افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يترجح كونه صفة رجحان
كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فائدة تامة على انه

على انه كما يراد فيه المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في
مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان
المنصوب نكرة ويكون المفسر متعلق بحكم جعله خبرا اذ لو رفع المنصوب
فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن المفسر
متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر يتبدل بحمل اللام الاستغراقية فلا التباس
وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما لم يخرجه
من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس
المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد اضربت غلامه فان المقصود
بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد
اهانة ضرب غلامه وربما لا يلتفت الذهن الى اهانته اللازمة قوله
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الخ بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل
على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بحكم غير مقصود ولا حاجة في نفي كونه
المفسر صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعي ان في مقام
قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس
بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف صحيحا
او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون الا النصب في الاية مختارا عند المعتزلة
مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر قوله اي عند عدم قرينة دالة
ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع
باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده
فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه وكذلك ان تقول فالنصب يترجح بالاستغناء عن تكلف
جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبتدى فالعمر
اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب
فلا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند غير الخليل قوله
لوجوب دخولها على الفعل او حرف التحضيض فيها الا انعاق و

وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب وحما
يجب النصب بعده عند بعض لا العرض والمص فاقرا ما هنا او فيما يختار
النصب فاغتنمه وما استخرجته من القوة الى الفعل في مواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عاملا على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا
ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاختيار
فيما ذكره متفق ولهم تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر
في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا و
دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل
ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا زيد خلق من هذا
الباب بتقدير خلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو
بمنزلة المذكور فجعل الحكم والفاعل ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل
يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان زيدا ذهب
يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب
لزيد الا ذهاب المسند الى المصدر مع انه مما لم يقصد به ولو دل قرينة
على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه
الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل بان يكون من بابه وفيما نحن فيه ليس كذلك
يريد بيان الذهاب وان انتصب ما ذهبت فيقال اذهبت زيدا
ونحا با كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص وتمهيد مناسبة به بل
اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلناه
عند شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد
هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء
شيا ودين الطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص به ايضا فتنبه وقد صدر احتمال
تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء
وعلى ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال
الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ان يذهب به قوله الخ يريد

يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب
لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد
الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل
هذا التركيب فانه لا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان
انه لو سلط لفسد المعنى ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا
كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وبتعين الشارح نعم لو
بين كون الاية مما قصد فيه وصف للمرفوع بما بعده لكان لا فخام بالمقام
لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام وعلم ان قول الله
تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار
وما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس الخبر بالصفة قوله
في الزبر اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه
زبر كسور قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة لانه لو حمل عليه ايضا
لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة
يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام ثم ان هنا مانعا اخر عن حمل
هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شيء بل
كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم اثبات لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة
الكرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل
بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لان كل شيء في صحايف
اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصح نافيا
لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فيه افادة غرض لا يليق بخلاف
افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم
كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك
قوله والظاهر ان قوله الخ الاكون الحكم دخوله تحت القاعدة نظائر الامر

اما هو بالنسبة الى المبتدأ الى الخبر العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها
او باعتبار ان جعل الاشتغال خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد والجمهور
مخلا في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله
عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه من شرطيه بتقدير الجامع بعيد عن الفهم
والمتبادر تقدير كاين وجعل الفاء للسببية قوله ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها بمثل هذه الفاء فاء الشرط الذي فيه موقعها وليس هذا المقام مقام
يخرج فيه الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام اخر
قوله والاية جملتان اه اشارة الى ان قوله الزانية والزاني عطف على كل
فعلوه في الزبر وقوله فاجلدوا جملتان بتقديره والاية جملتان عطف على قوله
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل كل شيء فعلوه
في الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ
وخبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد توسيط الفاء فانه في معنى فاء وهو في
قدر العايد فيه فهذا ذلك ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر فيكون
النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف
ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتخيل ان زيدا اضربه ايضا
جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف
الفعل الاخر وكذا ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع
الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار
فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله والنقض بهذا اظهر قوله و
اختار النصب باطل لاتفاق القراء الخ يعني ان قوله والا فالمختار النصب
دليل على ثبات احد الامرين السابقين وكلاهما باطل ودليل على دعوى ان الاية
ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق حجة على ان يقول والا فالمختار
ان يختار النصب فلا وجه لاثبات المص الحجة ما ذكر في الاية مع تنبيه
على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط
والاية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار

فالمختار النصب ولا يبعد ان يحمل قوله والا فالمختار النصب بمعنى ليس
التراكيب الثلاثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها
اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلان التناسب اقتضى قوله
لضيق الوقت عن ذكره ما لو ذكر لفات وقت التحذير سيما
في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع
السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله لاسم
على قيد بعد بذلك من قبيل الحذف والايصال او من قبيل اطلاق اسم
الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا
مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكرا وحذرا فقدر ذلك الشارح ما لا حاجة
اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح او ذكر الاتقال لا يصح تحذيرا مفعولا له
لتقدير لا يسند عليه بل يحصل التحذير بالذكر بعينه لانا نقول بذكر العامل
يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن
لهذه الدقيقة قال على نفس المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق
دون غيره فالاولى جعل ذكرا مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير
اتق اما التحذير بما بعده واما ذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به قوله اي بما بعده
ذلك القول بهذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به و
لا دليل عليه لجواز تقديره بعده اتق هو او نحو لفظه الضمير المنفصل فاعل
قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من تقدير المعطوف هنا فسلم بل لا بد
من عايده سواء عم من الضمير وكيف لا ولو لم وجوب الضمير لا ينفع ما ذكره
في الجواب فالاولى ولا بد من عايد ليصح ما ذكره ومع تسليم الوجوب وفي
محل الضمير على العايد بعد الضمير على افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد
فيه بكسرة بكسرة اشارة الى ان الاغلب في هذا القسم التحذير اذا كان
ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر واياي وغيره تقدير
لا يعمل على صيغة المتكلم خلاف ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق
يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب ايضا

على اسلوب الالتفات وقد يكون من حكاية الخطاب معنا فان المخاطب نحو نفسك
والاسد واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كما
قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق
وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه ثم قال
يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد ضعف وقال ونحن نقول
اياك والاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك
ونفسه بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد
بدل من نفسك فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك والبدل من
الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان
المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيد عن خيره بتضرر فيه
بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضروريات نعم لا يناسبه
تقدير بعد الطريق الا ان يقال حينئذ بعد نفسك الطريق بحذف الجار و
هو سماعي قوله فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد فيه ان
تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا منه فلا يكون من افراد
النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان
يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن
النفس بالتقريب حمل تبعيده من الرذائل التي تؤذيك ولا يخفى عليك انه
يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب
بتقدير حرف الجر واشتماله على بيان كيفية المحذر فافهم ولبعض الناظرين
في هذا المقام كلام يتعجب الافهام ويدهش الاوهام قوله وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف
لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معا قوله اياك ان تحذف
بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وقد علم من قوله
بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف فثبت امتناع تقدير اياك
الاسد بامتناع تقدير من ولا تجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف

العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا يمتنع لان السؤال انما هو عن الامتناع
تقدير من لا يثبت المدعى بدون صحة امتناع تقدير الواو وبيان ان
امتناعه اسنده الى امتناع تقدير حرف الجر لا يمتنع فلا بد من ان امتناعه والجواب
ساكت عن التوضيح والبيان قوله شامل لاسماء الزمان والمكان والمراد باسم
الزمان المعنى الاصطلاحي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو زمان
او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا
او تقديرا او هو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة
يوم طيب لا نقول لم يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل
المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا كان للزمان زمان
وليس ان تقول وان ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان
ذكر المقيد لا يكون بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور
في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا او كثيرا ما يتعقب
المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اخرج عن
عليه بانه ان اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد
الحيثية اذ يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصير مفعولا فيه وفيه
نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم
الجمعة في شهدت يوم انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت
في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه
فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا تقول لا يستفاد من كلام الشارح
حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور
فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا
هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار
ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق
الحيثية والمتعلق بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه فيلتبس الى معناه انه ليس في ذكره

يكون

ثم بهذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل لاجله فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق
التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل
قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية الخ لا يخفى ان قيد الحيثية
معتبر بعد قوله مذكور فاغنانا عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر وبهذا
تم الايجاب الا ان يقال لم يجب بل نبه على امكان الاختصار قوله
مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف
المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان تنبيها على ان المكان
لانه جنس المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله
ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا
رجع الى المكان فلا يخلو عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال انه رجع
الضمير الى المضاف اليه للمبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا
والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان تاويلا بالقسم لانه قسم
من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست الست ومنهم من
فسره بالنكرة فيرد انه يجري فيه نحو دخلت بيتا ومسجدا وجلست فيه ويكون
غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل عند ومثل
في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في شرح الارشاد
ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه
فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما
معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا المشتق
منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما
ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما تجعلهما بمنزلة المشبه
والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما تنبيها
بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل
الضمير الى عند ولدى وتجعل الابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما

بيانهما

شبههما لاجل الابهام فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها
كما هو الظاهر رجوعها الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم قوله
ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا اعتبار
كثرت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب فالاولى
منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح
وغيره قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد به
حمل الكثرة الموروثة للابهام فانه اذا اكثر مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير
مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا كان
لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان
جائز فيه وحكى سيبويه ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ولنا رده بانه يقال
في الفارسية درآمدم در خانه قوله لا يصح ان ينسب الى المكان شمول الفعل وبعده
بعد الا يصح على كلية اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان
يقال جلست في جميع اجزاء الدار او الحجرة او البلد قوله وخلل الدخول في النسبة
الا الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت
الدار اذ دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما
بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه فيرد نحو
نحو اجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اجبني التاديب لانه يصدق
عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اجبني
التاديب الذي ضربت لاجله قوله المبهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه
للعمل فيه فيرد ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انتصابه بالفعل واورد الفعل للعمل فيه لزم الدور وفيه ايضا انه يرد
عليه اجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اجبني التاديب ايضا لانه
يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضرب

زيد للتأديب فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب
انما يحصل بالضرب فيقال التأديب عين الضرب فكيف يحصل به
اجيب بانه يحصل به بتضمنه التأديب وهو التأديب وانما نصب
التأديب لتضمنه التأديب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا كما صرح به
الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب
بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلة
يخالف خلافا فخالف الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر
يخالف الزجاج هذا القائل خلافا فان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع
منه قوله ويرد قول الزجاج بان صحة تأديبا نوع يشبع لا تنافيه حقيقة فيه ان
الزجاج لا ينكر صحة المفعول المطلق لصحة تأديبا وانما يؤول معناه الى المفعول المطلق
بل ادعاه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه يمنع كون المراد ذلك بل
ما يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب
وليس قولك للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولك للتأديب
مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول
المطلق قوله وخص اللام بالذكر الخ يوهم تخصيص اللام هنا دون
في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا تدخل المفعول
منه نحو جئتك بالسمن قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا
عما اذا كان غير فعل لشيء نحو جئتك للسواد قوله اي اتحد فاعله وفاعل
عامله الا ان المص فانه الواضح الاخصر قوله ومقارنا له الفعل
المذكور في الوجود بان يكون زمان وجودهما فالعبارة الواضحة المؤخرة
وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله ويكون زمانه
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح
المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود
لا الجبن السابق عليه الا ان يقال سبب الجبن في اوله الى آخره جبنا
واحدا لا اجبانا متعددة قوله ونحو ضربت الضرب ابقاعا للصلح

للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الضرب بهذا الصلح فلم يجب
كونه مقارنا له في الوجود ولم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود
الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع
او في معتقد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا
لحصول ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل والمفهوم من كلامه مثير راجع الى المقدر
واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا
ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو الفاعل
والظرف قائم مقامه نفسه الذي حصل كاين معه نحو جعل فالظرف
فاعل مجازا كما انه جر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل قوله العير والنزوان
كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثب قوله
احترازا عن المذكور بعده ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بعده ولولاه لقال المذكور لمصاحبته الخ قوله متعلق بمذكور فيه
لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر قوله ومفعولا لكفاك
وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا يخفى
لمنع كون زيدا وكفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت
زيدا وعمرا تحكم وانما جرا الشارح على المثل نحو حسبك وزيدا درهم
لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا
جعل حسب جارا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد
بمعمول فعل ما بعد المفعول له المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا
اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى
الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى
فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور
او كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل فيكون نحو قوله او معنى اشارة الى معنى
الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء
الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره لما

قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له
في ذلك الفعل في زمان واحد هذا لمذهب الاخفش ويرد عليه المثال المشهور
في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة بل صحته اى اذا ساوى الخشبة
واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى
استقام او بلغ كما يقال استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة و
لم يبلغ مكانها بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بالجزء والمعية ويشهد له
سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين
فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة
العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ويرد نحو قوله
لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما ومكانا
واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان
المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد
من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة
في زمان واحد ويجعل اللازمة بينه معنا ان الترك عدم الحفظة يعني لو
لم يحفظ الناقة واهملها ولم يحفظ في شيء من الزمان ولدها ايضا لرضعها
وتركهما في مكان من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما قوله نحو تركت
الناقة على صيغة المجهول لو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت
زيدا وعمروا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه
شتر از شير كرفته شده ووضع الصبي شير بخورد وكوك قوله اعلم ان
مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل
الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو
لكونها بمعنى مع وجعل اعرابه ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله
واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على صاحبه خلافا
لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ فيما اذا تقدم مع صاحبه على الفعل
بحيث لم يلزم تقدمه على صاحبه قوله لفظا او معنى مثل حسبك فان اسم الفعل

الفعل او الحال في معنى الفعل عليها وذكر الشيخ الرضي في بحث الحال انه يجوز في
المفعول معه الذي هو عامل وجهان قوله وجائز الا لم يجب حمل الجواز في
كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه يدخل في التعريف ضربت
زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج
عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا
وعمرا خارج عن التقسيم فلا حمل قوله خارج على ضده عدم الامتناع لا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا فالا العطف
وعده ممكن مع تجد الشرط والجزاء قوله تعين النصب وذهب غير المص الى
ترجيحه قوله تعين العطف عند غير المص ترجيح العطف فان قلت مالزيد
وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول
معه او صح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمروا والمراد بالمفعول معه
المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول غير المفعول سواء كان مفعولا معه
ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على الكاف بحث الجواز
العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا
النصب وان ... بالمبالغة عن الحذف ترجيح العطف بالاستفادة
عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما جاء النصب ... العطف بقوله الا ان المعنى
بالنصب والاظهار ان العامل النصب لانصب الاسم في هذين المثالين لان
المعنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي بهذا الاسم لانه
لانقلابه غالبا قوله بينة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لما يتبين للشيء كذا في
المغرب والمراد بالحالة ههنا اعم من الحال المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا
اي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثل نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل
بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي
مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او لا نحو كالدليل لكونه

الفاعل موصوفا بالغالب وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومنها ان تكون
بخلافه وقت منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية
مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو انما تعليل فيشكل بجاء زيد مصيبا فان
الشمس لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل وانما تقييد ولا يخفى ان الحال الا صفة
للذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية
واما تمييز فيكون المعنى بيان صفة الفاعلية وهو وان كان يمكن تصحيحه
بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه يستغنى التعريف ح بالمفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا تدل
على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل تبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام
او تعلق به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا
عمرا راكبا واما اذا اختلفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التوقيف
فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبه وقد يذكر على سبيل
اللف والنشر المرتب وقيل جعله بهذا او قد جاء على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل قوله او يتبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة
المضارع المعلوم المخاطب وهذا اوفق بامثاله قوله من غير حاجة
الى تعميم الفاعل والمفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
لدخول احد الحالين فيه ولا يصح استثناء قوله الا ان دخوله وقع حال الامن المضاف اليه
عنه وسلم ان قراءة عبارة الشرح على احد من الوجهين انما يصح اذ المحقق
ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به
محققا او ما قولا مثلا يجعل الضرب [illegible] الحال في ضربت الضرب شديدا
من الضرب بلا تاويل باحد [illegible] ضرب قوله وزيد في الدار قائما
مثال اللفظي للمعنوي فاشاره على في شرح المغني بمثال الحال عن الفاعل
لان مفعولية زيد لها الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون
ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة
منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة

الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به على هذا فتدبر قوله وهو
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي اشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه
ح خرج اسم الفعل ونحوه وشبهه ولا يخفى انه لا بد من دخول معنى الفعل على ما صرح به الشارح
فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط
والاظهر الحكم بالاستنباط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل الاستنباط فيه
بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير
ادعو ليكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي
عند المص ومما يسمع عند النحاة التمني والترجي وفالظم الشيخ الرضي لعدة
المعنى على التقييد في كل من التمني بالحال الا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة قيل لو قال
مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول
جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة ولم يحصل
التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وانما
لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعدما النقض
للنفي بحيث يتعين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه
مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يصح تعقبها الا بجعلها
حينئذ من قال فيه [illegible] الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله
بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف له لا يجعل مع الا فالظاهر انه سهو والصحيح
او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صح تنكير
صاحب الحال فيه مع [illegible] الا احتمال صفيته [illegible] الحال [illegible] بالمعنى
فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق [illegible] كما في [illegible] كل [illegible] وفيه
ان منع الالتباس [illegible] جاءني [illegible] ولعا قوله لتعضد النفي بالتصحيح
الاستغراق واما من قال لا يصح الا لا يجوز وقوع الصفة بعد الا فقول لا قرينة
بل امرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا
والحال قوله وارسلها العراك اوردها مثلة موثوقا بالنقض
الاول من شعر لبيد والثانية مما شاع في المحاورات والمخاطبات

ولم يورد الاول على وجه يشعر بشيوع الاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي
الاشارة اليه واما الثاني ايضا شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج
الى التمثيل لوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد
ابله العراك اي اوردها الماء جميعا والاصمعي اي فادخل الا ولم يتغير
معنى المصدر بهذا كلامه قوله ولم يذدها كتب في الحاشية الذود المنع قوله
ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص
بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده
انتهى وفي الصحاح نغص عليه تنغيصا اي كدر عليه انشد قوله وكان
المراد بالارسال البعث او التخلية والظاهر هو الثاني وعطف لم يذدها
للتفسير ثم يرد مضاعف مجهول قوله من العطن كتب في الحاشية
العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني
جاء شرعا بايديها قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد
مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى
قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية
الجهد بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة قوله متناول كل واحد منهما كذا قيل قلت وكذا تفسير نحوه
بل الصحيح بالتاويل والظاهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر
وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا لكثرتهم وجه الارض ونحو
وخلوا الاول اي اولا فاولا وبنحو وحده المضاف من المصادر ونحوها
نحو جاء الرجال ثلاثتهم او خمستهم فان هذه الاسماء الثلاثة مضافات
الى الضماير فانتصب منصوبات على الحال التي يمتنع لوقوعها موقع النكرات
فانها في معنى مجتمعين في المجي وتاكيدات لما قبلها في تقدير معربات باعرابه
ولا يستبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة
او هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي ماولة بالنكرة فحصل العراك ونحوه

ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق قوله احدهما انها مصادر والافعال
محذوفة يدل الحج على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة
اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد ويجري الشارح على مذهب الاكثر ومن
لم ينتبه زاد على كلام الشارح حيث قال الافعال محذوفة او صفات
متوالى بينهما قوله اي لم يترك الاشتراك ان العراك مصدر لم يستعمل
فعله الا مستعمل المزيد منه قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا
قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح
الذي ينبغي ان يكتفى به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه
لا يجري الا في المصادر ونحوها قال كان صاحبها اي صاحب الحال بعد المؤولة
او الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة
الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست
بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فعلوله نكرة فيجب صاحب الحال المشتركة
ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة وتوهم هذا القائل
وجوب التقديم تعريف صاحب الحال كونه غالبا فاحفظه فانه لا يخفى
قوله لانها في المعنى مبتدأ وخبر فيا ان جاءني رجل في الحقيقة قائم رجل
فالتخصيص بالخبر المتقدم ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء
لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول
لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في حالة
النصب ينبغي ان لا يقيد بتخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بالصفة
ولا بالاستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو
ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعده قوله ولا يتقدم
اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير
متميزين بالعبارة مختلفين بالحال ان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب
ان يلي المتعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف
فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به

وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به العقود قوله على العامل المعنوي والى
الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بالمصدر الكلام ولا على المصدر
بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على فعل التعجب
فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا مفهوم قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى
هذا فمعنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا فاكون مدار الخلاف
بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما مشتقا والآخر مختلفا
فيه بما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المندوب في الاستفادة من
دلالة الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف
الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون مبنى
الكلام على مذهب الاخفش وبعد بيان ان العامل المعنوي كما كان يخالف الظرف
في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعلي والمشتق ايضا فان الحال
يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص الخلاف بالظرف مما لا يتبادر وجهه قوله ويحتمل
خروجه بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا
الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا
كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه
من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم
على العامل المعنوي قوله فالمراد وهو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق حينئذ استثناؤه
عن العامل المعنوي لان يبين الخلاف بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي
الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح
ان يقال ولا يتقدم على [illegible] الاوضح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين
وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا
الا اذا كان المضاف بحيث لو حذف واقيم المضاف اليه مقامه
نحو تتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض

نقض بجواز راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال لكن ان تقيد نر
بجواز تقديم ذي الحال الا اذا هذا المعنى بعينه الا انه لا يليق فاعلا بل مبتدأ قوله والكل
تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان ما للمبالغة في الفاعل غير معلوم
الوقوع صحة انكر ما البعض في غير فعال ومفعول ومفعال من الاستغراق وبالفاحية و
الثانية ونحوه بدلالة يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة و
غيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث
تكلفا فلان اثباته مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان
كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكلما دل على هيئة اي صفة سواء
كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة
فيما شاء الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا ونحو جاء رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اي مثل اسد او شئ جاء ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
ضابطة
ضابطة ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء الخبر قسطا وتنصب ذلك
القسط على الحال وتاتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو
بعت البر قفيزا بدرهم هذا قول المعترض في الحال الموطئة بحث اذا اشترط
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاءني زيد رجلا بهيا انهما
حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه
ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط البعض فيه
ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لوصف المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا
كذلك اذ لا اعتداد بجامد يدل على هيئة وليس الغرض من وضعه ذلك
هذا بسرا بفتح الباء وقد تضم كذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان
يأول البسر بالمبسر لما ثبت الكسر بمعنى الصابر بسرا او قد جاء الرطب
بمعنى الصابر رطبا كما جاء بمعنى الصابر ما عليه رطبا وهو يكون صفة النخلة
فرض قوله لا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الى صد

باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم او مقصود بهم تحصيل معنى
الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق
الموصوف انما هو لتصوير المراد منه وانا قوله هذا بسر النخل فبدل على انه جاز المبهم
لكون صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو
غير ظاهر لانه وان سمي بسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل
اختار ما لعس فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمناه فتدبر
قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المضمر كالعدم لا الظاهر كما كان المستتر بالنسبة
الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا تقييد للاشارة بحالة البسرية فيه انه فليكن حينئذ حالا مقدرة قوله نحو
تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا فقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم
ولا الجمع الا انه قوله وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال
وفاه الى في نحو شاذ نحو بعت يدا بيد اي نقدا وبيد اي النقد بالنقد وكذا نحو
بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونا بها فنصبت هنا الجزان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان
تاتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا
يخفى انه اذا اوتي بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن
الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها
الجملة نحو كفى بمدخل المصدر ليس الا الظرف المنفي على الاصح ولا تدخل على الزمان
نحو كفى داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور
الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع
المثبت والحال المذكورة مقارنة كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما و
المضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت
الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحو

ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف
الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المتكررة والمقصود الفعل وشبهه جواز
حذف عاملها باقسامه الثلاثة الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال
بينا اي هذا الهلال بينا ولا مثال في حسن قوله قرينة حالية والمراد به ارشاد
مهتديا بالرشد نفسه منها لكن المهتدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد
ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهتديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف
والتداخل على التداخل ما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال بيان ازدياد الثمن او غيره نما وظاهره
او نقصه نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن فصاعدا اي فذهبت
القراءة في حال الصعود قوله والتقرير قيد لهما بخلاف المؤكدة فان قلت
المؤكدة التي تفارق ذا الحال دون تقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة
قلت غير مقارنة عاملها بالحال الغالبة فتكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي
تحققت ابوته ونحو ما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تنقلت الآن
في حال كونه عطوفا قائما نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا فالمعنى عطوفا مفعول ثان لأعلمه
لظهور المقصود ووجه الدفع ان الاحق في تقدير احق ابوته بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وكذا اثبته قوله ان تكون
مقررة اي مؤكدة اما تحقيقا او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له
ظاهر وان حال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما جعل قول
بمعنى شرط وجب حذف عاملها تطبيقا على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة
اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا
تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة تخصيصها بمؤكد مضمون الجملة الاسمية تلبيس حق
نعم ولو احد منه فان اردت لا اسم فلتسمه دائمة قوله لمضمون جملة
احترز بها عن تؤكد بعض اجزائها الاسمية نحو ان رسولا لا تؤكد الا الارسال لا الارسال
الى وكون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا

اذ اريد بالرسول معناه اللغوي اما اذا اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله
الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله اياه و
لابد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما لزم بها اختصاص
بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون جملة فعلية ومضمون انه شاهد شهادة الله
تعالى هو مضمون شهد الله ايضا ومعنى الاسمية خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها
مشتق ولو سلم يصح ان يقدر نحو انه تعالى شاهد قائما بالقسط حقا ويكون
التقدير فيمنع وجود ما يمنع تحصيل طرد الباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز
ويقال التبيين والتفسير والمميز على صيغة الفاعل قوله رافع الابهام الذي يرفع الابهام احترز بقوله
الى الابهام عن نحو فعلت اي قلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس اسم
لكنه ينتقض بالمجي في نحو حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجه
بالنصب لانه يرفع الابهام كونه تمييزا مع انه ليس تمييزا عند البصريين للتعريف الا انه
ذكره تمييزا على مذهب الكوفيين بالمفعول وكذا ينتقض بنحو زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالعجب
مع انه ليس بتمييزات عند البصريين مع انه يرفع الابهام ويدفع بان المعنى بغير رفع
رأيه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشبيه على مذهب المجوز ولا يخفى انه
تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه ان نقول على الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه
نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول ودونه هذه الاشكالات
فالاولى ان يغير كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون زيتا
وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للموزون وهذا اشكال لم يوجد الا الآن الخلال ودفع
بان زيتا يرفع الابهام المستقر في وضع الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع
له مرادا وتحقيقه للاتمام لانه من الى الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل
هذا اذا تعذر الحمل بالاطلاق والتعذر هنا لانه لو كان على اطلاقه لما ذكره وبعد فيه
ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت
والثابت قد يقابل في مقابلة المعدوم وقد يقابل في مقابلة الحادث والمراد هنا
الثاني ومنها ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال

الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال لانه
لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر بما هو مفهومه فلابد من تكلف في التوجيه
وقد يدفع عينا جارية وامثالها بانه من التوابع والكلام في المنصوب اصالة
على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز
لتفسير مبهم الابهام المتمكن في الانفس فالابهام ثابت في القصد في صورة
التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه
لزمه الابهام من غير قصده فازال الكلام حسنا قوله والابهام في هذا المفهوم
يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح ضبطه رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على اتفقوا عليه
ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي للابهام وضعا الا ان يقال
تعارف ذا مع حب والمبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في
ما ذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ما ذاع المبهم قوله عن ذات لا عن
وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان
ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز
يرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة
العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق
واضح لا خفاء فيه قوله الا من حيث حمل الذات على الجنس لو اريد بالذات
ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم
من اي جنس فلا يقبل زيتا بين ذاته بان يبين انه جنس الزيت وبعد يشكل
بخروج نعم رجلا وصفه بحرف لته طار به فانه يرفع الابهام عن الصفة فان
الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم من وضعه الذي
لرفع المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد فبان بهذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف
عنه نحو طاب زيد الا انها سبب في كون زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب
اليه وقدر الشيخ الرضي في نحو طاب شيء زيد بتقدير الشيء منونا وجعل زيد
بدلا قوله ونعني به ما يقابل الجملة لم يجيء المود بمعنى ما يقابل بهذه الثلاثة وكانه

اراد منه مجازا بقرينة المقابلة وفيه ان الموزون بل الشبه بهذه الثلاثة
فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ونحو مثلها ذكره
على التمييز ومثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة الموزون والمقدار وكانه
اراد ما يقابل المضاف ما يقابل المضاف المركب الاضافي قوله والمقدار
اما محقق وهو من عدد وجعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام
والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان الموزون المقدار مستعمل في عدد و
غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا
لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله و
كالكيل نحو قفيزان مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور مكيال
يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمان اواقي او نصف الويبة او
ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان و
الرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار
والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان
او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملئ
كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك
فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وانما اختص النص على الامثلة
الثلاثة من انحاء العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا
بقفيزان برا == وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كاحد عشر رجلا
وكم رجلا ويريد بما يتم به الموزون ما ينصب التمييز والا لوجب
التنوين التنبيه على الوقف بالالف الخفية بقي ان من التام الناصب للتمييز
التام بنفسه كما سيأتي وانما تعرض في الاستيفاء اقسام الاسم التام دون
المقدار لانه بنا حاكم بحزن على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه
بقوله ثم ان كان استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله

قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد
عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف
بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى
المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب
اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد
فرد فانه اول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فانه اذا تم الاسم بهذه
الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ماذا اراد الله
بهذا مثلا قوله عشرون راقودا خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس كيل معروف لاهل مصر ياخذ
اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما اشتبه باجزائه ارتشابه اجزاؤه في اسم
الكل والاول هو ما اشتبه بنفسه وجزئه وذلك اذا جعل شيئا من صنائع المفاعلة
وشبهه التمييز بما اجزاؤه منفعلا به ولشكل بالابوة فانه لا اجزاء له فالاولى الاقتصار
على الوضع معبرا عن الشيء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جمع عين
الثاني واذا لم يقصد يلزم الثاني قوله طاب زيد جلستين النوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقال
عدل جلستين لانه يمكن المناقشة في كون جلستين للعدد بخلاف جلستين
بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز
عن الذوات المذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء
اخرج الكلمة من كونه جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها
من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس
الواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او افرادها
واما ثانيا فلان [illegible] والمثال ليس من باب الجنسين والجواب بان
انه اجاب على سبيل التنزل الى ما يبحث عنه ارباب الترجمة قوله ويكون
ان يجاب عنه بان المراد بانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك
الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا

النوع الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى الآحاد
ولا يطلق عليها النوع الحقيقي قوله ويجمع عشره اي يورد التمييز جمعا فوق الواحد
قد جاز زيد التكلف كيف والجمع اذا فوق الافراد ديرا وبه ايراد صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المعنى لم يجز في قصد المتعدد لا صيغة
الجمع فلا يكون بعث الاعدل الى ما صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده
انه لو لا المراد بقوله ويجمع عشره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه لان سوق
الكلام ناظر الى ان المراد بعشره تمييز الجنس والتحقيق ان المراد تمييز الجنس بجمع الجنس
المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى
المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد والمقدار مطلقا
قوله او المقدار وجد التمييز لا موجب لجعله في التوجيه الاول في قضية ومنه
الخ تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه
الخ بعيد جدا لان حمل التمييز على التمييز المبهم ونحوه ركيك جدا
والمتبادر من قوله جاز ترك الاضافة اشتراك اللبس بالتنوين لا افادة
الشيء اليه ولا داعي اليه الا امر اعادة مشاركته في نحو وان كان شغل المرجع
والمعنى منه على ان التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا التراخي
في الزمان بل التفاوت الكائن في ان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز
قوله اذا اردت عشرين رمضانا يجب ان يقال عشرين رمضانا فالان رمضانا
وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه
اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز وفي الناس بهذا المثال
نظر ايضا لان في صورة الاضافة الى التمييز نكرة منصرفة وفي صورة الاضافة
الى عشر معرفة غير منصرفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق كلامه
لا يساعده قوله ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا
واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
نحو قطعة ذهب اقول اشكل تعريف التمييز بقطعة ذهبا لان ذهبا يرتفع

الابهام المستفاد عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلاثة رجال وبهذا
البيان يظهر ان الحق ان الخفض اكثر في الثاني فتامل قوله لكن لما كان الابهام في ظرف
النسبة يستلزم الابهام في الابهام في ظرف النسبة لا يستلزم الابهام في ما به فاته القسم
الثاني من التمييز الا ان يراد ان قوله عنه يرجع الى الابهام في النسبة فيه ان الابهام في الطرف
وبازالة الابهام يحصل النسبة لا بزوال الابهام عن النسبة نحو طاب زيد نفسا فان
النسبة فيها على ابهامها فكلام الشارح اعني قوله الابهام في ظرف النسبة يستلزم الابهام
فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الظرف المعقد قوله و
كذا كل ما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة
بل جملة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل الى فاخته والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا
ينبغي ان يحمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بالنسبة حملا على انه لك
جملة جاز ان الانفع ما كان يحتمله والاولى في قوله حسبك زيد رجلا زيد بدلا لان حسبك
زيد جملة وشبهها حسبك فالمثال هو التمييز عن حسبك لان حسبك زيد قوله والله دره
فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه قصد التعجب
منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه
تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت معنى لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس
وقولهم لله دره اي عمله فعوله الى قول الشارح اي لله خيره يحمل الذي كنى به عن الخير
لا يوافق تحقيق الاعني قوله ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن في الفتح منتصب عنه
قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه النقض بطاب زيد نفسا فان
التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله المتعلقة وبعد تقييد الشرط
بهذا القيد لا يصدق عليه ان يكون قوله والاختصار الا بطاب زيد نفسا فيجعل به قوله
نحو المتعلقة فقيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه لا يحتاج الى التقييد في القسمين
لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر
فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم
تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا لكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق

فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه او المتعلق الا كونه محتملا لما انتصب عنه وللمتعلق
فيحمل الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قول المص والاجود لمتعلقه انه ليس فيه فائدة
تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام
من مزالق الاقدام للاذكياء فقد خصصت فيه بمزيد فضل بفضل الله الاحد
وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير شيء ونيل محل جملة
من خصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به يجتمع لك الاعاجيب من
العجائب قوله اي يكون تمييزا لرفع الابهام عنه يعني انه لا ابهام فيما انتصب
عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد برفع الابهام عن المبهم هو نفس ما انتصب عنه
قوله فهي متعلق زيد وهو الذات المقدرة اي متعلق الذات المقدرة دون
عين زيد قوله اعني الشيء المنسوب الى زيد نفسه للذات المقدرة التي حكم على المتعلق
بانه هو عين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب
الى زيد بكونه مغايرا له بناء على الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي
قد يكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز فيه الامران
ضمير فيهما راجع الى القسمين المذكورين فينبغي حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف
في وضع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا والاحتمالي اي في التعسف جدا قوله اذا اردت
ابا واحدا اي المراد بالاحد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد شيئين او جمعه
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا بناء على ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعه لا يحصل
مقصد الانواع بل امر مشترك بين مقصد الانواع ومقصد الافراد حتى احتاج الى
التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وجعل البيانية لما شد عن
قريب بيانه قوله الراوي مجروح والطبق مفعول معه لمصاحبته فاعل كانت
اي كانت الصفة وما يطابقها الا مما انتصب عنه ومما يقضي منه العجب انه
جعل مفعولا معه لمصاحبته فاعل كان فاحتاج الى جعله فاعلا معنى وكانه وجد جعله فاعلا
انه شبيه بل بيت للام فاحتاج الى اول المعنى جعل الطبق فاعلا من جهة او بيت من
بيت العنكبوت فاثبت المدعي بما هو احوج الى الثبوت قوله اي
كانت الصفة صفة لم يطابقها اياه يعني الطبق فيصح ان يجعل مبنيا للفاعل

للفاعل فيصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام وسياقه
لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل
الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف
الى المفعول المبني له ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا بمعنى اللام قصار
على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق قوله
واحتملت اي الصفة المذكورة الحال الا ان يحصر الاحتمال في الصفة و
الحال لا يجب ان تكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا
قوله لكن زيادة من فيه زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة
يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب
عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المص صحة عشرون
من درهم وكان المص منعه حيث صرح بتجويز دخول من على تمييز كم فلو كان
يجوز دخول من على التمييز الذات المذكورة عاما لم يخصص بهذا
الحكم فتامل قوله لتوكيد التمييز قلت بل زيادة من لتوكيد احتمال الحال اذ زيادة
من لتكون نصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامل اذا كان اسما
تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان التمييز عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه
يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول
فالاولى ان يقول لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن ذات مذكورة
بالاتفاق قوله اذ جعلته لا ازال ينبغي ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما يسد
منابه من تركيب يؤدي مضمونه بحذف المجاز فيه وبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له
وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا في قوة منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى
الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه
والانفجار او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امثلة الاتيان ما خرج بني الكلام
على تضمن المثال تضمنا نصحح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس البحث
واردا لان سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا
لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا لو لم يرد الا انهم نقوضوا

لكونه فاعلا حقيقيا بالمرد اظهار المعنى في الوجه قوله ربما يورد وعلي فاعل نعم
المشهور وهي اذ التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا
الى تأويل في فجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل
الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول في كلام العرب قاصر لانه ان اريد بالفعل
مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وليس كذلك
وان اريد الفعل او شبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع
ما يشبه الفعل وليس كذلك قوله وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة
وما كاد نفسي فلا تمسك قوله المستثنى في المصادر اي الكتاب يدل
على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متلابسين او متباينين ولفظ
الاستثناء تجانس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة في الجملة
ومرة في التفصيل بهذا وكذلك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه
شيئين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله لما كان معلومية
بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى وقد يتوقع فيه
راي المحقق الرضي حيث صرح بانه المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا لكن الصحيح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه
اولا ثم عرف اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز
وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج
سواء كان المخرج اقل او اكثر او مساويا قوله عن متعدد اي عن المراد
منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو
مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه
بالحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح في نحو
في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا او ما عدا
زيدا فليس هنا دالا على المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الكلام

الكلام ولا حاجة اليه لان الاستثناء دل على ان العموم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالقرب
قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان
تريد جميع المتعدد وتنسب النفي اليه فتاتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة
المتعلقة للاعتقاد ولم تقصد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة
لتخرج عنه فشانه تقييد الاعتقاد وبهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق
المقام ولا يخفى ان كلام محرى بتخفيف الاطالة الكلام والله هو الواهب للالهام
اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل تعدده لفظا
او تقديرا تفصيليا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا او لك ان
تجعل تفصيلا باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون اللفظ متعددا
صريحا وكونه متعددا باعتبار النفس بان يجعل متعددا بالتأويل كجمع التكسير
العقد الاضعف فانه لا تعدد في النفس الا بجعله بالتأويل الى الاجزاء ولك
ان تجعله تفصيلا للمخرج او المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد
ليس الا قوله الا بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا او غير وبيد
مضافا الى المستثنى وجه قوله في كلام موجب لانه هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب
وغير الموجب ما يقابله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
مرادا بان يكون تقسيما لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى
ويسمى بالمقابل كلاما ناقصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر
ان الكلام في كونه منصوبا بنصب يستحقه لذاته لا لكونه تابعا منابا
المستثنى منه لا بد وان يكون تام لتم الغالب قوله الفعل المتقدم او معنى
الفعل بتوسط الا فتفضل المص بقوله القوم اخوتك الا زيدا ان يكون معنويا
قوله او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلا لان
الثلاثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فوجه ليت الاستثناء بحرف كان وهو قوله
في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف عليه على تقدير كان لان المعطوف
على المقيد مقيد بالمشاركة في القيد لا محالة فقول الشارح عطف
على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني

بغير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى
بالا في حكمه بعده وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم المنقطع يقتضي التقييد
بكونه بعد الا حيث قال او كان منقطعا بعد الا وان تغفل عنه في قوله ومقدما
قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم
تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب
نصبه لوجهين قوله اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع
ينتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا منه وسواء
كان متصلا او منقطعا وحكى عن الكلمتين ونحو وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف
عطف والمتأخرون نظروا او بالمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فما في القوم الا حمارا اي تقدير
لكن الحمار لم يجئ وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم و
قال الكوفيون هو بمعنى سوى ومراده ان سوى لا تقتضي الاستدراك والمستثنى
المنقطع للاستدراك ووجه توهم دخوله في الكلم السابق قوله او الاكثر متعلق بمنصوب
قوله اسم يصح حذفه مستعدا كان او غير مستعد وبجزء جاءني زيد الا عمرا و قوله او الى البعض
مطلق المستثنى منه بتقدير الضمير راجع الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب
كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا البعض منكر لدلالة نحو رأيتها بعدا وبعضي
منهم والقائل بعموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا كالكاف ثم قال وقد يستعمل
البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى فالاولى ان الضمير راجع الى البعض المضاف
اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وعدا في محل النصب على الحالية الا حسن
ان خلا في تقدير زمان مضاف الى زمان خلا زيدا كما في مذهب فرقتنا بن
في المعنى ما خلا قوله الا النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الالف
ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار النصب قوله تقديره خلو
زيد وعدو عمرو وهذا الاستقبال لان الفعل المصدر الا الفاعل المشتق او مغايرة
تقدير المصدر يكون نحو تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلو
زيد على ان الضمير راجع الى المجيء او جائي او البعض قوله او وقت خلوهم الظاهر

الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه لاقتصار على التوجيهين
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ابعضه كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى مصدره لم يذكر
هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد جزءا منه وفيه نظر لان عدم
صحة وقوع التبيين جزءا من المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي
زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر
نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد لصح بعينه المقصود
لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا ينصرف عنها ولا يتغير لا يكون الى غيره
كما يكون وما كان وما لم يكن قوله حال كونه المستثنى واقعا في محل كان متأخرا عن
الا اخفاء في حجته هذا التوجيه وان السابق المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه
النصب بعد الا والاعلى لان يقال نحنا بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل
وما تقتضي منه العجب انه قبل توجيه الشيخ احسن لان المقصود بيان حال
المستثنى ذكر جعل مالا كان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد
الا والمقصود هنا بيان حال المحل فذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا المحل بالمقصود
قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير او على انه صفة الكلام غير موجب
لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة حالا لانه ليوافق النسخ بما
في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون
مسندا اليه الصفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه
لا يقال احترز عن تعدد بعد بلا ضرورة لانا نقول التقدير قد احوا من تقدير الضمير
العائد الى الموصول مع ان قوله صفة الكلام غير موجب صحيح لانه صفة ثانية للكلام
قوله ولم يشترط ان يكون منقطعا ولا مقدما لما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف
اذ عادة المصنف استثناء المتأخر عن الكلام العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس
فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الكلام السابق ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن
هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم والمنقطع في كلام غير موجب
ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله ومقدما وقوله او منقطعا بعده خبر له وهو منصوب
اذ كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيتناوله

وجه عدم وقوع بعد الا ظاهر كما ذكرنا فيه وجه تامل
كما نقل الشارح قدس سره

فلم يخرج منها الا التقييد لعدم كونه متعلقا من الاوجه انه يقال اختيار البدل انما يتصور فيه
البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقدم البدل ولا في المنقطع لان البدل
فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يكون الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم
فلذا لم يخرج بهذا التقييد ما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله وذكر
المستثنى منه ما هو الشائع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى
المقدم ولا يخفى ان هذه القاعدة مقيدة بامرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا
عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون بعد الكلام تضمن
الاستفهام نحو ما جاءني القوم الا زيدا في جواب اجاء القوم الا زيدا فانه في هاتين
الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المصنف لم يستوف
اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم بالكلية قوله واعراب البدل الاضافة المراد
بالاضافة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل
فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الانواع
بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى
معرب على حسب عامله الا انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال انه زيد
عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامل
وعامله الفعل بواسطة الا وهو قال عامل الفعل بواسطة الباء فقد بر قوله فالمراد
بالموضع الموضع اي بالموضع ما حذف فيه الى رد او صل الضمير المجرور به ولك ان
تستغني عن هذا التكلف بان يجعل الموضع وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون
المثال الموضع عامله او ان يجعل المستثنى منه فرغا من اعرابه للعامل فيكون المستثنى
مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ويمكن ان
يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وغير الموجب عطفا على
غير مذكور وعلى التقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير
الموجب حقيقة هو المستثنى منه بدون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا
الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على يعني

على ما يعني يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى
ويصح عدم الذكر في الموجب فيصح حينئذ استثناء قوله ان يستقيم المعنى
بلا تكلف واما على التوجيه الاخر فهو مستثنى من محول الكلام ان لا يعرب
على حسب العوامل في الموجب ومكان الاوقات الا ان يستقيم
المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان
تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادقا بل كاذبا فالمنفي على ما تحقق قوله مثل ما ضربني
الا زيد يحتمل ان يكون فاعل يعني قوله نحو قولك كل حيوان [illegible] مثال الا صحيح فيه تكلم
على سبيل العموم الا انه نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قبل الا بحث للنحوي
عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان كيفيات التركيب فهذا البحث
من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل البحث ههنا ان الاعراب على حسب
العوامل في كلام غير موجب كيف يكون بخلاف الموجب فانه قليل القلة
استقامة المعنى فيه او انواع المستثنى كذلك والبحث عن كثرة
الاستعمال وقلته وظيفة النحو قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد
الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المنافع في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت
الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات ومنه
انا قد ذكر فيه ان الاثبات جعل النفي نابتا والثبات يفيد
الدوام وان افاده الدوام بنفي النفي يفيد عموم النفي لان النفي في حيز النفي
عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد
دوام الثبات قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف
لانه لا يبقى بنفي الا الاثبات فمن قال معنى قولهم نفي النفي اثبات لا انه
عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف
عليه فقد غفل قوله فيلزم المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل نفي
الانفكاك منه قبل قوله او يحمل ذلك على المبالغة [illegible] صفة الكلم واي مبالغة
فوق ان يقال الكلي فيه جميع الصفات مع التغاير الا ان العلم يحصل بالاستيفاء

من وحدة مقابلا قوله ولذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة
اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بمبحث الاعراب على حسب
العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب
على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما
وامتنع ما زال زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر
البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا تفه عشرة دراهم
لك الا درهم فان عشرة لها محل قريب هو النصب والمبنى محل عليه
فيحمل على المحل البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على
الموضع اختيارا فوق الاختيار للحمل على اللفظ فيما لم يتعذر فيه كثير
من المواضع فان النصب على الاستثناء ههنا كثير اما لكونه ضعيفا لان الاهم
البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وقد يفضي خوف الابهام الى
امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل ههنا
عن اللفظ ابهام الكون بينه وبين مقصد التصريح بالتوحيد تنافي
قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال الا بلا لازم
توهم استثناء الشيء من نفسه لو قال الا بلا لازم لا ندفع قوله ولا يخفى انه قيل
لو لم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين على التحقير لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا الا بعد الاثبات عنده لئلا يكون المثال اتفاقيا اذ من
تزاد بعد الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
ولامتناع زيادة من الاستغراقية بعد الايجاب اخرج هذا المثال وجه
ان من الاستغراقية لا تزاد على كلام الشيخ مع الاظهر ان المص جعل
الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولهذا لم يتقيد كله من قوله
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ ومثل لا احد فيها الا اخر الا ابدل عمرا
من لفظ احد لا يكون نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه
معرفة كما يجيء ان شاء الله تعالى قوله وما ولا لا تقدران لا ضعفهما اذا
لم يكن البدل الا بتكرير العامل وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف

في المعطوف والبدل مقدر كما في سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم
الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف
كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدران
عليهما شيئا واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول
ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصنف عاملتين بل يوهم جواز التقدير
غير عاملتين قوله نحو مرفوع لا اخوة النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غابت
عاملها لكن ينبغي تقديرها اذا كان العامل حرفا ضعيفا ثم اذا كان العامل حرفا
لا يتغير منه معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو دا
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نفت
اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا حاجة نحو لا اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة
دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله
في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعدها شاذ واعادة بعد
في قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر به قوله ومعناها تنزيه
المستثنى فلا يستثنى بها الا مما ينسب اليه سوء قوله اي براءته يعني قال حاشى
لله معناه التبري من غير سبق ذكر النصب ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل
المذكور وافضاؤه الى زيد على وجه التبرية من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالاظهر
ان فاعل حاشى ضمير الفعل المتقدم اي بعد البعض زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء
واستفادته بمنزلة تنزيهه اياه قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة
لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على المحل فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع
لان المعنى ما جاءني الا زيد ومثل ما كان اعرابه بعينه كاعراب المستثنى بالا كان
احسن اذ يقال اعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا قوله يعني على فيه نحو ما جاءني
رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه

كالاثنين وليس زيد اثنين قوله منكورا ان منكرا الا يعرف باللام يشبه كلام ان
المنكر احترازا عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن
المعرف معنا فانكان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم
الاشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا
لفي خسر والاوجه ان يجب جعل نا بما المنكر ليصح جعل صفة لان غير الا يصح وصفا
لموصوفه فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا الا فائدة في هذا
الاستثناء لانه لا يعلم ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع
ثم يكون منكرا محصورا اعني قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه
في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا على غير في الحمل غالبا فقد
التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اخبر وحكى اكثريا الا ان
يقال يراد انه لم يلتفت اليه المص التفاتا اهتماما ويترك قيد غالبا و
تابع [illegible] فان قلت قد التفت الى مجيء الا صفة في جمع محصور حيث قال
وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل هو صحيح [illegible] وفرق بين الضعف
والقلة الا ان يقال لا اقل الضعف في المحصور حيث يستعمل صفة فيه ضعفا او قبيحا
في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير او لا لكن لما كان فرق له
وضعف في غيره [illegible] الا ان يجعل الضمير في غيره الى تعذر الاستثناء قوله ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الالهة بتعين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفي في حمل الا على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول
وعدم وجود [illegible] بتعين قلت نفي الدخول بتعين افاد والدخول بشك فافاد
ما ذكره المطلوب وبعد [illegible] نظر لان عدم الدخول يتعين بحتمل الدخول بطريق
الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل التعيين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت
تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون
الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني
الذي هو كالصريح الا هو قلما [illegible] منفرد فانه وافقه الرضي وردوه البعض
بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه تعيين البدل عندهم

عندهم في كلام التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم المغايرة
لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما
الهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة
لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها
غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجميع بمغايرة
الواحد فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل
منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم تحجر كل منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا
ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى
عنها ويعين هذا البيت فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية
والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس
وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت
شذوذان احدهما وقوعه صفة كلا دون ما اضيف اليه وثانيهما
الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر لكن المص اراد التنبيه على ان البيت مالم
يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ لتاكد كون الا صفة فيه شاذا وكان ان غرض
قصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه
فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي لايكون الفرقدان اي
الا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ يفارقه اخوه فلا شذوذ
في البيت اصلا فخذ هذا واحمد الله تعالى فضلا قوله وعند الكوفيين
[illegible] ان في نصبها على الظرفية خلافا فعندي قوله النصب على الظرف انه اعرابها
النصب لا غير وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا لا على الحكاية عن حالة
الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان قول المص على
الظرف [illegible] هو المراد والظرفية ليس بضروري بل الصحيح ان يكون على ظاهره
في الاصل [illegible] فنصبه [illegible] على والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى
صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على نصب موصوفه الذي هو الظرف
قال الرضي ما [illegible] ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا

بحذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن المعنى الاصلي
فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت لي مكان
عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل وجرد الاستثناء
وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل ثم جرى مجرى الاستثناء قوله وسبعة عشر
اي اخواتها ولهذا لم يبين المص ذلك ان يجعل ضمير يستعمل في الكان واخواتها
لان كان التي تثبت له الخبر لم تعرف بعد قوله والمراد ببعدية المسند له قوله
ان يكون اسناده اسما وافعالا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذه يكون في
تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند له قوله ان يكون
اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة
الاسمية يحكم بان يكون اسمها وقبل دخولها فلا بعد في التوقيف على جزء من اخبارها
قوله وامره كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني ان المراد
تشبيه امر الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر
احكام الشيء وتشبيه الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدأ في امتناع
كونه خبر كان وصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض والصحيح ان يكون ماضيا
عند جمهور الائمة قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر كان واخواتها مستقبلا
لان هذا الحكم المبني على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص
معه وكذا الامر وانه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال و
لا زال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للا
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فلان
ما المفيدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي
مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستقبل للاطلاق هو الجامد والصفة
والمضارع قوله وتقدم عليها حال كونه موقعه فلان ما يتجه عليها ان المناسب
لخبر المبتدأ لا يحسن في ذلك بل تقدم نكرة مخصصة ايضا كلاف الشروح
لا نعنيه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الخ اشار به الى ان اطلاق
كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه

حكم خبر المبتدأ استغنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم
من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة
فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا ابدا ان يقول وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة
تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد ذلك اذا انتفى الاعراب الخ قوله
ويحذف عامله اي عامل خبر كان ولا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان دون باقي
خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق عنه ما يرجع كل منهما الى خبر كان و
اخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله
في مثل الناس مجزيون مقيدا له مخصصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يشبه اسمه بحيث يشبه المقصود
كما قيل ولا بد فيه من هو ان يكون المحذوف مفسرا بخبر ان
خيرا لكن خبر فانه يجب الحذف ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان الكلام او خبر لو كنتم بالصين والتقدير الاول يستقيم في التحقيق
فانقض قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه
الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال في مثلها ولم يقل فيه
بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها
ثانيا ما اراده اولا بل هو اخص منه وهو ما اشار اليه بقوله الشارح
فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجيء بعد
ان اسم ثم فا بعده اسم فقيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة
في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به
كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان المتبادر منه تقدير ان كان لاكان السير
والمعنى المتبادر ان تسر راكبا فانا سائر راكبا وقيل في دفعه ان المراد
ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعدها اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان
للخبر قوله اربعة وجه الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة

وقد يختص ببعض مواقعه نحو انّس وهو جار بالله فانها وذلك اذا صحّ كان المقدرة
الى المصدر بتقدير حرف الجر نحو امر منفعل بما تقول به ان سبقت بنفسي كان فتلو بسيف
نفعل [illegible] بسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح
لان الصالح فطالح اي لا امكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا وبرد في عدد الوجوه
في مثلها الكثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج صرورتها [illegible] في علمه
خير فخير او فجزاء خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاءه راجع الى المظروف اي فجزاء ذلك الخير
خير فانفع به ما قال الرضي انه ليس مراد المتكلم اذ ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خير
لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل جزاءه وذلك فلا دليل
على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير للظرف فتدبر قوله فكان
جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قرينة اللفظي وجعل او حذف فعل الخبر
لا بد لزم الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله
ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف
كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن البحث وكلاهما تقريبا كما شاع في نظر
الناظرين قوله اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت
منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة
وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه لانه اذا كان
ان بمعنى ان الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان مما ذكره
المص متابعة للبصريين كان التركيب ماضويا والمضي بما هو الحق في الاستعمال فانه قال
الشيخ الرضي ما اري قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى
فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اباخراشة اما انت
ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعليق لان كنت بما
بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل اي فخر والكوفيين مستغنون عن ذلك
وفيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت استقامة التعليق بل لا بد
من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها عند ان لفظة ما زائدة وفيه

وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الشيخ
ما في حيثما ليست مزيدة لانه للقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان المزيدة
ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعل عوضا عن كان كذلك وموجبا لحذفها غرض يمنع
زيادته قوله واقتصر المص على الاول تكلم الشيخ الرضي فيه اما بالكسر في هذا
المقام حيث قال لا حذف شرطها ان مع كان وجوبا بالتفسير وجب تغيير
صدرها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع الاصل ان كنت
لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يأت منه هذا القول قوله اسم
ان واخواتها وسمعوها اي اخوات ان وهو الظاهر وان واخواتها فان ما
قد تكون من حروف الايجاب ولا ام لها فلا بد من بيان ان هذه فذلك
بيانها لا ايجابها اي صم الحرف قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا
او تقديرا او الام بان التعريف جامعا ومانعا قوله اي النفي صفة الجنس وحكمه
لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله
وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر [illegible] وحكمه لان التقدير يوجب ان لا ابيات معنى
نفي صفة الجنس ثم انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل النفي حكم وهو ثبوته للجنس
لك ان تبني صفة الجنس على ظاهرها لان المقصود في لا غلام رجل ظريف
نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن
الكثير منها في كونه المفعول به وفيه وكذلك نظر لان المجرور به بواسطة حرف
الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا اخص منها
باسم فيما بينهم وكان المنصوب اعم بالبناء قد يخرج ذلك الى بيان هذا الاسم
وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص باسم قوله
والاسبعد ان يقال تعريف كما يجيء من ان غير المنصوب منها اكمل قوله خرج به
مثل ابوه في غلام رجل ابوه قائم كما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخرج
ان يخرج بقوله يليها لانه كما عرفت في كلامه ولم يكن للدخول في البعدية بهذا
المعنى يخرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل
لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح قوله

وبهذا القدر كاف الخ قوله وتشبيه بهذا انما اختلف فيه اللغات
في بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم
من امر الله توجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني
في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اي لا اعصم من امر الله
ولا يجوز ان يكون من امر الله خبرا لان المجرور ربما هو صلة المثنى لا يكون خبرا عنه
الا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول قوله لك على النسخ المشهورة
من تتمة المثالين وهذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك
كالاول انه معتمد في المثالين حذف خبرا وذكره على ما سبق انه وقف
كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين
ليس ما نصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما نصب به غير مستحسن
وقيل بتنوين لانه ليس تنوين التمكين المنافي للبناء وقيل جمع المونث مبني
على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان
لانهما في حكم المعطوف والمعطوف عليه فصارا كالمضاف و
الالف ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي
بني عليه لانه لو وقع موضع لا غلامين لا كلا اي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر
قوله لان الاضافة تبرح جانب الاسمية ان الاضافة الا المونو و
التكثير ولذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عمل لان
الوحدة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بنائه وقد انتفى فلابد من التكرير
التنبيه عليه في لا ينتقض به توصيف المنصوب بلا لانه يدخل فيه انه ليس
المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها على عرف من معناه قوله بهذا
جواب دخل مقدر على قوله وان كان موافقه وعلى التوصيف بانه غير جامع قوله
بنقص في قبيل رجل عدل او قوله ابرا وحسن بحذف اللام يقال بحذف اللام
من اللام القائم مقام المثل وانما اول بالصفة المشتهر باسما او اجيب الا
ان تنوينه فيهما اذ لو اول وقع في مكان التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له
قوله اي فيما كررت فيه الخ لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امراة فاز رجلا

خارجا مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على
سبيل العطف ولم يذكر الاجزاء واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل ولانا
نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف
لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانها تجب التوجيه تريد كما في اتحاد
تفصيل الوجوه وتستغنيه قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية
زائدة لانه جاز التابع مع الزيادة نظرا الى اللفظ قوله عطف مفرد على مفرد وخبر الخبر
لم يقل مع خبرها محذوف كما كان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم الكلمة في حكم
واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان بهذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة الا
بالله في حكم لا واحدة اذ ما لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال لا حول ولا قوة موجود
ولم يقل موجودان من اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على طرح الامر
قوله بحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر
الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود وفيهما ثنا … الاولى ان يقال … بعامد
خبرا بالله قوله حملا على لفظ لا مبني بهذه حركة شبه حركة الاعراب او حملا على محل الموصوف
فان الاسم لا يخلو من قريب هو النصب وبعيد هو الرفع قوله فلان لا زائدة
جوز الشيخ الرضي كون لا الثانية لنفي الجنس فتكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير والتكرير
ولا يجب الاتفاق في كلمتيها بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله
وضعف وجه الضعف في الاول بانه يجوز ان يكون رفعه للالغاء عمل لا الاول وجه
ضعف الظهر على ما ذكروا وجوابه يجوز ان يكون لا المبني ليس ولا يكون عاملة او ليس
بهذا ما يدل على عملها نصب الخبر والضعف عملها الا استعمالا ولذا قال وضعف
وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان الضعف
ضعف في الاول في الاستعمال ولا يلزم منه ضعف توجيه الضعف انه في الضعف
في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير
العمل اما خص لا لانها اذا الهمزة لا تغير عملها لان لا الا فيهما في الحال يعوض
والتمني فانه ليس المعنى فيه الا الشرب على نفي … وفي الاخر … عندها على نفي النزول و
لذا مر انه اذ ابطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض في المشبهين

بليس ايضا الالان فقال احتمه على الكافية اولان فيه خلاف الاندلسي في الوجه
فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام
وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني بمعناها عن
الجر فيصير اسمها معمولا لمعنى الاعلام اتمنى الغلام اولانه لما كان بعيد عن دخول
الجار فقال كسته بلا مال اصار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجئ بلا مال
ما انشا على الفتح نظرا الى اللفظ كما يبنى مع الزائدة نظرا الى اللفظ قوله انه الاستفهام
حقيقة الظاهر انه بناء الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلاثة ومنع
كونها للمعاني الاخر التي تجئ لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد
وغير ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون
ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه وجوب الانتصاب بحيث يجوز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم
نحو الا زيد ينزل الان بخلاف ويقال الا ووجوب انتصاب الاسم بعدها
في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا اخره يدل على
نصب نيت المحصلة المرة التي تحصل ترتب الصدر والتقدير حيث يفعل كذا
قوله نعت الاسم لا وح يخرج عنه الا انا ما رباردا فان باردا ليس نعت اسم لا
المبني فانه نعت لتابع اسم لا فخولدا والمبني فيه فولد ونعت المبني اشارة الى انه يبنى
على الفتح بالاصالة فلا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال الضمير المبني اي بالتشكيل لا وجه
يرجع الى اصل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت
مبني اول مفرد يليه وذلك ان تجعل مفردا حالا من ضمير الاول ويليه حالا من ضمير مفردا
فتكون حال كل عاملا يليه وتكون التقييدات كلها للموضوع قوله ان تكرر الاعراب
لا غير الاولى ان يقدم فيجب الاعراب قوله فان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا
زاد في كلام المتن قيد بلا والصواب ذكره او المتن مطلقا اذ الكلام في العطف
على اسم لا وان كان المعطوف مفردا فيجب العطف على المبتدأ ولا يجوز
العطف على اسم لا اذ لو كان العطف بتكريرها لا يجوز العطف على اللفظ
والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا لان ما سبق مما يعلم

تا يعلم بهذا المقام قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى
جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت
الى الفصل بالعاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ هو وكلى
وحتى منفصل كثير وليس على حرف واحد الاحرفان قوله حكمه حكم توابع المنادى
قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل قوله من اثبات
الالف في نحو اب اراد به الاسماء الستة الاذان انه لا يقطع عن الاضافة
بهذا عند المص واما عند الرضي فلا تجئ وزيد الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب
قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع قوله ينبغي ان
الاصل في مثل هذين التركيبين ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب
سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ونحو لا ابا له ولا غلامي
مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا فصل لا ادلالة على ابهامها حتى ينتقض
بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله الى
مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق بين النوع حينئذ في الحال وانما النوع فيه
في حال تركيب للمضاف رجاع ضمير مشاركة تارة الى الاسم للمضاف باظهار اللام و
بارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف
متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب
يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التوضيح
في الاضافة زائد على اصل المعنى ح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاو
ما يستفاد من كلام المص زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص
ويكون اضافته ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين
الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفا
تفاوتا من خصوصيات كلام المص وهو احدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد
المعنى بالاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييد و
الاختصاص المستفاد من هذا التركيب مجرد وهذا الظهر كما لا يخفى على من فهمه

اظهر قوله لم يجوز تركيب لا اما فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا اما فيها لانه خارج
عن قاعدة النصب لا لانه ليس شبيها بالمضاف فحق لو كان النصب
ادلا يجوز لا ضرب في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضرب في اليوم
في اصل التمني لان الالف فيه انما اشتماله المبني في قوله لعقا والمعنى قال المحشي
ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتنكير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض
بانه لو كان منونا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن
وجود الالف وعدم التنوين بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التنكير
والرفع بانه لاجل صورة المضاف مشابه المنون المنكر فلم يرفع ولم ينكر قوله
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم وفيه بحث لانه حكم المحقق
الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل مخالف منه وقال صاحب
الاعراب الفائق لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثله ولم يخلف فيما بينهم
مثله قوله او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين الخفي بعده
عن العبارة قوله ولا يحذف مع وجود الخبر كما لا يحذف الاسم ووجود الاسم
بابى بهذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه
الخبر قوله وهي اي خبرية ما ولا جعل الضمير راجعا الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة
لاقتصاره على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فتستغني عن النكتة
ويمكن لك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة
اهل الحجاز جعل الاسمية عليها ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم ما جعل
نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان الاسمية على لغة اهل الحجاز
في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره البحث خبرا ولا قوله وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين وليت ان النافية
التي تراوح لما وما المصدرية ايضا قال الرضي الظاهر ان زيادتها عند
البصريين ايضا لتاكيد النفي قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس
مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واول بجعله من قبيل ما انت الا سيرا بجعل منجنونا مصدرا او جعل منجنونا

منجنونا فانها مفاعله اي دوران منجنون او تقدم الخبر وما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف
او لكراهة ابراز ان النافية في موضع العامل قوله اي في المعطوف
الرفع لا غير من النصب والجر الا لان جر جر لا يكون الا بالباء الزائدة
المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لتاكيد باعتبار البا
وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب على ان المعطوف بعد
الموجب هو المؤثر ولا الحاجة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد
قائما بل قاعد نقيضه بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر
لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقبل العطف على سبيل التوهم
توهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب ثم بطلانه بعده قوله اي اسم اشتمل
ليخرج الى جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عنده سماعه فاحتاج لاخراج
الحروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى
كون الخبر متعلقا مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج
ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من
الحروف الاواخر وجزء اخر لاشتماله على الخبر كاشتمال الكلم ينبغي الجر
ارادوا بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري بن بني فتوله سنوا
كان بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي العقوم ولم يقل او
محلا لانه غير مشترك بين الجمع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج
الى جعل ضمير اليه للمثنى المفرد المذكور وعلى هذا ليس قوله المضاف اليه
من وضع الظاهر مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر
موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله و
المضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به انت دخوله لكن المشتمل
على علامته اعم منه ومما هو شبه به انت دخوله وان كان مختصا بما عرف به

اي اضمار الا ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرف به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم
مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليها اعم منه ومما هو شبيه به
مبني على انه يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث
انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض بتعريف المجرور
ح بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه
ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان الاضافة ما اشتمل على علم المضاف
اليه ليس ما اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرف به كما يقتضيه
كلام الوصل **قوله** وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه وكانه اختاره لتصحيح
قولهم والجر علم المضاف اليه بتقدير الامكان بلا تكلف **قوله** في التقدير اي
التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا
الشرط لكونه تحت يوم الجمعة فتقديره تادبيا والاولى فالاولى ثم علاه الخ **قوله**
ارسلني يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب
ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يحمل قبيل تضمن معنى الانسلاخ
قوله تنوينه او ما يقوم مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الحقه
في الاضافة بحرف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت
الله والضارب الرجل لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه
بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة
الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة
لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام **قوله** التعريف او التخصيص او
التخفيف كله او بها الخ الحق اذ التخفيف لا ينفع الكل **قوله** ثم المتبادر
من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما **قوله**
لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان النسبة المعنوية الى مفاد الاضافة
افادت معنى للمضاف ويتوجه عليه ان اللفظية ايضا افادت
معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان تقال النسبة المعنوي لان المفاد له

المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا للمعنى المضاف
والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبة الاولى الى المعنى للمضاف و
الثانية الى اللفظ **قوله** علامتها ان يكون فقد علامتها لتصحيح الحمل المشهور العامل
مثل تقديره ذو ولكن بتقدير العلامة اجدر معنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل
الخ والمنسوب **قوله** اي جنس للمضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط انه
المضاف انفصل الخ لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه
على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع
اضافة الاخص مطلقا **قوله** الحاصل اي قال البعض في هذا المقام **قوله** واما ساو
كليث واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر
لا يصح التمثيل بالليث والاسد لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال
بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص
والمباين الا اذا حملت على خلاف الظاهر فيلزم تكلفات كثيرة **قوله** فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يعتبر عبارة المص
فيما عدا جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية
لا تحسن في ثلاثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل غاية
رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح ماية هي رجل بل يجب
هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية لا ماية هي هو الجنس
قوله فنحو كيف يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الا انه يجب المعنى ان يكون
هذه الاضافة بيانية ولا نظائر من غير حال عن اختلاف الا ان ائمة العربية جعلوها
لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي
كل رجل وصح حمل الموضوع على كل من افراده ولانه متناول للمتعدد على سبيل البدل **قوله**
قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الخ هذا الكلام فاسد ان وقع اول ما وقع فيه
لزوم التدبر ويتبعه كثيرون المتفهم ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق بالاذعان اليه
التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فينسبه
اليه فالاضافة اليه لهذا التنزيل ففي ضرب اليوم كما في ضرب زيد فتكون بمعنى

اللام وليس بهذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافهم قوله اي ضرب واقع في اليوم
الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب
وليس صفة للضرب بتقديره واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة قول المص وتقييد تعريفه مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة
مع معرفة في احد طرفيها الا انه حمل لتقييد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه
قوله وشرطه تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك كان المعرف باللام
في اصل الوضع لمعين ثم انه قد يستعمل بلا اشارة الى معين فيتبع في ذلك الشيخ الرضي
وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او حصة منه
وقوله رحمه الله بالنظر الى الاول فان المراد من اللئيم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما الحق
عليه اللئيم من المعهود غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما
توصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين
لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم البلاغة من قبيل مخالفة العاملين و
تفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار مع تحقيق كلام
النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غيرك ومثل نحو وشبه ونحو ذلك ولا يخفى عليك
انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل
وغيرك في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في
تعريف وصف الاول دون الاخرين قوله بان يجعل واحدا من جملة من
يسمى بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بان يراد بهذا
الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وافراد المسمى بهذا الاسم
وقد يخفى في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماها بمفهوم فيستعمل العلم في
هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير
العلم لا ينحصر فيما ذكر فانه قد يكون بارادة اشتهار او صافه كما انه لتنكير العلم
تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم
يصير نكرة بالطريق المذكور بناء على ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين
فان العلم بهذا الجعل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين فلا بد من حمله على ما وضع لغير معين

معين فلا بد من ان يشكل العلم او يجرد من التعريف جعل في حكم النكرة قوله وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر
ان المراد بالتجريد ابراده بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو
اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص بتحصيل التخصيص مع المعرفة
وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة
وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فيصح استحالة الاضافة الى
المعرفة فلا حاجة الى قوله فيمتنع الاضافة قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
اورد عليه بان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما
ولا يخفى انه غير وارد اذ يتعين المراد بالنجم حال عدم جعله علما تحصيل للجزء علما التعين
نفسه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن
الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما فيها
فليس فيه جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه
انه وان كان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة فاذا زال التعريف
اللام الموجودة في الكلمة وافادت التعريف بطريق اخر قوله واما استعمالا
فانه ثبت في الفصيح ترك اللام ابدا والاوضح فلانه ثبت في الفصيح
من ترك اللام قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ابا منزلي سلمى سلام
عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
الاثافي والديار البلاقع قوله يرجع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن
المستخبر الذي يخبر عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار
الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع اي الخالي ومعنى ان الاثافي تمييز
الثلث فكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث غير
صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد
قطيفة واخلاق ثياب وكان من قبيل الثلث الاثافي اذا دال التمييز
على انه ليس من الاضافة الى التمييز وفي الثوب هم تعريف التمييز قوله نحو مضارع البلد

آثافي جمع

وكريم العصر فان ثلث البلد مفعول فيه للمضارع وكذا العصر مفعول فيه لكريم قلت
لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مضارع البلد وكريم العصر فيما
لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى المضي والاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعليق العامل
بالمعمول والاضافة فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معنوية
في الاضافة معنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به
وغيره مما لم يذكر سابقا وبهذا اختلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم
الفاعل او اسم المفعول الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب
خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا الا تعريفا
لا تخصيصا علم انه يجوز انها تفيد لا تعريفا او لا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا
فالاولى ان يقال انها تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى
الخ اشارة الى فائدة ذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف
بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الا المعنى اي لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد [illegible] تعريفا ولا تخصيصا فالا يقال انه ذكره
في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فالاولى الاقرب
ان يقال انه قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على
قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص في المضاف فصرح بقوله
في اللفظ [illegible] لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم كما في اصل القائم
غلامه لا يخفى عليك ان هذا التوجيه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه وانه
لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء
حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف الضمير قوله واضعف لا موصوفا
اذا الراجع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية مثل امتناع الصفة

الصفة الى الموصوف لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم للاضافة الصفة
بدل [illegible] فالمرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه
الصفة محل رفع قوله والمراد ان المشار اليه ثمة الخ قيل لا يخفى ان هذه العبارة
انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت الجميع
بها ما ذكره اولا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف
يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف
والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف
والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص وتعريف
وفيه بما هو الاحق بالاعتبار قوله من جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال
من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب
زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لشاركه في الامتناع
ولو لم تفد التخفيف لشاركه في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا قيل لان افادة التخفيف مذكورة صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف
والتخصيص وتقديم المتفرع على المقترح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا
ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال
مرعي بنا على المصنف قوله واما ما وقع في شعر الاعشى الاعشى اسم لخمسة عشر
شاعرا والحسنة قبائل وتفصيله في القاموس قوله وضعف الاولى ان يكون
من التضعيف بمعنى ضعف الفصيح فلم يكن موثوقا فالمستدل به ولا يتوجه
مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب
زيد متفق عليه بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان
يرد بقول الاعشى ولا ثبوت للمصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار
الى ضعف الوجه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولعوله وصف الواهب
المائة الهجان [illegible] احتمال [illegible] من تتمة الاستدلال على قوله لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ وكذا نظايره ما عرفه بتامل منتج قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل
فيه ضعف لان مدار الاستدلال على ان النقل الموثوق به الجر ولولاه لاحتمل

الا انه الحق النصب على المفعولية فلا يحتاج الا دعوى نصب العبد حملا على المحل
يستوى فيه الجمع والواحد فقيل اى هو مشترك فيهما كالفلك قوله ومن قبيل الثلاثة
الاثواب وح يكون وجه اخر لضعف البيت قوله وعبدا اى راغبا فى اقتناء
العبد اى الانه تريد مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحديثات
النتائج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل
هذا العبد قوله واما المائة فاسم عطف على قوله اما المائة توهم بعض شرح
قوله خلافا للفراء قوله لا انتفاء التخفيف اما الاول فلانه توهم بعض شراح اللب وال التنوين بالالام
لا يكفى فى الاثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء الحذف من
المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه
وانما قال على الوجه المختار تحرزا عن الجر بالمحل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالجر
لكان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن بما انه مع الجر احسن
لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق
من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم
اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار فى الحسن الوجه وجه ان
الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو منهى عنه فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى
ما فى قوله على الوجه المختار فى الحسن الوجه من الحسن قوله فيمن قال اى فى قول من قال جعله
بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال
لا بين القائلين والاظهر ان فى بمعنى عند اى عند من قال قوله يعنى سيبويه
واتباعه هكذا فى بعض الشروح والمشهور انهم لم يقل الا بالمفعولية وفى الرضى ان القائل
بالاضافة الزمانى والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى قوله فانه لا يحتاج جوازه الى نقل
اشار الى فايدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على
الضاربك من وجا ضرو هو منع كونه معنا فى قوله يحمل عليه حمل ضاربك
فانه فاعل المفعول الخ كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاحتاج الى التاويل ولا يخفى
ما قبل الان فانه مشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون معقولا للقائل انه انما جاز
عنده من قال كذا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ قيل نقضه عليه انه لو لم يحملوا

لو لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب
زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك ولما انتفى
هذا الاشتباه بعدم التامل الموروث للاشتباه والانكشف نسبته مثل على الفضلا
المختارين لما ان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف الى الضاربك
وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف ولكن يشاركه فى تخفيف المضاف
اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويتضح من هذا انه يمكن
حمل الضاربك على المختار فى الحسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف
اليه بالاضافة فى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل
الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شئ بل تبدل المنفصل بالمتصل فالحق
بالتخفيف بالحذف قوله من غير احتياج حذف شئ منها متعلق بقوله لم
يحل لا بقوله معنا فا يظهر بالتامل الصادق قوله لان لكل من جنسى التركيب
الوصفى والاضافى معنى خاصا لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان لكل
من جنسى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى خاص وقد قام جنسه
الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام جنسه تركيب الفاعل مع المعمول
قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوقا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فى ان المراد منه الوقت
الجامع فخرج الذات المعتبرة فى الجامع من حال الابهام الى نوع تعيين
فيكون من قبيل اضافة احد المثالين ومما يقضى منه العجب ويعرف به
نقصان النظر وان كان المنتخب ما كتب فى هذا المقام من هو جامع بين
العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا فى سائر الامثلة وتكون تلك الاضافات
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر ونقل الكرسية وجانب اليمين قوله
بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة
فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحب الحمقاء فى الصحاح الحبة واحدة
الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هنا

وانما وصفوها بالجون لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام قوله
ومثل حجر وقطيفة كتب في الحاشية جو وريشه اركهنكي وفرد سودكي
قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف
فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكورا او مقدر ووجه
صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف
فلم يطلب موصوفا قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين
وتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمماثلة في الخصوص
ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا او الاخص الاوضح ولا يضاف
احد المترادفين او المتباينين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه
بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص من حيث انه اخص الى الاعم وكانه
اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين
الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والجثة في الصحاح والقاموس
والجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان قوله فيكون ذكر الاسم
واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة
بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا
تخفيف فيها اذ حذف المضاف اليه اخف قوله بخلاف اضافة
العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل
ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء
بل اخص بالاضافة قوله فانه اي المضاف فيهما يختص بالاختصاص التوضيح
او نحوه والبيان بقوله سواء الخ قوله واما اذا كان الخصوص فيهما اخفاه
بين الخفا محمه عين الاشيء ونفس الاشيء والحق ان ما جاء من الشيء ليست
لغير الموجود في الخارج كما هو في اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه
فمن عاني الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة والنفي اعم بلا

بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفا ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة
الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد من الطبيعة والطبيعة
بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن
الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي فعلى كلا التقديرين يكون
العين اعم قوله ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
الواو دلالة خفي هذا الحكم بل كان هذا الكلام ستره على قوله وشرطه تجريد المضاف عن
التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثم تاخر الى هنا قوله فاجاب
عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني
سعيد كرز فكانك قلت جاءني ما يدل هذا اللفظ عليه ومن هنا انه لاسعيد
مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تشكيله العلم ان يراد به المسمى لا مطلق المدلول
فتاويل سعيد كرز مسمى سعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون
اللفظ وبالاول السعيد المسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة
المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله لم يقولوا كرز سعيد لان مقصودهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح ينبغي جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لا
انه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح ينبغي ان يكون المدلول باجتماعه
مع الاخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح الا ان جال
سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاصح ولا مانع من حيث القياس
وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس
الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر واخر غير منسوب
صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لسعيد لا من معنى الحاذق لا من معنى
اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين وانما لم يقيد
بيان المبني بهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلف في ان ايهما
الاصل في تقسيم مقنوصه اشعارا باعتبار ان الاصل الفتحة لكن قوله
وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها

لاستقلاله في حكم الابتداء بها قوله لئلا تكون يا المتكلم الا بعد كلمة حركة الكسرة
فلما تعذر التزم اليا التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى يا المتكلم
لو كان الغرض تمثيل التمثيل كان الظاهر ان يقال لا اذا اضيف ولو كان
تنبيها للطالب اذا اجرا ينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يحمل
جزا لا اذا وكذا قوله مثل مسلموي اذا اضيف الى يا المتكلم قلبت واوه يا
قوله وكسر ما قبلها لانه لما انقلبت يا لكنه يوجب بقا الضمة قبلها
تغييرا قال الشيخ الرضي وذلك الايجاب فيما لم يلزم التناسب اما فيما يلزم
فيبقى الضمة كما في جمع الوى على اخلا الضمة التي للعضو لئلا يلتبس فمثل يفعل
وفتحت اليا اي يا المتكلم في العصور الثلاث لسكنين قال الشيخ الرضي
وقراة محياي ومماتي بسكون اليا عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة
لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لان الحركة التي كانت للبنا قوله واما الاسما
الستة التي هي البحث عنها بهذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا
ثبتت وان كان يا ادغمت وان كان واوا قلبت يا وادغمت
فان كان في اخر هذه الاسما الحروف الثلاثة في الاحوال الثلث اذا اضيف
الى غير يا المتكلم ففي الاضافة الى اليا يجب ان يكون على الاحكام المذكورة
في الحروف الثلاثة فاستثناها لبيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة
الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها اشبهت اسما صحيحة مع ان بعضها كالاسما
الصحيحة وهو فم وهو اخي وابي على ما اجازه المبرد وتجويز انه ينبغي ان يعوض
الحروف وفي والتعويض بالباقي عار عن الفايدة قوله فاخي وابي تقدم الاخ
على الاب لانه ابعد عن خلاف المبرد والشيخ في هذا الحكم كيف
ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد وحملا على ما ورد من ابي كما صرح به
الشارح ومنهم من قال تقدم الاخ لتقدمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه و
امه وابيه وانا اقتصر منه العجب وازداد العجب من كل عجب قوله يرد
لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر اي فقياس المبرد ان
يقول في حال النصب اباي قوله وابي مالك ذو المال زيدا قيل خطاب

خطاب للمؤنث كما في الكافية او له قدرا حلكت ذا المجاز وقد روي
فقصد ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ادرك ظل انتهى وادرك بصيغة المجهول
قوله اجاب عنه المص بان ذلك القياس الخ على انه يجوز ان يكون مخففا
بضرورة الشعر قوله وتقول رأيت امرأة قائمة حملها صفة فانه يرد ان المتبادر
من امثاله في عبارة المصنفين صفة الخطاب وخطابها انه يجئ ان الصواب
وتقولين واحترازا عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حم
زوجتي ولو قال المص يقال لكان اوضح قوله واذا قطعت قيل فيه
بحث عن جر المضاف ذكر تبويبا وتقال ترتيب العائد في الفصاحة
هكذا والو مخففا ويدوحيت ولغة في ادنى منزلة هي كسواه قوله ولم بالحركات
الثلث كان متابعة الحركات الاعرابية وتغيير افصح منه ثم الى الخبر المذكور
لتبين المرجح في مقام ترجيح الفتح قوله وذو واصل عند النحاة ذو كفلس عند
غيره كقوس قوله وكانه خص المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص
يا المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة
اليه فلما افاد والاشمل كان المناسب اداة الشمول قوله كما ابن الحاجب كتب
في حاشية الكافية ابن الحاجب في الكافية انتهى وهو اهم بحسب الامثال بخلاف
التابع فانه اهم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعل الوصفية
يجمع على فواعل ويصح تابعة الاسم التابع لانه لو كان جمع تابعة لقال كل
تابعة باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع
قوله المراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم الى حقيقة او حكما فلا يشمل الجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على
ما له اعراب قوله فلا ينتقض حدها بخروج ان ان وضرب ضرب
يعني في مثل ضربت زيدا لاني مزيد ضرب ضرب فافهم والا احتاج الى
تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المص
فيما بعده يجري في التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها واراد جعل التاكيد كالمعطوف
اعم من التابع لها بهذا حين جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد

على التوابع من الثالث فصاعدا ولذا فقط يقال جعل الثاني بمعنى المتأخر
واعتباره وابتنائه في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية
في المرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة في الذكر و
اول كلامه ناظر الى الرد الاول واخره الى الثاني وبعد تقرير بان
المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم ممن قال
يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر
بحسب الرتبة فقط فتأمل ولا يذهب عليك ان المصنف يقول كل ثان
باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب
اوله ونحن نقول المراد الثاني باعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث
والرابع في الذكر لان كلا منهما ثان في الاعراب قوله اي بجنس
اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري
على الكلمتين قوله ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
الخ لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم
او للتأكيد فان المقصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وثانيا بل الى المتبوع
وذكر التابع للمدح او التأكيد وكذا الامر في التأكيد وعطف البيان
وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت جزءا جزءا فان الجزء الثاني
باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة والمجموع ليس
ببارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء لسبقه الاعراب من غير تأخر
عن الاخر بالرتبة ومن قال باعراب سابقه احترز لانه ليس باعراب
سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظاهر كلام
فعدل الى الكلام لا يتجاوزه فهو على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس
اعراب سابقه يجعل الاعراب ما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله
مقابلا له قوله ليشمل التوابع الى موضوعات كانت هذه الامور
او مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرف قوله
اعلم ان الاعراب الى الاحسن ان التعريف هنا للتابع

للتابع في الاعراب وما لم يكن شغلا للتابع حركة المنادى وتابع حركة
اسم لا لنقص لهما في محلهما ولم يرض باحالتهما الى هذا الكتاب قوله ثم ان لفظة
كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس و
بالجنس لا الافراد وبالافراد والبعضه لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر
كل ينافي صحة الحمل فاحفظه من سوانح الزمان قوله فالحد وبالحقيقة التابع
لافراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس هو فاعل على وزان
المرفوعات ونظائره وبتقدير هذا باب التوابع والمعرف
هو المحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع
ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل بمعنى
لفظ كل بمعنى زائدا يشير بزيادته الى كون التعريف للافراد قوله والظاهر
انحصار الحد ودفع هذا التكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ وافي
من اساليب ودقائق التراكيب العربية بل مما يلقيه الدهر عن وجه الماء
الصافي لا انه حل من الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه اشد
متابعة ولانه استعمل الادوات فائدة كما سيجيء قوله يدل على معنى في متبوعه
اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه
فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح
فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة
اعتبارية يحصل بحسب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق
حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة و
خلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور حسن وهو يدل
على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان قال
حسن وان دل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا
الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه
مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله اي
يدل بهيئته تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك

جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد عمرو وجاء القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف
لان دلالة عمرو وجاءني القوم كلهم على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه
مع متبوعه زيد بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره
في بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة بجعل مطلقا صفة لدلالة ولا
تساعده العبارة لانه يجب تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد
بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا يدل في الدلالة على معناه من التاء
قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
هي بخصوص موادها وذلك في جاءني القوم كلهم باجل لان تركيب
التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول فيه
منه علم بتقرير الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته ازدياد الوضوح
بين النعت والاخر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يبين ليس الوضوح من
الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه
وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما هي وظيفة بيانية لو كان الوضوح بيانا
المراد بها التي يجب ان يقصد المتكلم بالتركيب زائدة على اصل
المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي
فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في
المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقليل
ما قبلها والتعليل بالعلة كما يستفاد من حرف التقليل قوله وما كان غالب
مواد الصفة هذا حاصل كلام المحقق في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور
النحاة اشترطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف
سيبويه مررت برجل اسد دون جاءني زيد اسدا حالا واعترض
على الفرق وهو منع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما
دون الاخر قوله ولم يكن بهذا مرتبا عطف الجملتين على جملتي لا اي
وما لم يكن الخ وفي صحته نظر والاظهر ان تركت ما في قوله لم يكن من
سهو الناسخ قوله ردوه بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق

الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء
الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا
لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق الا بكونه
مشتقا او بجعله الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله في صحة
وقوعه صفة عدم الفرق بعد منع صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان
المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
بحيث في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا
وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يتم وجوده على شيء ويقصد به
هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في
العقل بحيث من وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار
الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقييد بالدلالة
حتى يتوجه انه لا حاجة الى التقييد بالذي لا يساعده قاعدة التقدير
وبهذا تبين ان جعل الوضع متحيزا من باب الاحكام في الكلام انما هو قوله
في المتبوع فالاولى تبديله بمعنى لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون
للمتبوع فان بعضا يوضع لغرض المعنى نحو ما في مبتدأ او خبر او حال
او موصوف الى غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل كامل
في الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس اذا اضيف اي الى لفظ
موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقته دل عليه في لفظ موصوفه
فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا بل ورد عليه انه ليس في هذا
التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة
من جانب اي رجل فالاولى ان يقال في مثل مررت بصاحب
اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع
الاخر التي لا تدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله وتوصف
النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي اللام يقصد به الى معهود كما في قوله

ولقائل اعتراض على الملخص بيني واشار الى وجه تخصيص للجملة بالنكرة بقوله يعني في حكم النكرة ووجه
نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة
فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين
موصوفه عنده الى المخاطب بها لوقوع النسبة ولذا قيل الاخبار قبل العلم
بها اوصاف الا ان يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة
مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها وقوله الا لنوع
اشارة الى ان تخصيص النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم
يحترز عنها لانه لا يوصف بالجمل الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة
المتن غير واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فقيد
التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي
لها محل من الاعراب في تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور وتحصل
ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية
في درجة الاعتبار لاحتياجها الى التاويل البعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال
التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو بحيث
تحقيق متعلق الصفة ومقول له قوله اي مقول في حقه اضربه فان قلت
هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه بالاشارة
مما قال ورجح الاستنباط قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص من الوصف
بالانشائي بالجمل الطلبية فلا يقال رجل اضربه ولو كان المبنى على التاويل الذي
تذكره لجاز استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه
بالطلبية المحكية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه فظاهره انه تاويل للقول المحذوف
بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قبل ذلك ولا حاجة
اليه لانه لا اختصاص بالجمل الطلبية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا
ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه
لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق لانه يؤمر
بان يفعل لاجله فتامل قوله واذا لم يكن في الجملة الضمير الرابط لكونها اجنبية اي

اي في بادي النظر فالتزام الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة
لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان
توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هناك مظنة
ما يتعلق بما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة
في رابطة الخبر وبما حققناه اندفع ما قيل من انه في الملازمة منافاة لجواز
حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف
سواء كان مفردا او جملة وكما عد فهذا اخر البحث عن بيانه لكونه جملة في قوله
يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو
تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس
الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف
بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته
فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال
قوله اي بحال قائم به قوله بمعنى بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه الخ
لا اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
وليس حال المتعلق صفة في المتبوع اقول قوله بحال متعلقه بما ذكره ويندفع انه لا يكون
النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو ما قول به اركاب من يجب
بحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة
كالوصف بحال الموصوف بل بدونها لا يكون جاءني رجل يحسن غلامه
وصفا بحال المتعلق فالاولى ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا
ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري
حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا
بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والتانيث يختلف الا اذا كان مصدرا فانه يستوي
فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل

رق

بين فانه موحد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف
اليه او مفعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل
جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من بعض
الاقلام فاذ تأملنا اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف
الجاري فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل في الفعل
موحد كما انه والالف التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير فيها مستكن و
اما ان تثنيتها باعتبار التثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الحق انها
للموصوف كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة
في موضع وتوجب لتثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان
الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا بحال الموصوف
في تمشيه البواقي اليعنه انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في
رجلان يضربان لا يتبع الرجلين بل الحق ان ضمير الفاعل فيه صيغة التثنية
الا ان يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت
صفة ما ول بما هو مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل
وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة
غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع
قوله ولحوق علامتي الجمع الحاق كالحوق تاء التأنيث الاسم قوله ويجوز زيد حسن و
لا ضعف قعود غلمانه لانه لا يتجه بركت على كونه كالفعل في عدم لحاق
علامة التثنية ويجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باجرة ولو لم يكن كالفعل
لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه قوله
اجتمع فيه الجمع الاول بركت هو الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه
ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر
اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ الاول ويجعل
الجملة هو وجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اعراض احوال المسند
انه كثيرا ما يطلق الفعل على مثل هو ضمير المتصل قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح

التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد
وقد تبين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم
حاجة الى التوضيح ليس في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير
والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد
المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليهما ضمير الغائب
واجاز الكسائي وضعه مستكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمله الجمهور ومثله على البدل ويمكن ان يقال هو من هذا النوع فهو فيه
تبع اسم ظاهر كما لو جعل الضمير على تنازل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
او رد وفيه ان الضمير الراجع الى المفهوم المشتق فيه معنى الوصف ويمكن
ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية
فلا عبرة به وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اخص
او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصفه بغيره ففيه ان الشارح
لم يترك هذا الاولى بل وضعه نقل عنه في الحاشية الاشارة الى هذا الوجه
ولكن نقول يمتنع ضمير الغائب لدلالته على اتحاد مع المرجع ووضع الصفة
لدلالته على اتحاد بالموصوف فلم يجتمعا ثم المعرف باللام و[illegible]
بغير المضاف لا المعرفة ولم يتعرض له لانه يجيء بعد والمنادى والقياس
ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وضعه دون ضمير المخاطب يدل
على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام
الاسم والموصول اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف
الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال المراد عدم
خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه وانما
ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام فوجه ان يقال الا قصر الاوضح ح لم يوصف
ذو اللام الا بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول الجنسي
فيتكلف بان المراد بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الوشي او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لوفقه المماثلة في

الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى المثل بلا واسطة على مذهب
سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه ثم قال انه انقض تمسك بجواز وصف المضاف
الى المضمر دونه وعلى هذا اشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف
منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص الاعرف
لكنه اعرف من المعرف باللام قوله ان باب اسم الاشارة بذي
اللام يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف
اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا
وبهذا الذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا
في قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة الا ان يراد
بهذا اسم الاشارة فتدبر قوله مع ان القياس يقتضي جواز وصف الخ
وبشمول من بهما الاشارة وما يضاف الى مثله قوله بل رجل بل رجل معرف
بالعلم قوله اي يقصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية
ليشمل غلام زيد وعمرو جائني فيشكل التعريف بجائني زيد الفاضل والعاقل
لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف في قولهم انواعه
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة
البعضية لان جعل المجموع جزءا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود
بهذه النسبة قوله فقولنا بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف
بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن تعمد نسبة الى
شيء او نسبة شيء اليه وفي جزء المفهوم من المقصود احتمال لان اي
المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود نفسه قوله فقولنا مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم ينسب اليها شيء

شيء ولا عن الاشيء الا لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد
ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل
فاعرف المقصد والاصل قوله واجب الخ ثم هذا المعنى في كون العطف
مقصودا بالنسبة متوجه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا
جائني زيد وحماره وبين قولنا جاء زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم
التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم قوله وتمام الحد بما ذكره جمعا
ومنعا فزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله بتوسط الخ وعاني بيان
حكم التعريف للمعطوف بعد تمام تعريفه اذا اريد به التوسط في
اللفظ كما هو المتبادر ويحتمل بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله
ولم يكتف لعدم الاشتغال بنكات منها قصد زيادة التوضيح و
منها بيان انا نقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف
العشرة فيطول واما ان يحيل فيتم معرفة المعطوف موقوفة الى
وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ذكره فيمكن منع كون
المعطوف على الصفة نعتا نحو بانفسهم كيف ولو كان كذلك لاتى
الرفع مرتين فاما ان يوثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فاما ان يوجد
فيكون اثر المقتضيين او اما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به
احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين
الابدال نحو قطع زيد يده او رجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق
عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري فيحمل عليه ان المراد
بتوسطا احد حروف العشرة توسط احدها بنفسه كما سيجيء
والواو للتاكيد اللصوق لما في العشرة بالمعاني التي سيجيء قلت لا كلام
في جوازه وقيل ثم بين المؤكد فيتنقض التعريف به قوله ونقل عن
المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل
المعطوف على الصفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله
صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله بنفسه فان تخلت

للتاكيد مقام هو داع اذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف
على الضمير المنفصل قلت يعدل ثم عطف المؤكد على المؤكد الى عطف
الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بالمنفصل
محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال
فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه
لان الداعي الى الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه مطرد الباب
والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل المنفصل الضمير للعطف
لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل فكان يلزم ان يكون هذا العطف
ايضا تاكيدا فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون
المعطوف مؤكدا لما ذكرت قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل ام بطول الكلام بالمنفصل وقوله
محسن للاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حين التاخير يتعين التاكيد فاذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول
الكلام طولا اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جوز العطف
على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف و
المعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين مبني على ان المسئلة
خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة المذهب جواز
الترك وما سبق في بحث المفعول معه انه اذا لم يجز العطف تعين النصب
مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل
الاسمي الا اذا لم يلتبس انه لا معنى له واذا جلب لهذا الغرض كبين فانه
لا تتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قلت قرينة دالة على المقصود قوله و
المجرور لا ينفصل عن جاره وينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله الاية و
بقولهم غضبت من غير ما جرم قوله بدليل نحو قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى متعدد وهذا انما يصح لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف

العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع استعمال مثل بين زيد وبين
عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة تحاشي العطف
على الضمير قوله مستدلين بالاشعار الخ فيه اشعار بضعف استدلالهم
لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهو
قراءة حمزة تساءلون به والارحام والجواب بحمل قراءة الارحام قسما قوله
جاءني كلهم الخ فيه انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز اعجبني جمالك
لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاء والكلهم زيدا واعجبني جمالك زيد قوله
وقوى الظاهر ويتقوى من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله الاولى
ان يقول بالنظر الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم
وعمرو فهو في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدا
واجب التعريف محصورا فيه القيام لضمير الفصل اعلم ان قوله وكذا
المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون
من تتمة المسئلة وكلام الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه
على الاول يكون اعتبارا امر في عبارة المتن لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم
ان الشارح قد ارتكب طي التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا احتياج
اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل
ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله
يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه معطوفا النصب فكذا المعطوف
وفي زيادة والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل
ثم كلاميا تاكيد المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة
له بالنظر الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او بالحرف
فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه تامل لان العامل وخلاصته
لو قابلية الاعراب كذلك قوله واما كل رب شاة وسخلتها فتقديم
المتكلم لقصد عدم التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة

وقوله او يحمل على نكارة رب الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة
المذكورة بعينها فهو بمنزلة رب سخلة لا بمنزلة بهذه الشاة والظاهر ان يراد
بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق
لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وبهذا الشذوذ في حمل الضمير على
النكارة مع السبق المرجح واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ
عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل
اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع
ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير
اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان
ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة
لعله عديلا فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاول
ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ
بعض شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا التقدير
التنكير ولا يجعل عديلا له فتأمل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدأ هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون المرفوع لكونه
مبتدأ رافعا لفاعل هو عمرو لان الصفة اذا طابقت موصوفها جاز الامران
قوله ولما كان لقائل ان يقول بهذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون
قول المص وانما جاز جوابا للمنع بعدم جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقائم ولا
ذاهب عمرو وسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وانما جاز الذي الخ يحصل الجواب بهذا السؤال ثلاث احتمالات
الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم
المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد
فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية

السببية تفيد معنى في الجملة الثانية والربط لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان
التعقب بسبب طيرانه واما قوله فيكن جوابا اخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك
ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء
للسببية ولا استفادة ما هو رابط للجملة الثانية بما يربط به المعطوف عليه
بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب كما يجعل الفاء السببية
الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويتعقب زيد غضب
طيرانه قوله الضمير راجع الى طيرانه اي يعقب بسبب طيرانه قوله اي اذا وقع
العطف يعني اذا عطف مسند الى ضمير مصدره من قبيل جعل بين العمر والنمروان
وقوله على عالمين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على
عالمين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي الكتاب ابعد منه ولكن
مع اكثر ان رجعن فلا يشتبه ان تجاوز عنه قوله مختلفين اي غير متحدين
ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يصح ان يقتضي منه العجب والاولى ان لا
يتكلم بمثل هذا وجه والوجه انه توزيع فلان الوصف قد يكون لبيان المقصود
بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس منه قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عالمين بمختلفين للتصريح
بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب والكرم زيد عمرا او بكر خالدا
فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب والكرم على ما نقل عن المص انه
على تقدير كون العاملين يجوز العطف عليهما على معمولي عاملين غير مختلفين بل
متحدين في العمل قوله الا ترى ان تحسبين امر الخ تحسبين وقع بين مفعوليه
فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين
لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف ونار
توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو
هنا لازم لعدم جواز حذف النائب المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظ
جائزا لكنه لم يكثر كثرة الجمهور بحسب الحقيقة ودفع لما ذكره الفاضل الهندي
ان في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف ترتب على وقوع العطف

كما يدل عليه اذ والمنفي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف
بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف
بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتيب على الارادة ويرد بان عدم الجواز
لا يثبت من الارادة بل يثبت ان اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز على الجزاء
اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف عاملين مختلفين فليجتنب عنه
لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف على خلاف الفراء اجاز في جميع
المواد وبحث الجمهور رده فلا يتجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء
بيان للمخالفة قبل تمام الكلام لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق
بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه يفيد
السياق اتفاقا عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم
الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز بمخالفة الفراء في جميع
الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند
سيبويه مطلقا والجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب
او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق بنقل المصنف ونقل المسألة كذا
اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل
بين العاطف والمعمول المجرور فالفراء والاخفش وسيبويه بالمنع مطلقا و
المتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور على المعطوف والمعطوف عليه
فعلى هذا خصوص المثال المستثنى من المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظ
قوله التاكيد جا بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف
فكان احق بالاتصال بالعطف قيل يرد في التاكيد اللفظي حرف العطف
نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو ولا تحسبن الذين هم
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
الا انه لكن لواحق المعطوف عرف من التوابع لكل لا يترتب التوابع ع
بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل
الخمسة قوله فثبت عنده وتحقق الظاهر فثبت وتحقق قوله اوهو

اوفي الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع الخ بنا ذلك على ان ذكر او الشمول
بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد الثاني تقرير
امر المتبوع في النسبة شائع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس كذا الشمول
حتى يغني عن ذكر الشمول لقول جاني القوم كلهم واذا اريد تعيين
العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك في الثلثة
وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلث
قوله فهذا هو النص اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو النص من
جمع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد واذ عرفت هذا
اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف الخ
فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافاد ونحو التوضيح متبوعها في بعض المواضع
ليس بالوضع لو توضيح التاكيد متبوعه لكانه النسب قوله اللفظي مختص
بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف الا في
المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه
وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك في حكم تكرير اللفظ واذن ان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا فعمد بالوفق بين ضربت
انت واجمع اكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع اكتع ومنهم من لم يتنبه لوضعه واعترض بعدم الوفق بين ضربت
انت واجمع اكتع واعلم ان من كان ان الضمير انت هو التاء وان تما د
فالتاكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في
الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل بجواز الابتداء به والوقف عليه
او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد وكان مما يجب
اتصاله باول نوع من الكلمة او باخر نوع منها كرر بتكرار عماده في السعة نحو

بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على الى تقدير يشكل باجمع ونحوه
فانه لا يجري فيه التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد
من كلها بالشمول للانواع لا بجميع الاشخاص قوله وحق نفسه وعينه وقد
يزاد التاء عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد تبع المصنف
على ترتيب الفاظ التوكيد اذا اجتمع لكن الجمهور على تقديم النفس على اجمع
والزمخشري منفرد في تقديم اجمع والمصنف تبعه قوله قيل لا معنى لهذه
الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التوكيد من
الاسماء الموثقة وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المعنى شرح حسن بسن في التاكيد
والحق ان دراج هذه الالفاظ في التاكيد بعض من المصنف وتنزيلها
منزلة الاسماء لانها موضوعات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها
في الصيانة عن الخطأ في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد
اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول وثانيهما ان تقويه الموازنة
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب
لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد
معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو
خبيث نبيث من نبث الثرى استخرجه واستغنيه عما ذكره ان مرتبا
تاكيد لفظي مع انه ليس بتكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح قدس سره
اذ ليت الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال المصنف جعل
صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى الاول فهو صفة لا
تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج
من النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله
اربعاء بيتي حيلا عاما متين لشمولها الواحد والاثنين والزيادة و

والمذكور والمؤنث قوله انفسهما يراد صيغة جمع في تثنية جمع المذكر
والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين
المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما
لفظا ومعنى فيقال انفسهما زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما
قوله باختلاف الضمير لا وجميع وعامة كذا في تسهيل ابن مالك
وعن اجمع لا ولا لانه لا يلي الا اجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد وكذا في الرضي
قوله او بجماع الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله و
اجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير
العاقل وجوز الاندلسي في العاقل غير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل
لا يصح ذكره لانه يعيب جواز جاءني الالف كلهم غير ان يراد بالاناس فقد غلب
من اصطلاح قول المص في واجزائه وبه يعبر امور متعددة افراد الكل او اجزاء قوله
يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يخفى الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي
فذكر حسا لغو وعنديه نظر لان المص حكم بصحة المفترق الحسي والفصل لازم عليه
من غير نقل عن ائمة العربية بناء على ان فائدة التاكيد بكل في المفترق حسا بدون
الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بالافتراق حسا بيوهم الافتراق في الحكم في بادئ
الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاءني زيد كله ومثله
اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة الافتراق في الزيدان حكما
وخالفهم المبرد قيل هو خلاف القياس والسماع وفي غاية الضعف نظرا لان
الافتراق حسا حسن ذكر الشارح لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي
قبل التامل في الحكم قوله اكد بكل الضمير او لا كما ذهب ودل عليه المصنف بالمثال
ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين قرأ ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع
شدة اتصال اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالجانب الى
اذ يعلم منه ان الحكم الى يشمل اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع
قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية
ترتيبها لا يتبول فتامل فيه عرف قوله البدل تابع مقصود بالنسبة

لا المتبوع بخرج من التعريف البدل المنسوب نحو جاءني زيد اخوك في العبارة
الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه اي يقصد النسبة اليه
بنسبتها الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع
اذ ليس المقصود من جاءني في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح
التعريف بان جعل بمعنى قصد نسبته بما نسب لا المتبوع وبعد فيه
نظر لان النسبة التي الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة
الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة من ضم اليه
فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع لكن الغلط
بالمتبوع سهوا او حال النسبة متوهم وتمكنه في الذهن كما في البواقي
دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه متجاوز
بما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه ولا يحصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم
ينسب المتبوع الى الشيء ولا يحصل له كثير فرق بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل
توطئة بل كان مستقلا لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وهو موجب
التوتر والتكلف في صحيح البدل وليس نسبة ما نسب اليه من عدم الفصام
مقصودة بالنسبة الى زيد فقال الظاهر ان يعقل على طبق ما ذكره في شرح التوضيح
ان ليس المقصود نسبة عدم الفصام الى زيد بنسبة الى احد في الكلام فليس
ولبس بذلك والغلط في امثال هذا المقام نسبة عن الغلط والمنع
وليس نسبة ما نسب اليه اي احد عدم الفصام مقصودة بالنسبة اي نسب
النسبة الى زيد بان يكون المقصود بالذات توهم النسبة الى زيد او بالقياس
الى زيد بان يكون مقصودا باعتبار زيد وتوهم النسبة الى زيد ولا يخفى عليك

عليك انه ينبغي الاشتمال في تعريف البدل بمثل ما سمعت في تعريف العطف من ان
معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكان قصد الى
النسبة على طريق افراغ الرخ اي بدل هو كل البدل منه لا يخفى ان المركبات
الاضافية الاربعة مع ادرست اسما الاقسام الاربعة كعبد الله علما وان
عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستقيم منه القسم الثاني
وهكذا في اخواته وهذه مسامحة شائعة في كلام المصنفين ولا يكاد يتحرز عنه
فيها ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لا دلالة
بيانا لما هو الحق في معنى الاضافة لامية والمراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف
المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
وما اجيب به عن غير ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فهو بين اذ
المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب ايضا ان بين الحرف المقدر
والمذكور فرقا فالعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة والا
لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا يحصل اما اشتمال البدل الخ
منه نحو جاءني زيد حماره فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه التسمية الكنية
عن معلق وهو جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار نسبته الى
البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل
وهذا وجه يختص معطوف بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام كاف غير معطوف دونه فقال
ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فعدم معنى ما لا يحمل وبدل الغلط اي بدل
سبب عن الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى المغلوط وجعل الاضافة اضافة
الى المبدل منه لتكون الملابسة قوية اذ هو الشائع في اضافة البدل بحكمه
جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القبيل يدفعه نظر حسنا بها
لمن هو اعلاها فضلا من التحكم النحوية وقد جعلها فنقول بدل الكل ومنها وبدل
من كل المبدل منه حيث جي به بجميع المبدل منه فهو البيانية التأكيد منه بالبيانية
الاول فنترك جميع المبين بالبيانية الاول وجي بجميعه بالبيانية الثاني فلم يبق
شيء من المتروك بلا بدل كما جي بمن التابع بدلا عن جميع ما ترك من المبدل منه

فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل
قطع زيد فقصد به يديه النسبة القطع اليه اجمالا فقيل يديه ابدا الا اليه المبين
اجمالا بالبدل المبين تفصيلا اليه بدل من اجماله فهو بدل البعض اذ جزء البدل
المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد
بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل
لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل
الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولا تعجب من تبديل كلمات
جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا تبديل لكلمات الله ولا ثبات لكلها
فيه من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الثاني بعينه مدلوله لانه اريد بالاول الثاني
غير الاول في مثل هذا المقام يؤتى بالالفاظ المتغايرة قوله معنى متحد اي
ذاتا لا ان يتحد مفهوما معا لانه يلزم اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو زيد ضربته
اياه وكثيرا ما لا يكون نحو قوله وان اختلفا مفهوما تشير الى انهما قد يتحدان
ووجه تحرير عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه
التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل
منه المفهوم في هذا المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلوله مدلول الاول
بل اراد تعيين الاول في قوله والثاني جزؤه بتفسيره والثاني مدلوله جزؤه و
ليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول كما هو الغلط
والا لزم عطفا على معمولي عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند
المص قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
زيادة حيثية في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه
بقوله بخلاف ضرب زيدا غلامه قوله بغيرهما الاول والاوضح ترك
بالملابسة والقول بانه يشبهما ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت
الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل
فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن
في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد

الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل من المتكلم بهذا التركيب عن رايت
برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان الى طلب منتظرا
لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه
نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد
او النسيان او سبق اللسان فكانه اراد ان تقصد الى البدل من حيث انه بدل
يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ما
غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ
الرضي هذا ليس الا في بدل الكل عن الكل يجب الى على بدل الكل تفننا اذا لم يشتمل
على فائدة فاتها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس
مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل فيعمل بالاطراد
ولم يخص هذا ببدل الكل كما فعل المصنف وقال في بدل البعض والاشتمال
انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه ليتخصص البدل اما بالاضافة
اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة
ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يات عند النقل مقتضى
العقل فلذا خصه قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا
المثال لتاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا
على انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد هنا اسناد الفعل
الى المنفصل مع ذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل
الى الاول مع ذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا قوله وبرأيت رجلين مخفيا
لا تخفى نقصا سوده باي وقوله ان كان نحو اي كذب يقال عجين فاوه
قوله قال الله صدق الله بعقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا
وعليه الطرف شاني مفعولي التارك اي جعلنا وبمعنى المصير شرك
جا بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني تسهيل ابن مالك وجعله بهذا المعنى
من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل
ومن لم يوفق قال اصل التارك بمعنى المعد لتضمين الترك بمعنى جعل قوله

وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد لاسم
المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبني فهذا انما يشير لو كان معرفة مبني الاصل
موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما يشبه فيما بعد
من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها يعني
لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني
فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف
الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا
لاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام اولا تحذور فيه نعم لو كان تعريف
المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني
الاصل قوله مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي لم يبين مفهوم
المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه
في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله نعم الامر اولا امر
عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرها وهو الاشارة
الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها
مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء
وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم وجود العامل لا غير مركب التركيب ولا اتفاقا
في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال
انه ليس للنك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن التوفيق فان قلت يخرج
من التعريف غاق صوت الغراب قلت لا لان الاصوات ليست من الاسم المبني
لانها الفاظ موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما
ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله لا يتأتى التقديم ما مفهومه
وجودي لشيء فيه ونقول التركيب في المعرب مقتضي للاعراب والمناسبة
مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المركب مقتضية للبناء في حال
التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد

عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد
بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام
فيه بالمناسبة اكثر تأمل قوله بحث حركات او اخره لا من حيث نفسها
فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا
لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو ولا رجلين على
الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركة
البنائية لا يعبر عنها الخ تنبيه على ان المراد بالالقاب ما يعبر عن شيء جاء على
الالقاب لا اسم العلم كما هو مصطلح الفصاحة وان التعبير بها عنها لا يختص [illegible]
لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها قوله وحكمه حصر
ان يوخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان قبره جعل التعريفا للمبني فيه على انه حكمه
الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول
هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه
واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف
العوامل قوله وبعض الظروف انما قال وبعض الظروف ولم يقل بعض
الموصولات مع ان اي معربة وحدها الفقها ولئلا يتوهم انه على مذهب من
جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات على
قسمين قسم مبني الجزئين كخمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك فيبل ينبغي ان
يقول وبعض الكنايات ليعينه ليخرج ثلاث وثلاثة قوله وهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بالثلاثية
والاستفهامية والصفة والتامة ونحوها مما سوى الموصولة لان المراد
بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
موصولا كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بافعال التي ليست بمعنى الامر لان
المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه
لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية

لان المركب بتمامه

ولا ينتقض حده بالمركب ولا ينتقض و غير مع ما و ان وان لا دخول لها هكذا في بعض
الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضماير
لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة
لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا اسقط
ما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين
وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في
متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا
المتكلم والمخاطب بهذا اولى مشكم لا زيدكم وعلى التوجيهين لا بد من
حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات
للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله
ويخرج بهذا القيد لفظ الخ اي بقيد الوضع يكون لاحد الامور الثلثة فانه
افرد القيد ولم يرد ان الوضع لهما اخراجها فقط لانه يخرج
جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان
ظاهر والنقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة وجهها مع
انهما داخلان في الثالث ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا
فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا
القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب الا ان الكل مظاهر واما الاول فامر
المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب
الان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب
يتوجه اليه الخطاب بلفظ الخطاب بخلاف انت فالاخصر الاوضح
ان يقال من حيث انه مخاطب بالخطاب بهذا ومنهم من قال ويخرج الخ
متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجه بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج
زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا قرينة بلام ينه

بلام ينه كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الا قول الحاكي عن نفسه في تقييد
المتكلم واياك وان يحمل كلام الشارح على ما ذكره بهذا القائل تنبه
ان القائل من تلامذته فلعله سمع منه لا شهادة البينة لا صدق ونقل
اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل
التقدم رتبة واحدا في التقدم لفظا لكن تقديرا لانه انسب
بمذهب من الاقسام ثم يخرجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا
فجعل تقديم الحكمة ما يقبل بالبيان قوله من حيث المعنى لا من حيث
وان خلا اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ باستعماله والا يعني اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا
قوله فكانه متقدم من حيث المعنى لان كلا لفظا العدل متقدم من اجل المعنى
وتقدير فيضمر كانه لفظ العدل ونحوه من حيث المعنى تفصيل والا فينبغي
ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر
فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان لا البعيد الحصر كما لا يخفى ولو
كان راجعا الى علمه الحق كما قرر الانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره تعتد بكا
وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصد الخ والضمير الراجع الى المقدم
الحكم فقد يكون للتعظيم بل للاختصار من الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما
في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح
والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله
الاول ضربت وضربت فالاولى ان يقول ضربت واضرب اضربنا
وبضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيانه
الضماير المتصلة بانها دايرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم يفته
المثنى والمستقبل ومجرورها لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا
وقد يكون مفعولا وتحرز على هذا القسم الاول عند طائفة فلا يحصل قوله المنتهى
اولها بدل من المستتر في المنتهين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة
الى للاسقاط لا للداخل الحكم فلا يلزم تقدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانا عبد الله المتكلم

والعرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يرتقون الى اسلوب
الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميري المتكلم
الواحد قوله وهو ان اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارح
اللباب اي اجماعا من البصريين والا فالكوفيون جعلوا الضمير انت
بكماله وباقي الكوفيين هو الا ان التا بتصاريفه وان عمادا قوله ووضعوا
المتكلم لفظين يدلان على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق
انه مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا
دلالته على الكثير من ستة معان لانه يدل على المثنى المذكر والجمع المذكر ايضا
بخلاف ضمير المثنى قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال
من فاعل يستتر او من المبتدا والتا للتانيث اي طائفة خاصة وفي
المهذب التا للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا
والجملة معترضة بهذا او لك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا
قوله كما يحذف من اخر الكلمة المشهورة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر
هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة
لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام
ظاهر والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق
فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التحقيق والتوفيق قوله اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل
حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر الا في بيان وجود المرفوع المتصل فيحتاج
الى تقييد الامر الغائب بهذا القيد وقس عليه نظايره قوله مطلقا سواء
كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي المهذب
واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الاصح غيره الا الواحد او فوقه
الواحد لانه احضر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على
اللفظ المخصوص والجمع على ما فوق الاثنين فالصحيح اي ليس في الصحيح مثنى
او مجموعا والا فوق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده احدهم البعض وهذا يرشدك

يرشدك الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اذ زمان مطلقا والا منصوبا
بفعل يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حالا
من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقول مطلقة
ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان الضمير مفردا او غيره لا سواء كان الصفة
والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة
لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كان اسم الفاعل بل ظرف اي زمانا مطلقا سواء كان زمان
كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره
فقوله سواء كانت الخ بيان المطلق بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت
ضمايرا لا تتغير الصوت بما تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فيها اي
الالف والواو في الصفة حروف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع
قوله لاجل شبهه على ان اللام في قوله لا التقدير المتصل للتعليل لا الوقت لانه
علم في التعليل فيتجه الكف لا يبعد عنه وفيه توبيخ لمن جوزها هاهنا على
السواء قوله وذلك اي تقدير المتصل بالتقديم قبيل تفصيل قاصر لانه لم يشمل
اياه انتم وفاعل على المصدر نحو اقول قائم انتم واخل في التفصيل نوعين من نوع الالتباس
اذ لو اتصل لو يعلم انه الى خطاب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني
اذا التبس بالمفعول الاول لانه لا اتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد اما فانه يجب
عند الالتباس ويحسن عند عدم الالتباس ولا يجب يشهد به شرح المفتاح واما تمثيل الشارح
لوجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع
لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح لفظه
بالفعل لا ينتج نقضه بما قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد
حذف عامله وحده اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته
فانه في تقدير ضربت زيدا لم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او
هو فانه والضمير مرفوع لا يقابل الاول غير مجرورا ومنصوبا لئلا ينتقض بنحو
انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل الا انا نقول المراد بالمرفوع ما هو

ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او يكون اي كون الضمير مسندا اليه الى قلت
الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال
او يكون صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لدخول الفاعل المنيم عنه فان قلت لا حاجة
الى قوله او يكون صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل
فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا لبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوله لاختيار
التفصيل لا بالالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له يجب
فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظا
الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة
لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن
ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه جعل محل الظا
فكان لا يتصل الظاهر يتصل المضمر ولا يخفى عليك ان مقتضى لا يحصل جواب ما مر
قوله انما قال من هي له دون ما هي له لانه لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من
النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلا اصلا في جريان الصفة عليهم
ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احتراز عما اذا مشا وباكره اعطانا اباه قال سيبويه
ان كانا غائبين جاز الاتصال مع ان لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين
لم يجز خلافا للمبرد وقياسا على الغائب قوله والمتصل عن تقديم احد المتكلمين
من غير مرجح قبل مرجح الاول في ضربته اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه
بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقديم بلا مرجح في بادي الراي والترجيح
بما ذكر محوج الى ضرب من التاويل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم ينقل
حكى الاتصال بل العلم انه حكاية عن النحاة لان العرب وحكاية سيبويه عن النحاة
دون العرب مع كمال تبعه ولسبل على ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم
يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسنه المبرد ومذهب النحاة
قوله وان جئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت
الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول ولم يقل من رعاية العارض من اشارة الى جهتي الاولوية

الاولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما بذكر المشابهة
بالمفعول الى ترجيح الجزء لان الجزئية حقيقة والمفعولية تشبيهية قوله والاخر
لولاك الخ لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم
انه يجب استعمالهما معا ولما وقع هذا الوهم جمعهما في قوله وجا لولاك و
عساك الى اخرهما لعدم خوف الالتباس المقصود بغيره قوله لكن غير
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في
التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج
ضمير المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله
في حكم حرف الجر وحملوا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك
لما كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه
متاخرا لان التاويل في المتاخر تاويل في الحاجة قوله ونون الوقاية
مع الياء لازمة لنون الوقاية مبتدا مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله
وانت مع النون الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله وعكسها لعل
جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او
قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله لنفي اخر
الماضي عن الكسرة المختصة باللام التي هي اخت الجر وهي كسرة يكون في اخر
الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع انها
الحرف بعينها يجب ان يصان عن اخت الكسرة والجر لانها لكونها
على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال
لتبقى الماضي عن الكسرة الخ لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله
لهذا سميت نون الوقاية ازيد من هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية
تامل بخلاف كسرة ضربني لانها في الوسط كما لا [illegible] امتنع
بالضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب
بعد الياء المتاخرة عنه قوله بخلاف كسرة لم يكن الذي [illegible] كونه واو

قيل الحق لو وضع لا يخفى ان الوصف مشترك بينه وبين ما قبل الثا
وانه يقوى ما نقلنا للاخفال الاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون
حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين قوله وليت للتمني وليت
ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اعتبار
الى ليت ولعل مستثناة عنها قوله تحرز عن اجتماع النونات ولو
حملا الى اخواتها او لحمل لعل على لعلها قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها
المتبادر ولانه الاولى [illegible] ذكر توطئة لقوله وبعدها وهما وان لم يكونا
بعد العوامل مبتدا وخبر لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان
المبتدا والخبر كليهما مشتقان [illegible] بحسب الصفات ما قصد بهما بهو مهما
حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رايت بهذا الشاب شيخا به
وصبيا ولانه تعلق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز لمن ثبت
اي كونه ما نحن فيه حقيقة فيكون هذا التركيب حقيقة فقط والقول بانه
من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز
قوله مطابق للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر لكونه في التعبير فلا يصح كونه
ضمير المرفوعات [illegible] فصلا على تقدير كونه المرفوعات
مبتدا [illegible] بينه وعود انه مطابق الخبر فقد يسمى قوله ولم يقل ضمير مرفوع
لما فيه الاختلاف [illegible] الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد
كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما سنعرف وعلى اقوال صيغة ضمير مرفوع [illegible]
انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وان اختلفا فاختاره للتنبيه
على رجحانه عنده قوله يسمى بهذا المرفوع فصلا الاولى تسمى صيغة بهذا المرفوع
فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط للفصل
اشارة الى ان تسمية الفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك
لان اللام المقدرة بعدها ان لام كي ومعناها السببية ما قبلها لما بعدها و
السبب للفصل بين كون الخبر نعتا هو التوسط لا التسمية قوله لان

لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف
واما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل في المبتدا والخبر النكرة حمل عليه ما يحتج اليه
من المبتدا والخبر النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل
اذا فعل كذا او فعلا مضارعا خلافا للزجاج متمسكا بقوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ او تاكيدا كما في انه هو اضحك
وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند
الاخص قوله اقتصر على مثال افعل من اقول اقتصر لان الدخول في جميع الاستفهام
عن الفصل لكن الاستفهام فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض
العرب يجعله مبتدأ اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لو كان
معنى الجعل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه
كما هو الظاهر انه يجعل حالا لاستعمال افراد المبتدا فلا يحتاج الى هذا التوجيه
لان جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء
وجه الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالجزئية لشبهه فيما سبق قوله وتقدم
قبل الجملة اي الجزئية الاسمية والفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا
والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما
من غير سبق مرجع يقتضي صيغة التقدم اي لكونها هناك متقدما فيما [illegible] في
هذا التوجيه عن مقتضاه وجعل الجر دال ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى
التقديم وجعل الجملة خبرا مضافا اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فهذا خروج
التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس
وجها وجيها وقوله ذلك بحسب المفهوم اعم ان يكون قبل جملة او لا تشريكا
التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاسمية للاحتراز عن متقدم لم
يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز عنه مع ان هناك ما يحترز عنه
وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال المراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها
بلا فصل وذكر المعلم بعدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز الضمير او بحال عن ضميره
قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة الجنس ليجعل الجملة بعد لحقيقة منه

فيتعلم ان درا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف
ما هو شانه فكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قبل انعو مما تركيبه
فيقدر واختصر احسن التغيير ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيه مونثا
ووجهه انه المسموع واما تانيثه بتاويل بالقصة من غير كون العمدة
فيها مونثا فجوز قياسا قال عن السماع كما حققه الرضي والظاهر ان
قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة
اعني قوله يفسر بالجملة كما مر فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول
في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعليه تنبهوا بل يكفي ان يكون للتقييد
ضمير الغائب وتفسيره ويدفع الاستدراك تحول تفسيره بالجملة بعده
الى آخره وفيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بعده بالجملة نحو
امر آخر ضمير او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذلك الضمير من غير سبق مرجع اذا
تعين المرجع حاجة الى التفسير ويصح ان يكون ضمير الشان مسندا باعتبار انه
راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده جوابا فلا تفسير
للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر بعد الابهام
تفسيره ودونه خرط القتاد فعلى هذا لو لم يجعل التقدم على ما ذكرنا لنقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لا ترى ان التوجيه السابق قوله
متقدم عليه ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا
القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح المفرد
بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى
عنه بجملة هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به واذا كان متصلا يكون
مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل والمنفصل
فان كان عاملا معنويا ما بابه التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا
او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا
فبارزا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بعد حذفه ولا دليل عليه لا استقلال
ما بعده والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف ومثاله مثال الحذف الضعيف

الضعيف انه من يدخل الكنيسة واما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان
لا تدخل على الكلم الى زات كت الشارح رحمه الله تعالى كاشية الكنسية معتدا
لقصار الى درج جوه ذيره هو ولد البنوة الوحشية فانه مع كونه منصوبا بالاسم
فليس حذفه بحذف ضمير اذ بلا دليل عليها ان التزم حذفه جعل حذفه جادة
لا من الشان وطرحا واضحا مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة وفيه بحث لان ان المفتوحة مكذ زنته وان المكسورة كونه تل
ومعنى ذو اي يسمى الاشارة واما حال كونها قب ان ذا ليس بجزء ابل للخبر المجموع
فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع
تدبر ولولا هذه النقضية لكان التوجيه الفضل وقيل جزء حي محدود فالي حي
تحت ان هذان لساحران على احد الوجوه وثانيها ان حذف
يعني فيه وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في كاشية وبرد على
الوجه الثاني ان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتداء وعلى الثالث ان حذف
ضمير الشان ضعيف ونوه بقلب الالف والياء اي الالفين ذا
والياءين ذي فالالف هو الياء بوصل الياء بها الحاصل من الاشباع او من ابدال
الالف بالواو والياء معا ولا يثنى من الفات اي لا يورد على صورة المثنى و
الا فلا تثنية في التعريف بل اللفظ بتمامه موضوع للمثنى ولو كان مثنى لم يكن موضوعا
بنفس لان الموضوع لا يثنى الالف الثاني واذا كان مقصورا يكتب
بالياء لان هذا هو الالف المجهول اصله واذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس او
بالي حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل بها كاف الخطاب
ولا تظن انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه من كرة الهمزة
فهو ليس في حقيقة منها من فوائد كلام الحروف التي على ما ثبت في الخفيفة
تاما على ابو حرف شدة الاشباع وكتابته بشكل حرف الكلمة ولم يجعل وتيسر بالبلد
يوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه بكلمة اما ونحو هو واخواتها
ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء الاشباع وقوع الفاء موقعها قبل و
وقوع الفاء موقع ضمير اضمل ونحو وتقع ان اسما ونحو ان ضمير اصل مثلا

ليس من مقولة الصوت والانظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الكاف
على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك انت بسكون التاء خطأ
ذاك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم فاعل من الاعراب
فتكون الكاف في ذلك حرفا   وهي اي حروف الخطاب
خمسة بانت لحسنة لتذكيرها ومع حروف الخطاب والحرف يذكر و
يونث ولو اعتبر تانيثه لحسنت وقالوا هي خمسة لانها فيه تؤثر الحرفية و
الخطاب الا انه راعى المناسبة لقوله خمسة   مفردة في خمسة
في جمل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو
ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة
فتكون خمسة وعشرين   وانما قلنا من انواع الجمع لان تقسيم جنس حروف
الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا بد ان ما عده من الواحدة سبعة
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا تستعمل الكاف الا للمتوسط او
البعيد واللام للتنصيص على البعد   وما راى المصنف الخ وانما نقول
بنه على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدة الاستعمال ويؤيده ما ذكر
انه لم يقل وهي ذا للقريب الخ   ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى الكلمة ذلك ببعده ان الكلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط
يستحق ذاك   على سبيل التشبيه بالمكان نحو كان ذلك
اليوم ما تحقق هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله وانما عد
اشارة الى ... الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه
الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان
وغيره وبينها وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في المكان وهو
ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها
لا يلزم ان يكون ظروفا   او لا يصير خبرا انما ان كان من الافعال
الناقصة بين تقسيم الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول
الثاني انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها ما التزم بعده رفعه

مرفوع منصوب افعال تامة لا تنفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في الباب الا انه جعل المنصوب هاهنا خبرا
ولا يبعد ولو جعل حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه ظلها مقصدا
بمعنى صار وبعد ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الخبر التام بمعنى خبر الاول
واراد بالناقص خبر الخبر وهذا انما يتم لو كان المبتدا والخبر او المفعول جميع
الصلة والموصول وليس كذلك بل بعد الموصول في الصلة كتقسيمه الى او
في قوله الا بصلة الا مقارنا بها الا ما خرج معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك
في بيانه ما اشتهر انه لا يتم الدليل الثاني من ان البيان تام بدون التمام
والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى حينئذ ما لا يكون جزءا تاما الا مع
صلة   ولقائل ان يقول يمكن ان يوصف الصلة لا بفعل [illegible]
الصلة يصدق على الشرط ... الاسماء الشرطية نحو من تضرب اضرب وما
تفعل افعل الى غير ذلك لانا نقول من في نحو قولنا من تضرب مفعول تضرب
فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال يجب ان يحمل الصلة
على الاصطلاح والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الى اخره لا يخفى انه تكلف ومع ذلك
يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم الصلة   ولما كانت
الصلة بينة ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد انه تعريف
بغير مانع   عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
تتم ما لو قال المصنف الموصول لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر
او ما في معناها لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع فاعلهما
مركبان تامان خبريان   والعائد ضمير لا يعبر ضمير كما يوقع ابن مالك في
التسهيل بين العائد للمبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه
وما ينوب منابه   وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لانهم
قالوا مع ما يتعلق بهما من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة
الالف واللام بعض الجمل هذه الجملة فالتعويض بها ليس لانها لم تدخل

ولا نصب له

في ثبوت الصلة وان الصلة الموقوفة ما حدها بل لاختصاص الالف واللام ببعض
الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف
واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان تكون صلتها الصفة المشبهة و
لا اسم التفضيل لانهما لا تعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا لفظا ولا لان
بالفعل لئلا يعتبر ان يجعل الجملة وهي اي الموصولات بجملة المرجع ماخوذ
من السابق واي اي معناه في الاسم مدلفظا او تقديرا بجملة الذي في فرعيته وكذا
قوله وارتفع العرف التي بر به بعد به وفرعية المنسوب الى ابي علي قلبت في النسخة
احدى اليائين الفا والاخرى همزة تكررا عن اجتماع اليا ات وذا
بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بغير ما لكونه
بعدها ومن الاستفهامية اذا لم يكن زائدا كما في قولك من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة اذ لا بعده موصول والعائد المفعول
سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصولتهما والضمير احد دلائل
موصولتهما الا اذا كان فاعلا بمعنى التعقيب بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد
ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا والاصح ان حذف التعقيب
ضعيف والاولى ان الحذف حينئذ كثير فلا ضعف وحذف المرفوع اذا كان
مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون لعبدا او يطول الصلة كقوله
تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف
المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطلبه او باضافة ناصبه لانه يكرا
نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه باب الاخبار بالذي تعقيب
الاخبار به لانه اول ما يوقف المتعلم للموصول ولانه جرت العادة بالتمرين به والا
فهو جار في كل الموصولات فتقول في ضربت زيدا ما ضربته زيد وما فعلته ضرب وقولك وما يقوم
مقامه يريد به الالف واللام وح المراد بالذي الذي وفروعه وقد يلزم ان يخبر
بالذات مثلا وكذلك ان تدرجه في قوله وما يقوم مقامه فيما علمه ما ينبغي
التعلم لامتناع العلم فاعرفه بعد بيان طريقة الاخبار يشير بان مرتين المتعلم
كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون

ان يكون قبل التعليم فحينئذ لم فيه تقديم الذي ووضع المضمر موضع المخبر عنه
وتأخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من الاشتغالهم
في هذا الباب تأمل اي باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي غالبا
صلة للاخبار صدر تعاهد الشيء بان يكون من مواضع وجوب
تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو
فلعلهم ارادوا التصدير علما بما هو الكائن في باب المبتدأ اي في موضع
ما هو المخبر عنه بالذي يعني به ان التعبير المخبر عنه باعتبار ما يؤول اليه
ان تريد بكلامك عن الفعل الى المخبر عنه جهة وسببه واخرت الى المخبر
عنه عن الضمير اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا
للتقديم فيكون بالنسبة الى الجملة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
يشير كلامه بان الكلام في الاخبار عن زيد في المثال المذكور ضربت زيدا اخذ
اسم الفاعل او المفعول فتقول الضارب انا زيدا وتقول المضروب لي زيد
فيشير وينبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به
مع انه ليس جزءا به تعليل المسائل كالسين وسوف وحرف النفي
ضعيف لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك
وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت
الزمان الدال عليه كلمة جاز ان لا يبالوا بفوت ما تفيده السين او سوف
فانه يفيد الزمان ولا يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول
فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار
عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي
هو جزء الجملة الاولى هو ذا والذي في القائم جملة في معنى الفعل فلا يصح قيام
احدهما مقام الآخر ووضع عائد الموصول موضعه بهذا الحد التفصيل انه
وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل الموصول في الامور اربعة فاحفظ ليسهل
عليك استنتاج جميع ما ذكره وفي بعض النسخ قبل الا يقع في الضمير المبهم
والمقصد العامل الاخص الا وهو العامل والحال الاولى في الجنس بحكمه

فاء في نحو ذلك تمييزا   وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان لما ليس تحقيقها
بالموصولة وكذا ما ذكر في الفوائد طلب بيان ما ليس بموصول في بابه نوع بيان كان
وبيته بوصف ما على ان ما الموصولة مشترك بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا
ولما اكتفى بتحقيق الموصول الى استغنا بهذه الكلمات ستغني عن وضع باب
لما وقس عليه بيان فعال بمعنى اسم الفعل في باب اسماء الافعال   فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم الجملة فانها قد تكون ما مصدرية وقد تكون زائدة ايضا
واستفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعان مناسبة للاستفهام
كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وتحذف الفها في وقف الجر والمضاف
اذا لم تكن موذا وانبائها قليل   ربما نكرة والتنوين قبل جاز ان تكون
ما كافة قال المصنف ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني بين اللام وذلك قليل
الا انه فقد ههنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه
عن تكلف من حذف المبتدي او تضمين نكرة ما يستدعي كما بين او الحكم
بزيادة من او جعلها للتبعيض والمبادرة من البيان بعد كلمة ما وقوله
فرحة جملة فعلية حالية متعلقة باللام ومن جعلها صفة الامر عادوا بالمنكر
تكلف ما لا يعنيه   وتامة بمعنى شيء غير محتاجة الى جملة او صفة
تلك او موصوف وقرأ بعضهم صفة لما تامة ذكره تنبيها على اختيار
مذهب ابي علي دون سيبويه وذلك ان تجعل بيانا لمعاني ما سوى الموصولة
وتحصل الفائدة السابقة ضمنا   وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي
ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف
بها اما للتنويع او التحقير او التعظيم وتتفاوت معناها بحسب المقامات
واختار المصنف كونها صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض   و
من لم يقل بوقوع الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ
لم يثبتها البصرية   الاتي التامة رد على ابي علي حيث اثبتها وهي المباحث
المهمة التي لا ينبغي ان يدع الناظر في هذا المقام ان من نحو وجوهها لذوي العلم

العلم ولا تقع على الاعلام الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا والصفة العالم فتقول
ما زيد في السؤال عن صفته والمجهول ما حقيقته وحقيقته ونحن ما حقيقة الشئ
وهي في الاصل ما شيئية نسبة الى لفظ ما والهمزة تمييزا وفي ثنائية حقيقة الشئ واريد به
نفسه فيقال لفظ ما وقلبت الهمزة هاء او تقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة واحدة كذا في الرضي   و
الموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها موصوفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة   وهي موصوفة بالاتفاق وحده انفق المصنف بقوله
وحده على رد اعراب الاذان وذو الطائية وقد تبع الشارح
رحمه الله ما قصده بجعل بيانه مخصصا بما هو المتفق عليه فانهم   الا اذا
حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على
الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب
فيمن قرأ بالظلم اي هو عند بعض من قرأ بالظلم فان منهم من جعل
استفهاميا وجعل محلها صفة شنيعة لتقدير مقول فيه ايهم اشد
وفي ماذا صنعت وجهان ذا التي موصولة ولا زائدة الا ابتداء ومن علا
الاستفهامين والاولى نحو ماذا اهوا ومن ذا هو … الزيادة في
ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي وتمام ذلك من ذا فانما فيه اسم اشارة
لا غير ويحتمل في من ذا القرآن ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما
في قوله تعالى من هذا الذي فان حاة النبيه لا تدخل الا على اسم الاشارة
والمقصود من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان ابتدا
ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس شيوعه لجواز الحكم بزيادته فان قلت
فما وجه رفع الخبر تلك جعل صنعت خبرا بحذف العائد للمبتدا وان كان
قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه
لازم وجعل الشارح رفع معمد … بمعنى المرفوع ويمكن ان تجعل
فعلا مجهولا   ما كان اي اسم كان الظاهر في هيهنا يقال كان هذه تحتمل التمام و
النقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ونحو حق اسما

الافعال الا ان لا يكون لها اعراب كالنهي والامر وقيل هي مرفوعة المحل
بالابتداء فهو مبتدا وفاعل سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا بعيد
الذي اختاره المصنف في ايضاح المفصل وان كانه بيان المبتدا في هذا
الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبناها لتقدير
الفعل كونها اسم فعل مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
او لما هو بمعنى المتعدي لكونه هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي واللازم
او لما هو اسم فعل او غير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما هو مستعمل في معناه الاصلي
ولما لم يستعمل فيه فقط ورويدا اما تصغير ترخيم الارواد بمعنى الرفق واما
تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعل
بمعناه الفتح في الحاشية الشيخ الخالص وفي القاموس الفتح بالظلم الخالص
من اللوم وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي بعينه من الثلاثي صفة
الامر بنفسه المشتق ونقد ابن الحاجب عرف ويصح ان يكون حالا
من الضمير في بمعنى الامر كائنا من الثلاثي ولكن ان كون الشيء قياسا
لا يقتضي ان يجيء من كل الفعل الثلاثي الامر الوصف بل يقتضي ان لا يجب التوقف
في اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعال قياسا يقتضي ان يصح لك
ان تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع
قوام بمعنى قم وخلاف يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بنائه
على الكسر قياسا اذ هم متوقفان على السماع فافهم الا نادرا وهو
قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة
وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية لصوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان وقيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار
وفيه ان معناه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبية
في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا ان
فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا وقيل فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي

الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى ولم يقل الا ان يقال
قاطع على انه بقية وقال الاياز كانه يعني ان جميع اوزان فعال امرا وصفة او معدولا
او علما مؤنثة فاذا سمي به مذكر وجب عدم انصرافه ويجوز عند النحاة جعلها
منصرفة وهذا منهم وليس للخ تردد وهم في كونها مؤنثة وحال كونه صفة لمؤنث
لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها مستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة
للنداء وهما كما نحو يا فساق واما غير لازمة لحق على ضربين احدهما ما صار علما لجنس
بالغلبة كجباذ للمنية في الاصل الجلل بالجبذ اي بجذب ثم اختصت بالغلبة
بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافة
كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي كان ذلك
الشيء منه وعليه ان ثلث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة بتمامه ليس
اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد
ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصلا او عن نوع ما التام منه اصلا علما او
للاعيان صفة مثنا كال من ضمير مبني وقوله مؤنث مستغنى عن التقييد به لجعل الخبر
الى فعال المقيد فلا يحتاج الى ان يتقيد العامل فيه بما يستفاد من قوله مؤنث ورمح
ان يختلف فيه والا لا اجتمع على معمول واحد عاملان او يحتاج الى حذف
معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع وقوله مؤنثا صفة علما ذكره
للتنبيه الاخرى فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس
علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزايد على الثلاثة لا يخرج بتسمية مذكر به
عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن دعاب اذا جعل علما للمذكر ولا
يجوز ان يبنى فعال علما مؤنثا للاعيان لنقض بدعاب اذا جعل علما للمؤنث
فانه لا يبنى بالاتفاق الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في الاصل ووضعه غير نقل عن غير
العلم ويرد كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل
كقطام وغلاب هما علم امراة فان بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه
والكلام لا يبنون من ذوات الراء ويجرونه مجرى ما لا ينصرف بل يعربونه باعراب الكل فيعني
قول المصنف معرب في بني تميم الا ما في اخره راء فانه ليس بمعرب في بني تميم كلهم

بل عند التفهيم   وجه الاكثر ان المراد وقف الى اخره هذا وجه بديع ذكره الفاضل
المحقق الهندي وهو مخالف للشارح والمشهور في كتبهم ووجه اخر وهو ان الامالة في
ذوات الراء مستحسنة في الفصيح الكثير فالتزم   اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الالف لا بد على لفظ الوقف   اما الزجر او دعاء او غير ذلك
من تسكين البهيمة وحمله الشرب الى ما خفته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
لا بمعنى التركيب فيها فهي داخل في قوله او وقع غير مركب   والمراد بالاصوات
هنا ما كانت باقية على ما جرى عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي
لا نسخ اسم الاصوات وبه يشعر قوله … بهذا الاعتبار ليست باسماء ولو ورد ما ان
ذكره الفاضل الهندي وهو انه لا تفاوت حينئذ بين القسمين فيقال قال
زيد نخ ويقال قال غاق فيجعل القسمين قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود
من الصوت احضاره وبدايته اما الحمل على الحفظ او الطلب منه ما هو الغرض من
صدوره كما هو عند الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس من الافعال بل المراد
اذ هم حكما وفي احكام الاسماء بمعنى الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية
ولذا عدها قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين
بهذا الاعتبار ان لا تكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا تخرج عنها
بهذا الاعتبار وعليه انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات ولذا عد قسم
من اقسام المبني ما يشمل المراد بنفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان تعداد
المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية
بل لانه يصدق على الجميع حكي به صوت   او صوت به للبهائم … مثلا الاولى
ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التغليب للتمثيل ليشمل ذوي
الوقوف المنصوب به تعجبا او تسكين توجع او تحقيق تحسر فيشمل القسم
الاول ايضا بخلاف واحد لا بد منه لغيره فقول هذا القسم … وجهه الشارح
اقتضا الفاضل فهو على ما شرح فدع ما كدر وخذ ما صفا   فتبين ذلك لانه لما كان … هذا ان
… قائل الفاضل الهندي رحمه الله وكانه اراد ان المتعلق بالغير كاشفة
تصويت البهائم فان الصوت يلحق البهيمة وكما في حكاية الصوت

فانه لا يسمع الغير وكذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير الى
واما ما لم يتعلق بالغير كون للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فكانه
ابعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير مركبا فما هو ابعد منه
بالطريق الاولى انه لا يكون مركبا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب اولوية
الحاقه بالمبني لجواز سقوطه عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون لحقه بالاسماء المبنية ايضا
المركبات اي المركب المعدود من المبنيات تشعر عبارته هذه بانه جعل
اللام للعهد فيحمل الكلام الى اخره وعليه اعتماد الاصح فلا يصح التعريف لشموله على … الكل وجعلها
بتقدير هذا باب المركبات وجعل الكلام توطئة لحذف ان المركب … الكلام لا يلائم جعل
التعريف نحو افراده للمذكورات على ما هو كلام المصنف وبيان الشارح وجعل
اللام للجنس وبطلان الجنسية لا يلائم جعل مرجعها معهودات منهذه العبارة عن المصنف
ودعته الى حمل المذكورات على الاجناس لا على المعهودات   كلام صحيح بجنس المركب
ولم يعبر عنه بما هو اعم عنا … على تعبيره بالوجه نحو كما في افراده لان التوطئة تخصيصه بالاسم
المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود ههنا اعم من الاسم المبني الا ان يعلم انه
موجب   وبهذا سقط ما ذكره الرضي من انه ساقط في نفسه من ان …
اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام
قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعله قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله
كل اسم فيقال لي … انه لا يصح حينئذ وصف المركبات بالمعدود من المبنيات
الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم
من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الى اخره ما وجد من هذه الاقسام
التركيبية اسمان حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم فعل
نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو بوخت بمعنى الابن
ونصر … صنم وجد عنده … فنسب اليه وهو خرب بيت المقدس على ما في القاموس
ونصر ما في الفعل   ليس بينهما نسبة اصلا الا في كل ما لا يقبل التركيب …
لينا الرضي حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الترداد رعاية … عموم
العبارة بلا واع … ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد

باعتبار النسبة في الحال فالى حد في التعقيب بانتفاء النسبة قبل التسمية محمل على العموم بحسب
اعتبار ما لا احتياج اليه في التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلمية لشموله احد عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر ازاء
نحو خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن الثاني منه معنى حرف عطف
كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال
تعيين النسبة على وجه يخرج نحو بعلبك وليس بمتعذر ولا متعسر على المستفاد
من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله
والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها عند النسبة فلم يكن من
الصعوبة في شيء ثم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة
اسناد ولا اضافة ولا عمل والافادة معنى يخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم وبزيد
على وجه يخرج نحو خمسة عشر والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
الى جزء بيرد عليه انه لو كان خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة فال والا فلا تفهم النسبة اصلا الا من ظاهر
الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه
وجيه فالجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشرة
بل بين خمسة وما نسب الى خمسة مثلا ويفهم من ذلك نسبة بين خمسة وعشرة
بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف
لتحصيل الكلام الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة وبهذا
الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف ومبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف
بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم
المبني بلا شائع فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق
بعد ظهوره وكل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين
والشهور واما اورد مثالين لعلة ان البناء لم يحصل مدار البناء كون
الجزء الثاني مما دون حتى بنيه على الكيفية الفاضل الشنقي من العدد في حكم بل على تضمن

تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا كحيث بيت
فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب
والآخر لتضمنه في اصله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الماضي فكان الجواب
ان المراد بتضمن الثاني ما هو اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر الاول
احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي بمعنى العطف وان لم يوجد معه العشر البتة
لكنه موجود في احد عشر والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن
العشر معطوف معنى على واحد معنى واحد لتضمنه الحادي الا على الحادي اذ المعنى على
واحد الواحد العشرة وفي كلام الشيخ الرضي الذي هو اصل الجواب الذي
ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني
لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث
المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد ولا مستحق انتهى كما بينا لك المعطوف عليه في الحقيقة
هو لفظ المعطوف عليه ظاهرا بهذه عبارته والاعراب الثانية فيه اي في
المعنى اجرى الاعراب على الثاني والا فالمراد بالاعراب الى راجع الى المركب
هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
تقييد لكلام ليوافق ما هو المشهور والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء
الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام وفيه بحث غير الفحص
والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان الكلام فيه
قبل التركيب عند المصنف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو في افصح اللغات كما في عبارة المصنف تكثير الفائدة
والا فالافصح عنه ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح
بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك
تقييد الاعراب الثاني لا تمثيلا فحسب جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
الى اخره في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان
تكلم بشيء واريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز ولا كل ما يكنى به

او كثير منه منصوب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره
وفلان وفلانة مع كثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما ولا الكل بعض
لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ
ولذلك لم يقل بعض الكنايات بل انما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف
لكونها موضوعة موضع الحروف اي وضعت ثنائية وليس في هذا الباب اسما ثنائيا في
القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلف من كاف التشبيه وما فحذفت
والف وسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده مميزا او للخبر ويخفض ما بعده كرب
وقد يرتفع لقول لم رجل كريم اباه وهذا وقد يلوح من كلامه وجه اختصاص الاستفهامية
وافراد الخبرية فتامل وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية
عن يوم السبت اوجره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف
على نحو فانه يجئ بمعنى كيت وكيت وايضا في كيت وكيت وذو التفصيل انهما مخففة
الاذال كيه وذيه على وزن المرة حذفت اللام وابدل منهما تاء التانيث كما في بيت
ومن ثم اوجب من يستعملها على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالهاء ولا يكونان
الا مفتوحين كذا في الرضي وبعيث جواز بنائهما على الضم ايضا ولم يستعملا الا مكرر
مكررتين بواو العطف وانما بنيا لان واحد منهما الى ذو ه الجزء ان
بهذا الوجه لا يعتبره شئ من قسمي المبني لا من شابه مبني الاصل ولا ما وقع غير المركب
ولا نظاير يره وعليك واحد بعد واحد فلا تغفل فرعية في البناء متحركة عن
اقرانها لانه في الاصل منصوب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل
التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المصنف
بنيانه لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعل
كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا
ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قال الفاضل
الهندي انه الكثير ولا اولى ما ذكره الرضي ان الاصل في الاغلب لا يوصف بالقلة
تنبيه
والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاولى ان يقال غضب منه كم الاستفهامية
لا يجعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما لم

او ملتبس احدهما بالاخر مميز كم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا او لم ينعكس لان كم الخبرية متقدمة
على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم
على الوسط لكن جوز الزمخشري الى اخره هذا رد لقول الرضي ولا دليل على جوازه
كتابه من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية وما
بره بما ذكره وقيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرور بحرف
الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت والجر وقصد تطابق كم
ومميزه جرا والجر عند الزجاج بتقدير من اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند
النحاة هو المجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها لقصد التطابق هذا وكذلك ايضا وقت
وصحح قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء كم
رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية تقتضيه رب
التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم
لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجهما كلاهما عن
عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الكلام الخبر
ولو قال مع كلتا يهما الخ نعم ما فعل اذ في عبارة كلاهما تنبيه ان تانيث كم كما يجئ
في النسخة التي فيها تاويل لما ورد بها بالكلمة فتقول كم الاستفهامية في تاويل
كلمة كم الاستفهامية والظاهر في التذكير فتقول هو على تاويل كلا هذين النوعين
كما تقرر ولو قيل بالتاويل في الظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين الا الكلام
منهما انسب الوجه افراد الخبر ومن وجوهها ان كلا موضوع للفظ مفرد ومعناها وجه
لطيف قد خفي للعظمة هو ان معناه ان كلا منهما واحد بالذات والتعدد
اعتباري وحكم كلاهما بخلاف اعتبار التعدد وعمنا دليلا يتوهم تخصيص اعتبار
الاعراب باحد اعتباريه كم فعلا بعده فعل وشبه فعل تنبيه على
ان المراد بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل نحو كم رجلا انت ضاربه وكم رجلا انت
ضاربه او متعلق ضميره النسخة الصحيحة مميز مشتغل عنه فهو يعم المتصل
بالضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه اعلم

ان المشغل عن الشيء بينا وبين العامل للاشتغال به الموحض عنه باشتغال
بغيره وليس جاءك مشتغلا عن كم بغيره فلهذا اعترض الرضي على قوله فان
كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولك ان تقول عليك
ان المتبادر من عدم المشتغل عنه النفي ايضا المشتغل به وان كان يجب
المفهوم اعم منه ومن عدم القابل للاشتغال به فلا اشتغال نظرا الى النفي المتبادر
ثم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به   وعلى ان لا يكون بحيث
المميز اشار به الى دفع ما اورد به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس
منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة
وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما
ليس الا بالظرفية وذلك اقتضاء المميز   نحو كم رجلا ضربت في المفعول
به قال الرضي يعرف انتصابه الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك
وانما جعلنا المفعول به شاملا من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في
قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الخ اجاز الفاضل الهندي
جعلوا فلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوب على وجوب
النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف
وكل ما قبله لم يعمل وكل ما له مضاف او حرف جر مجرور اذ اخص واوضح
لبيت على جواز تقدم المضاف والجار عليهما مع اقتضائهما صدر
الكلام   نحو من ابوك نظير للامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجلا
صحبتك فانه يتعين كم هنا للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدأ الموصوفة
بالاتفاق فيما عدا نحو من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما تم
ثم هنا منصوب المحل او لا كما ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس
كم بل الجملة والظرفية وهي النائبة عن الخبر   اي مثل كم في ثاني الوجوه الاربعة
الاعرابية جعل المشار اليه بذلك قوله فعل ما بعده ولك ان تجعل المشار
اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا وما لم يجز الوجوه الاربعة في كل اسم الاستفهام

استفهام وشرط اقول الشارح بان المراد انه يتاتى تلك الوجوه في جميع الاسماء
وجعل غيره الكاف في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اي مثل كم في بعض
تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي
اسماء الاستفهام   واذا كانتا منه طلبتين فكذلك يتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب
خبره اما الشرط والجزاء فقط وهذا ان ظاهر بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط
او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له   وفي بعضها وفي مثل تمييزكم كمية ويؤيده
قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز بمعنى الكمية الظاهر وقد يحذف
المميز   اي ما هو تمييزه باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز
بحسب الظاهر فان قلت فلم لم يذكر الاوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب
ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه
قلت يلزم ان تكون الوجوه حينئذ اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه
كذلك فلا يحسن جعلها ثلاثة   فكان الاليق تاخير هذا عن قوله و
قد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لسياقه تاخر التوضيح عن الاصل وفي
هذا التوجيه مع التمحل في التمييز بحمل على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن
الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب تمييزه وجره مع
الافراد وجره مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف
مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة
الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم
ضربت تنظيرا لحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون
المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك فتامل
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام تغني عنا ذكره
ههنا فيكون ذكره وذكر امثاله لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام
كون بعض الظروف اسماء كاسماء الاشارة   ما الى الظرف جعل ما بمعنى

الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى
ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق
اثر من الاضافة كما في ما عوض عن المضاف اليه شيء فانه كانه لا قطع
فيه فقط في الظرف ما اجري مجراه لان غاية الكلام كانت ما اضيفت
هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه اذ غاية
الكلام فيما نقصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه فلما حذف
صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف
اليه ككل وبعض فان الغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود التنوين كانه
مذكور او الغاية العوض وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب
بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس في المضاف
الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف
اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما الحق بها من الظروف المسموع
قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي مع ما ذكر امام واسفل ودون واول
ومن عل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو معلوم الاول وقوله الا بقياس
عليها ما يضاها بريد فضلا عما ليس بمضاها فانه غ اي سهل مذكور اي في القاموس
الا وحفض من باب علم او فتح على ما في القاموس لشبهها بالغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا يجب ان يقال لان حسب بمعنى كالحكم
اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير و
الغفلة عن هذا الوجه تعجب وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا
للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتوقف كغير ومنها اذا الحكم
بنائها او استدلال من غير شاهد الاستعمال بقياس في الحكم ببنائها على البنا هذه
بنائها وما انها بشاركها في موجب البنا بخلاف متى واين واي وكيف
فان عدم التنوين فيها يشهد ببنائها والعامل في الظروف المتضمنة
معنى الشرط سواء اذا وهو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الخبر عند الاكثرين

عند الاكثرين والرضي لذا نجح فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانها اذا قصد بها معنى
الشرط فالعامل قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موضع الجزاء و
بينهما اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على اخرى لكن فرق بينهما
تضمن اذا وسائر بينها الشرط لان متى ونظائرها لما كان اذا الجزم اخذت في معنى الشرط
ولا على فيه ولذا جاز او جاء الاسمية بغير فاء واذا الفعل نحو واذا ما غضبوا هم
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وبجي وجعلنا الشرطية اسمية على
سبيل الندرة ونحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الكتب والا يعلو في المضارع الواقع
بعدها او المضعف اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى
الشرط فاضل ولذلك لا يجوز معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله
ولذلك وكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه وفيها معنى الشرط
اختير بعدها الفعل ويجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي انها تجي
للام بعدها اسم كما نبه عليه من قولهم فجاءة في او يا الظلم والمدلكا
انهي او كالفرقة مصدر بمعنى الحدوث بمعنى اخذه بغتة والمراد بلزوم الميتدا الجملة
وقوعه بعدها وقيل للزوم المبتدا فخرج عن باب الاخبار على شرطية التعميم
وقوله زمان وظرف السبع او مكان مفعول فيه بمعنى لا مفعول به والالم
يبق لها الظرفية وقد سبق انه قال الرضي انها لم تسر الى او مجردة عن معنى الظرفية
ولا يبعد ان يتوهم انه اراد ان عدم بقاء الظرفية لا يصح في المقام الا اذا عدت من
الظروف المبنية فلا بد ان يكون الظرفية لان منه وسنة في عدد اسم الزمانية
مبتدا عند الجمهور وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه اخبار من عنده والمستقبل
كالماضي فتأمل والبيت يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يطلق الوقت
كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فيتم كونه مستقبلا في قوله
فسوف تعلمون وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي و الاولى
مجيئه اذ في جواب بينا واذا في جواب بينما ولا يجي بعد اذ المفاجاة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينما

وبينا نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي اللباب وحكى بينا اذ واذا
مكانه تجيء للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايضا فالمحكي عنه بينهما
وبين الزمانية   اي حال كونهما الاستفهام وشرطا كانه جعل استفهاما منهما
مناسبة بتقدير اي استفهام الان الاستفهام معناها والاشتهار المصنف
جعل لها بدل عليه نحو ومتى لا اراه فيهما   وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال
بمعنى من القتال قال الرضي يجيء اني زيد بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجيء بمعنى متى
واول نحو قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجيء ح وكيف الا وبعده فعل
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد حاكم بما الفضلاء وزمن هذه العبارة
انه يجيء الكسر ما يجيء ح فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزة لغة بني سليم
وقال الاندلسي كسر همزة لغة هذا واختلف في اصل فقيل هو ابن زيد فيه يا واو ثم
الباقي في الياء والكنية جعل اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله
اي المنقلب الى وان حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله
اي ان حذف الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجيء الان خاليا عن اللام ولم يجيء الى المضاف
الى المفرد والمعرفة وزيف الاول بان ابن للمكان واوان للزمان   بمعنى
اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة وانما تختص باول مدة زمان الفعل المتقدم
عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل
المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه
او مدة ذلك الفعل والاحسن تفسير اول المدة باول مدة زمان المتقدم
لانه ليس مراد المصنف   اي اول زمان عدم رؤيته العقير برايته وليس
فاعلا لجواز ان النظر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم   المفرد الاسم المفرد
لا المثنى والجمع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ
ثلثة ايام او الثلاثة يوم وهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد
كما في قوله فيما سيأتي وتقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدها الزمان الواحد
المعتبر وعدة الغير المقصود تعدده   او عكسه نحو ما رايته مذ اليومان الاكما
صاحبنا جنهما وقع الايقنهم من كلام الرضي انه لا يجيء ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى

المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وعدوا خذ بهذا التاويل من تقييده
يجيء مثنى بقولنا او المراد بالمقصود عدده ولم يتعرف المصنف في المفرد وجعل المثال المذكور
تاما بالنسبة اليه المصنف لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه احتمل بيانا وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا
بل الحكم بيانه انه يجيء وملاحظتهما هذين اليومين يصيرهما امرا واحدا وليس كذلك فنقول
عندان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه يجيء بالمثنى التعيين انه الى
زمان المصاحبة   لحصول التعيين المقصود من كونه موقتا الى اخره الا ظهر ان
يقول العقيبي وفيه في غرة يوم الملاقات   اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه ملتبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود
الذي يطلب يعلو الينا كما قال الرضي انه لم يأول بهذا الكلام العبارة فيليهما المقصود به
العدد قلت المراد بالعدد كم العدد والمعدود نيه جعل مقصودا والكون مقصودا بيان ان
اللفظ وانما شان المذكور مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى
والجمع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام الاثبات
اعداد والكل تقييد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد   وقد يقع بعدهما
المعدد لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور يتعلق به زمان مضاف بمعنى اول
المدة فينبغي ان يجعل تتمة احواله ولا ينفصل بينهما ببيان المعنى لانا نقول ما رايته
مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان
السفر من اوله الى اخره فهو بجميع المدة الذي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان حركة
او الفعل الاول لاولى ويحتمل البدل الان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى الجزء والفعل
نوعه عبارته   او ان اريد كتب على هذه الصورة لان تحجيح عبارته زمان فعلا و
محققه فاول الكتابة به لا ازر معنا ما الى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب
ان يقرا او ما كتب على هذه الصورة ولا يكف ما قيل ان عبارة الكتاب ليست كذلك
فالحق ما قيل انه اغنى من تكرار الكتابة تقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يجيء
المصحفة   فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم
او ليلة لو سافر عدها التوقية فلذا ذكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف   و

يرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
يمكن دفع الضعف والاشكال بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رأيته فيه ويرد
عليه ايضا انه يلزم تأخر المبتدأ فيما كانا معرفتين فيما رأيته مذ يوم الجمعة
ويندفع بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب لدى بالالف المقصورة
وهو مبني بمعنى عند قال ولكم بنيا بالجر وهما افقتا في بعض الحروف بدل من مع
عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى عند فهو متضمن بمعنى من فلذا بني ولا
يرد بعدم الجهة لبنائها من لدن حينئذ لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في من لدنه
على اللفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز
ان يكون الدخول للتأكيد ولدن بضم اللام فيهما ثمان لغات
لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة وثامنها ما بقي من بيان الشارح
من لدن بكسر الدال الا ان يقال كان الكتي المصنف في البناء بتقييد
الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد
بان يقيد الدال بالحركات الثلاث معا لئلا يفوته التنبيه على لغات
لدن بضم الدال مع الكسر ان الاشبه ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال مع
لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الاشبه
وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على اي الرضي
وغيره ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد لم يعترض في كلامه على هذا اي لدن
وانما ذكره في لدى عند ولذلك يحذف عنها اي بعضها هذا اذا كان
نصب عدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبل فيقال شبه نونها بنون
التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة من سحرة بضم السين
وسكون الحاء السحر الاعلى السحر قبل الصبح كذا في القاموس بفصل
لكونه مقطوعا عن الاضافة فهذا يقتضي استعداد ذكره وبعده لم الغايات
بدليل اعرابهم المضاف اليه الدليل عند الحكم الجواز ان يكون بناؤه منصوبا
مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومحبيته مكسورا ومفتوحا بتعدد
عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما المعرفة و

والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة اي ما هو معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما
فيما سبق معهود بان ولان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما دعت الى بيانهما
تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما توضيحا معرفة ببعض
اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام بوضع جزئي الوضع الجزئي بان
لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ
فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه
بعنوان المشار اليه ووضع لعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول
وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام له خاص لشيء الجنس بعينه اي
بذاته المتعينة في عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات
المتعينة ولا باعده اللغة اذ لا يناسب هذا المقام من معاينة ذات
الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بعينه وجاء الباء زائدة
على هذا جوابه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه للامر متعلق به وهو ح تناول
كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن
شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون
من مواضعات الادب وان لم يعترجوا به المعلومة للمتكلم والمخاطب
لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة
الى ما يعرفه المخاطب وقوله بعينه يخرج به النكرة اي بعد النكرة التي كانت
علما نكرت بالتأويل وهو ما جعل الرضي عليه هذا التعريف فعدل عنه الى
ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لانه في حكم
النكرة ويعامل به معاملتها واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
تبع في ذلك الهندي وليس بذلك فان المبهمات منها اباء عن ذا اللام
والمضاف الى احدها يجعله ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يعرفه
فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق
ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي
للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتأخرين والقدماء لم يعتبروا عليه حتى المعنى

فيجعل معنى قوله الشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلاً لمفهوم
كلي ليستعمل في جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور في
الاستعمال واللام في قوله الشيء بعينه ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما رأى
امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليماً لما هو الحق ولم يلتفت
الى ما قصده به من حيث معلوميته ومعهوديته بنفسه وبما سبق كلامه المعهودية
في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين و
يشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الواضع بعينه ووضع بازائه بلفظه الخ
فانه لم يقع تصوره الا بالجزئي الشخصي فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام
لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل الشخص
من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ لاجل هذا الخصوص
ما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية يعني ان اللام منحصرة في اللام
العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه
لك في صدر الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشيء الى نفسه
وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية بوجه والمبهم في قوله ليس من امصيام في
امسفر بدل من اللام ثم سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام وانه
لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً للمبهم الا انه لم يذكر المبهم لعدم شهرته
لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل لامه فلا يشمل حرف التعريف ايضاً
كما لا يشمل الحرف المبدلة من اللام في قولك الرحمن والرحيم العصمة الى غير ذلك
ولم يذكر الرجوع الى ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في متنه او [illegible]
سهو كاتب وكان اصل ولم يذكره المتقدمون الرجوع الى ذي اللام على ما في الهندي
ووجه كونه في الاصل بانها الرجل خفي فالاظهر ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين
فلكونه فرع المضمرات لانه تعويض لوقوعه موقع كاف الخطاب
ولا يستلزم صحة الاضافة الى آخره لانه تكلف جداً والمتبادر صحة الاضافة
الى كل من الجنسية ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان

ان كان بعيداً في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم بهذه الاربعة فلما زاد المصنف واورد
هذه العبارة بعينها اختل [illegible] وكان عليك نظر الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من
هذا الحكم جزاء اذا والشرطية جزاء ان ولو قال المصنف وما عرف باللام او النداء
او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف معهوداً مستتباً في معنى
الاضافة معطوفاً على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة في معنى العلم
بيساً الى آخره بهذا معنى ثالث للام اخص من العلم فللام معان ثلثة مرتبة في العموم
قد عرفتها فاحفظها لان ان صدر بالاب او الام الى آخره هكذا في
النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العتاهية لكراهة لقب ابي اسحق
واسمعيل بن سويد لا كنية ووهم الجوهري بهذا فاحفظه فانه بديع واحترز به
الى آخره لو قال ما وضع بوضع واحد لمعين لكان اخصر واوضح ليلا يخرج الا
الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة
فتولد بوضع واحد لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول
المطلق المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم اراد والتنبيه على ترتيب
اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب بين المضاف
اليهما وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول
وبانه لا ترتيب بين المضاف المضاف الى احدها ما يخفى وتعريف
المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب
اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه ثم المضمر الى طلب
ليس وجه كونه المضمر الى الطلب اعرف من النداء كما هو الا ان يجعل تعريفه لكونه
في الاصل مع ما باللام الكمية احاد الاشياء الى آخره اشارة الى جواب
ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان
لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا للكمية الاحاد بل للكمية الواحد والاثنين
وحاصل الجواب ان واحد وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول

قد حقق الرضي في بحث التوابع باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد
واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلهذا يصح استثناء ما شئت
عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاء كل واحد
من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام في جواز
الاستثناء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال
ومما حققه الرضي ان الكمية كلمة منسوبة الى الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد
المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن عدد معين فخرج
الجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمئات ونحو رجلان
على تقدير دخول واحد واثنين فان نحو رجلان ورجلين بازاء ما وضع
لكمية التي تختص ورجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح
هذا في كون كم سؤالا عن العدد المعين بحيث كيف ولا يصح الجواب
عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مئات الا ان يقال هذا ليس
جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر
الاستطاعة وهو لا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يشتبه عن ان كم
ليس عن شيئا باقسام العدد والا لم يكن المساحة كما لان ذلك من
التباس كم الكم المتصل بكم المنفصل فالاشياء هو المعدودات وآحادها
كل واحد منها جعل الآحاد اجزاء المعدودات فينبغي ذكرها وينبغي ان يقول
لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالآحاد والواحدات القائمة بالاشياء واسم
العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع
حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال فاذا لم يكن
الزوج الاول عددا وينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا اي اصول
اسماء العدد التي تتفرع عنها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث
في الواحد والاثنين من الاصول والعدد احسن لانه من الفرع الى اصله بالحاق
تاء التانيث او الالف ولذا لم يجعل فيها فوقها الى العشرة منها لانه متفرع منهما

منها باسقاط علامة التانيث فثلاثة اصل وثلاث فرع ومثل ذلك المعطوف
التي جنب قال ع اثنا عشر ومنها الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح
ان يقول كان اثنا عشر وحصر الاصول في اثني عشر كلمة انما يصح لو لم يجعل
لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي
البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول
بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة ولم يقصد
التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول
بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه واثنتا عشرة
لكن عشر جعل الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال
على رعاية الاصل لكن الصواب ونصب مكان او اثنتا عشرة تقول واحد
واثنان سمي الواحدة واحدا اما لان الواحد بذاته كما يجعل الصفة منصبا للذات و
اما لانه من الانواع المنكرة والراجح هو الثاني والليث رايه في حيث قال
فالواحد بمعنى المنفرد ويستعمل في العدد وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون اثنان واثنتان التاء في اثنتان للتانيث كما في ابنتان
والاسم المحذوف منه ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل من
اللام الذي هي الواو وابدال التاء من الياء اقل من الواو واكثر احد عشر
الاحد اصله وحد على وزن حسن بمعنى منفرد من وحد قلبت واوه الفا على
سبيل الشذوذ وعند الجمهور وعند البعض كذلك عند غير المازني واما عند قلب
الواو والمكسورة في الاول فقياس كالمفتوحة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النيف
او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في النيف الا
قليلا وما غير الواحد والواحدة الخ وللتصريح بقوله احد وعشرون
احد وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكره وهو الزيادة والتنبيه على ان المراد
بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على النيف عليها ففيح بصورة
العطف فقال ثم العطف لتبادر تلك الصورة ولهذا لم يصرح
في مائة والف بصورة العطف على ما تقدم من اجل انه يجعل العطف في قوله

ثم ان العطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس
هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي
من ان العطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تم هذا النكتة
فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد
وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة
وايانك وان يجعل قوله او مائة عطفا على واحدة ويجعل واحدة ومائة عطفا
على مائة وواحد فيكون تمثيلا للعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويتا
للمناسبة بين مائة وواحد ان المناسب له واحدة ومائة يمنعه قوله فيما
بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي
ان عطف الاكثر على الاقل عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على
طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم قوله او يجوز ان العطف الاقل
على الاكثر راجح على ما لا يخفى على الذايق دقايق طعوم السياق المعدود في سلك
السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء
عوضا منها كما في عدة وثبة ولامها يا لما حكي عن الاخفش رايت مئيا
بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا
اذا جمع او ثني حذف الالف   كما في معد يكرب مثال للتثاقل بالتركيب
للجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان في معدي كرب واجب
صرح به الرضي   قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما بنيا وزن عبارة
المصنف مما لا يرتضيه الرضي فان المثنا ومنه ان حذف اليا من الكسر
ثمانيا ذيل واقع من غير شذوذ وعليه يحوي ما في الشرح المنسوب
الى المصنف   لما فرغ من بيان حال الجزء وذلك ان الباب معقود لبيان
حال اسما العدد وكان بيان المميز من المتعدد راجع الى بيان احوال اسما العدد والمميز
في تلك الموزونة الغطية المضافة   مخفوض مجرور باضافة العدد اليه
لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بالكلية من ثلاثة الى عشرة اذا كان
مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الها وسكونها قوله قوم الرجال وقبيلته

وقبيلته من ثلاثة الى سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس
او اسم جنس كالتمر والعسل وقلنا كونه مجموعا معنى واذا لم يكن التمييز الا جمع تكسيره
جنونه وان لم يكن الا جمع تكسيره فكذلك والا كان الزكاة فالاغلب ان
يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن الا جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث
السالم كقوله تعالى سبع سموات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود
سنابل   احدها في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم
ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مائتين فقال الاخفش
هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كمعصي ابدل
الياء الاخيرة نونا   ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه
بذلك على ان قول المصنف وكان قياسه مئات او مئين
غير مستعمل والقياس مئات لا غير   فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده وليكون الفضلة قليلا الفاقه قليلا وللتخفيف بهذا الوجه لما
جمع تمييزه ثلث مئات لا حالة خفيفا عددا ان جمع الفضلة صارت
في الكلام كثيرة فاحتيج للتقليل   لان استعمال جمع مائة في الاعداد وهو فرض لا يقال
ثلثمائة رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل عند الوصل فانه لو لم يجز مائة
رجل من جهة اضافة عدد اليها لكنها جاءت مائة رجل قال الرضي وان لم يكن
مائة مضافا اليه ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المميز وايضا نحو مائة
رجل   مخفوض مفرد وقد يجمع نحو ثلاثة رجال وقد يثنى ومنصوبا قال اذا كان
الفتى ما يتبين حالما نفذ ذهب اللذاذة والفتى   واذا كان المعدود
مؤنثا الخ تكلموا ههنا الفقيه بعد بحث بالقبول وصحح الرضي الا انه ذكر الرضي
سابقا انه وجب تخفيفه حيث قال في ثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة
وجب حذف تائها سوا كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امراة
واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التا سوا كان مميز الالف
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميز المائة والالف
لا ما اضيف اليه المائة والالف هذا كلامه وانما قال اذا كان المعدود مذكرا

ولم يقبل واذا كان المميز مذكرا البشمل كلم لفظ اشخاص مع اشخاص ثلثة او و عليه ان
بهذا الحكم حقه ان يذكر عقيب بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان المائة والالف
لعدم فرق فيهما مذكرا ومؤنثا وان شئت قلت ثلثة شخص و اثبت
تزيد التاء اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاقيس الاكثر فهذا ان مميز
الواحد مفعل عنه فيه اشارة الى منع الاعتبار الجواز ذا فائدة التأكيد كما في
الواحد و للعين اثنين لم لا يجوز ان يكون مميز الكل تقال اثنا رجل و قد
جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن انسانية المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال
واثنا رجال فانه لا التميز هو الجمع الاول اى انما قال لان التميز هو الموافقة
بين المميز والعدد في سائر الاحاد و هو الدال على المتعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين
ايضا فافهم وتقول في الجمع الحب ثنتية وتقول اثنت قعد فرح بذكر اثنت
اشارة الى ان تقول صيغة الخطاب يحتمل الغيبة بارجاع المستكن
الى العرب اى تقول العرب ويحتمل ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد
عشر مغلوب الاول وتقول في المؤنث باعتبار حاله اى مرتبة لا يخفى ان التعبير
ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال في الحال بالمرتبة لانه لو كتب
باعتبار حاله يعني انه واحد من تلك العدد ووجه تعبير بيانه مرتبة لقال واحد الثلاثة
او الاربعة و هو واحد منها ولا يشتق من لفظ الاول مع لا الثاني الى عشرة وذلك او نحوه
من الكلمات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منه فيشتق اسم الفاعل من ثاني حادي عشر احد
عشر و نظايره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات و يستغني عن الحاجة
الى التمييز ومن ثمة اى من اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد من
اجل ان الاول يعني بما قام في الفعل وهو التصيير عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق
منه بجعله و انضمامه اليه صنف الى ما هو اقل منه بمرتبة و اقتصر على ما جاء الفعل
فيه [illegible] فعلينا لا ابدا ان يشتق من مثل ذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء
من تلك التسعة الفعل بما حاضر بمعنى التصيير الا في الا ان حرف حلق
فانه جاء فيه على حد فتح ايضا ولم يجيء ما دون اثنين لامتناعه عقلا وما فوق
العشرة لامتناعه سماعا بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه

فيه معنى فعل فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته
الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد مرتبة خاصة من تلك العدد ثالث
اثنين بالاضافة او التنوين والاول اعني الاضافة اكثر بخلاف سائر اسماء
الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او النصب
اكثر كذا في الرضي الى عدده وعدده اى العدد الماخوذ منه فالاضافة
لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه
عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد والا يلزم جواز زيادة الواحد
الاول في حادي عشر العشرة بجواز زيادة المبتدأ والمنتهى من حادي عشر العشرة لانهما
في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتدأ او منتهى فيجب ان يقول والا يلزم جواز
زيادة الواحدة الثالثة والثالث مثلا مفتوح الجزء الاول مع لفظه
الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة او
ما في آخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي
الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب المؤنث الحقيقية
ما فيه التحقيق في التعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهند و ثنتا والتي و
و تدخل في تعريف المذكر ورفض التعريف المؤنث بالعلامة وما يقابلها
نقض صاحبه بيان الاحكام لان التعبير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم
اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ وعلامة اي علامة التأنيث
التاء وان لم يكن علامة التأنيث فانها تأتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها
الرضي في هذا المقام او ممدودة كحمراء الاكثر ان الالف التي تقدم الهمزة قبل
الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف
المقصورة او اصلية مع قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف
الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف ممدودة ما قبلها و تعريف
علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات
ومنى و نحوه و نقيضه الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور فاعرفه
وفي قوله و علامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء

مقصورة عليها والبصريون على ان العلامة هي التاء والالف مقصورة لها   وكم من جنس
الحيوان احترز بقوله جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف
النخلة بالانثى والذكر وليس مؤنثها بحقيقي   واذا اسند الفعل اي فعل كان الى الفاعل
يعني سواء قيد بلا فصل في العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل
ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة   فالتاء مع الفصل يجب
اثباتها نحو قامت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات
مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في قامت اليوم زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان يستثنى نحو قولك انت فانها غير الحقيقي بالخيار نحو علم المذكر
مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اختيار فيه بل يجب تذكير الفعل
اذ لا تاثير للتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب
ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند
ابن السكيت ليطابق المسند اليه مذكر من افراده وبهذا انتم استدلال الامام ابي حنيفة
رحمه الله بالقرآن على ان نملة سليمان عليه السلام كانت انثى وبهذا سقطت اعتراضات فيه
واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله نحو ما قعد زيد الا هي ذكره الرضي
وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المسند فانه
يشمل نحو انا قائم انت   فانه لو كان جمع المذكر السالم الجمع فانه يجب ان يستثنى
نحو بنون فانه يغير بناء جمع كما كان تكسير نحو قامت بنون قال الله تعالى آمنت
به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي   غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى
تفسيره بغير الحقيقي من مؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي   ونحو جمع المذكر
الغير السالم كالرجال غير العاقل قال كما يقال   اي جمع غيره مستعد لتقدير المضاف
الاخوان بعد ... على مسلمين وسنين فقد تبدل التقدير بحال الاشكال   قوله مع
لو ... تكسير التثنية بجموع المؤنث والالف والتاء والنون فلم يكن ...
البد ... فلم يوجد المسلم تلك الواحد لا يقال النون مقدرة لان النون
في حال الاضافة كالتنوين فكما لا عبرة بالتنوين معنى لا تقدير للنون   وما الا ...

لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولولا قيد
لصدقه على المؤنث   ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات ايضا والمراد
ان المراد الظاهر من هذه العبارة بان اخره الف او ياء ونون ملحقات
فاعرفه   لانه على تقدير تسليمه هذا انما اجمعوا على كونه علامة التثنية
الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره
على تقدير التسليم خارج بالسخافة وكيف لا وليس العوض عن الحاق الالف
او الياء والنون الدال على ان مفرده الحاق الالف او الياء   ازيع مفرده ههنا
يوجد بتقدير المؤنث في التعريف   تحت جنس الموضوع له ليشمل مثل
اسد بن ... فانهما لم يدخلا تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان
على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للاب
فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع
له حقيقة او مجازا والمعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا
عنه   ولو اريد بقوله مثل ما يتناول في الوحدة والجنس جميعا لا يستغني عن قوله تحت جنس
هذا الكلام المصنف وعبارات الشرح وليس كذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر
الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال الدال على احاد كثيرة تحت جنس فان الناظر فيه
لا يفهم من قوله مثل الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المحاكي في اللفظ
كما ذكره الهندي   وهو ما في اخره الف ممدودة الخ احترز بقوله ممدودة عن
المؤنثة بالهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف
فانه لا يصير زيدا مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف   و
يسمى مقصورا الا ضد الممدود ويبني اخذ من القصر يعني خلاف المد والتوجيه
الا ضعف بالنظم الا اخذ من القصر بمعنى الحبس وكان ان يجعل من القصر بمعنى
خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر الكريم فهو قصير
وقصر كعزة صغر وقصر الكل ذلك في القاموس   او كان ما ان كان مجهول
الاصل كما مر يبين كالواو في الصبا بالياء الالف في اسماء العربية البنائية وعلى والى
واذا علما عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو اسم متمكن لم يوقف الصلاة كذا حققه

الرضي فجعل الى علما لمجهول الاصل نحو الظم ونحو ان يقول ولم يجعل او اسيل وكان الامالة
سبب غير انقلاب الالف عن اليا فان الرضي شرط في قلب عديم
الاصل ومجهوله يا ان يكون مما يسمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة
غير انقلاب الالف عن اليا بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد
من ضياء اخر وجوابه ان لا يكون الامالة بسبب سوى كون الالف منقلبة عن
اليا كما عرفت كفوا بضم القاف وتشديد الواو الجديد الواو او للمتشدد
من قراءة وانت تسكت هذا سهو فان القاموس الى الكتان لحس الواوة جمعه
قراوين وقراري كمصابيح لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل
والمفتاح واللباب الى كتب الى الحكاية عبارة المفصل هكذا واما نحو
اخوة وهمزة اما ان يسبقها الف او لا فالتي سبقها الف على اربعة اضرب
اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء
ومنقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان
والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة
المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا
لم تقلب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى
الاصلي وهو ان تكون للالحاق كعلباء وقد اتفق في القلب وعبارة اللباب
توافق ما في المتن بهذا الاهم والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح غير
ما وقع فيه شرح الرضي انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس
عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان قاعدة هذا القلب الا بكونه من الشواذ
الخارجة عن القاعدة ان لا يحذف عن اخر المثنى اي عن اخر مفرد المثنى
فلا ثاني في قراوتنا التانيث لا تقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا يحذف
عن المثنى المجموع ما دل الا على اسم دل لا يجوز ان [illegible]
كما في ركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وقد اشتد الاشتراك
على جملة احاد وقيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استغراقه هذا التعريف
كاستغراقه تعريف اسما العدد فيكون اعم من الاحاد وجملة منه وطائفة طائفة

طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجال
ورجلين هذا ولو اخرج الاحاد جزءا في تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله
بحروف مفرده لكن يبقى التثنية بحروف مفرده اي بحروف هي مادة
مفرده ومادة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية
لحروف المفرد فيه لا الاستقلال او النهيه ايضا لهما مدخل في الدلالة كما لا يخفى
والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق فيه كما في رجال او من
حروف مفرده المقدرة فيه كما في نسوة فانه يقدر لها مفرد بوحدة الاستعمال
وهو نساء على وزن غلام فانه فعال من الاوزان المشهورة لجمع المفرد على
فعال وجمع ما في حواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال
او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما
التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد
ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري فقوله ما دل على احاد
جنس يشمل الجمع واسما الاجناس الجامعة المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج
بقوله ما دل اسما الاجناس كرهط ونفر وقد سبق تفسير الرهط والنفر
جمع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس فيخرج ما الفارق بينه
وبين واحده التا خفيفة نحو تمر تامر جنس له واحد من لفظه ليس جمع تقييدا وبقوله على الجمع
واما اسم الجنس الذي لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ولكن اذا نحو جنبه
يجب ان يقيده بنحو ركب بالواحد من لفظه فان اسم جمع له واحد من لفظه نحو ابل و
غنم ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ايضا وذلك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس و
بنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الجمع لان السبب الكلي ايضا
اخلالي بنحو تمر وركب جمع بحث البعض لكن ما ذكره من التوجيه يغني واعتذر
وذلك ان الاجمال تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين و
لا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف الجمع بقولنا على الجمع ليخرج نحو
قوله نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه كجامل وسوبج جمع جمل وباقر اسم
جمع بقر على ما في القاموس وكالباقر وبقوله جمع جمل اسم جمع ونظيره المؤلف على الاصح

قوله ناجح الصحيح المذكر الخ الاظهر ان قوله فالمذكر بنعته به مضاف الى جمع المذكر الصحيح
بر شركت اليه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله
فالمذكر بقوله لجمع المذكر الصحيح ای اخ موده وفيه انه يصدق على رجلين وعمات
بالملفوظة بكاتالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق نحو شاما
اليا المقدرة قوله حذفت فينبغي ان تخص باليا المذكورة قلت يعود اليا
المحذوفة لا يعود لحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقا
الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها التي كان قبل الان عمل لحذف
السابق التقا الساكنين بين اليا والتنوين وعلى الحذف بعد الالحاق التقا
الساكنين بين اليا وعلامة الجمع وان كان اخره ای الاسم الخ ولك ان
تجعل اللام وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الآخر حمل عليه
اى الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف على ان اليا والالف
اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين ودون القاضين والمصطفون
دون المصطفون فتأمل وشرطه اى شرط الاسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى الاسم
اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم تشتت الضمير فحو قوله فمذكر علم يعقل لانه ربما يجعل
تكونه مذكرا يعقل كما يشير اليه ومنكر كونه لمن الجمع بل الاسم الذي اريد جمعه قال المصنف
في شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه لكون اللام في جمع المذكر انما تقيد تذكير الداخل في
كون اللام في المذكر واما التنبيه الغافل لنوهم ان جمع المذكر مجرد نسبة لكن نسبة
السود وما يعين قال الرضي بهذا ان عذرا له بارد وان لا يرد ان فلاها خروق بنا
الاشباه وقال الهندي وهنا لا فائدة الشرط انما هو وصف المذكر دون نفسه
لانه قال شرط ما يجمع بالواو والنون ان يكون مذكرا فاما نحن فنقول جمع المذكر السالم
شامل السنين وارضين وثبين وقلين مما هو مؤنث وكيف لا ولم
يضم هو لا الى جمع المذكر السالم غير بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون
مثلا فلو لم يندرج في جمع المذكر السالم الضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يخفى
بكون اللام في جمع المذكر عن الشرط لا التذكير فمذكر اى لكونه مذكرا اشارة به
الى دفع اعتراض الرضي حيث قال وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة

ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبرا الا
قوله فمذكر بمعنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فتقع الجزاء جملة بلا عائد الى
الى المبتدا او لم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزا اما اخر اعتراضه فيه الشرط
وفيه محذورات ثلاثة الاول حصول الفا في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط
وهو ضعيف مذهب الاخفش والثاني جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا او الكونه
علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث الفا الشرط المتوسط بين
المبتدا والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي
من جعل الشرط والجزا خبر القول شرطه بنفسه قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو
حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي بانه تعسف وكان
وجه التعسف هو ما تبين من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه
صرح الرضي بضعفه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر
بمعنى كونه مذكرا او هو خبر شرطها لا بنفسه ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه
ليس في العبارة ما يجعل مصدرا لانه مدفوع بتقييد الحيثية اى فمذكر علم حيث انه مذكر
علم فهو دال على كونه مذكرا علما فالحق انه لزوم الفا الشرط المتوسط بين المبتدا
والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر
بقي انه نقل سماع منع الهندي كما ادعاه الرضي من غير سنده موثوق به بعقل
حيث سماه اشار الى ان المذكر العلم هو الانسان لفظ موضوعه بالعقل وصف
بحال مدلوله نحو اعوج لانه من علم الفرس الاعوج وبلا لام فرس لبني هلال
ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه سليم ثم صار الى بني
هلال او صار اليهم من بني اكل المرار و فرس لغني بن اعصر هذا كلامه و
اراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التا الملفوظة او المقدرة اجاب به عما ذكره
الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التا الخ نحو طلحة و
بدفل نحو حبلي وورقا على رجليين و لا يجوز الا بجواب ضعيف صفة
من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم بالشرط الاول كونه

مذكر ايعقل حصل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة
لما ذكره المصنف ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه
مستغنى عنه بكون اللام في جمع المذكر وعلى ما عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد
بالمذكر ههنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان
الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى من التذكير ههنا بالمجرد عن التاء لزم صحة
جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء التانيث
اي مذكر اخبر حتى في صيغة الصفة التي اشار اليه ان يجمع بالواو والنون
في صفة لا يستوي فيه المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين
المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاول لمت بينهما بالام
في ان الشارع عينا الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك
بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانثى والفرس كما ذكره الرضي
فالاولى حينئذ ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون
بانهما كالاولى في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل
بالواو والنون بانه يجبر نقصان عدم حيث لم يجعل في اللفظ للفرق بينه
وبين فعلان فعلانة بغير جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض
به الرضي وقال [illegible] فقد قاس من عزب عنه القياس والسماع الشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا استويا باعتبار في هذه الصفة بتاء او بدل الوصف
قال الرضي هذه العبارة احسن من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون
عايد الى الوصف المذكور فيكون المعنى ان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي
الشي في نفسه مع غيره ولو قال ان لا يستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان
شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكره وهو السهو فيه فانه شارح في العبارة على ما اجاب الهندي
ولم يلتفت الى شبهة الرضي الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا
بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي

يستوي فيه المذكر والمؤنث وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب
حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتنقيص الصلة كما في قوله
الحافظو عورة العشيرة وقبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في السواد
الكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب وقد شذ
نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني
من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يحسن ان حق بيان الشذوذ
ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له لما ذكر قبل حذف النون
ولا تعلق له بحذف النون وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بالتقييد بل المراد انه لم يكن لوجوده مذكر اصلا لان
ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حاله من قوله فان يكن مذكره جمع
بالواو والنون فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة
فالاحصر فان يكون بالتاء تغيير بناء واحده من حيث نفسه وامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر وفيه ان التعين في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر
والا لم يتناول نحو فلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال
لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري
دون التغيير باعتبار الامر اللاحق فرد على التبادر في الاول دون الثاني ينبغي ان
تغيير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء
الا ان يقال لا ينكر في افراس التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصحبو ورتبه صرفا ثابنا بعد ان كان
اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كانا متصلا به والفرق بين التكسير
والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه
والاوجه ان يقال المراد تغيير يغير لحوق الواو والياء والنون والالف والتاء
ثم نقول لاحاجة الى التكلف في جمع السالم لان الجمع السالم لم يتغير مفرده
بتغير ابدا ولا يتغير صيغته لان ما لحقه الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناء واحده اي
صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم تتغير صيغته وان تغير بتغير اخره جمع

الفعل افعل الى اخره قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمؤ وزن كثرة واما
اذا اختص جمع التكسير فيه فيها معنى القلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يختص
فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصابيح اسم الحدث اي اسم يدل
على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالطلبة والجلسة
يعني بالحدث معنى قائما بغيره وليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس
الالوان حدثا اذ السواد معنى قائما بالجسم وليس حدثا بل يعد سوادا بدون
فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال والمراد
بجريانه على الفعل ان يجري اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان
اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على
موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا حال او موصولا
او متبوعا لها وكل الثلثة اصطلاح مشهور فلا غرابة في التعريف و
ان كان الاخير ان مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما
بل يجري في الاولين ايضا اذ لا فرق في المفعول المطلق وان اراد وجوب
وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين فتامل سماع اي سماعي
لم يرد ان بالنسبة محذوف اذ لم يثبت حذفها بل اراد ان معنى السماعي
يجوز او حذف مضاف اي ذو سماع اذ لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى
حقيقة واما المفعول المطلق المجازي كقولهم ضربت ضرب الامير اللص فيعمل بل نص عليه
الرضي ولا يتقدم معموله عليه هذا الكلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف
وجوز تقديمها لتوسعهم فيها فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي
بانه قد يضمر في الفعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفاعل والظرف فلا يلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين واجاب عنه المحشي بان القول بالاستتار في اسم
الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فيه الذي هو باعث للعنوان والا فلا اسم
ان يقال لما كان يحذف فاعل فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف ويجوز
اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما نص عليه الرضي
واذا وصف المصدر لم يعمل الا ان جعل تابعه ذلك المعمول تابعا للفظه

للفظ وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر فان كان المصدر مفعولا مطلقا
لا بمعنى قائم مقام الفعل بتقويته ما سبق قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا اي
يجوز فيه وجهان ذهب الى كل واحد منهما نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول
السيرافي لكن ذهب سيبويه الى ان عمل النيابة الفعل لا اتحاد بيان مع
الفعل فيجوز تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضي وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية وقد عرفت ان عمل البدلية لا للمصدرية
فهذا التوجيه ليس بوجيه وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا وما كان اياه بعض هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فيتجه ان توضح عنهما
فاجاب بانه ذكر عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان الظاهر لها
مزيد اختصاص بالقسم الاول ومنه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص
بالقسم الاول من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق
في تعريف المصدر وبهم الحكم بالاشتقاق الفعل بجعل اخراجه حال اللفظ على
المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد بالمصدر لان سيبويه يسمي المصدر
فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وحينئذ التجوز
في قوله لمن قام به والقيام بالشخص صفة المعنى ينسب الى اللفظ قال الرضي
والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
هو ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلام
فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ
مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل
على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال
المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزامي موضوعا
ذلك اللام في لمن قام الى اخره مبنية على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق يتضمنه
معنى الوضع وذلك ان يجعل للتعليل لا لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى

عن التفضيل او لانه ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله الى الفعل
وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه
بقوله الكل اولى وقوله لعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن
قام به الفعل في الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل المجرد من قام به الفعل
وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا
القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا ومقترب من فلان ومتبعد
منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا
دون الاخر ويمكن ان يدفع بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب
بل المتصف بضرب متعلق بشخص يقصد عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب
الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة ضرب متعلق بمضروب
يقصد منه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب
من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى قيام
قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا تقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا يجوز ان يقوم بمعين
ولا معنى للقيام بغير لا على التعيين نعم لا تتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد
منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه
النسبة بالانتساب واما ما اجاب به المصنف من ان القيام في هذه
الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري
والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضرب
بالفاعل فتامل وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له فيه بحث لانه
يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته فانا طائل
اي ذو غلبة في الطول لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول
بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا انه لم يعثر عليه في كلامهم بل الظاهر من كلامهم ان اشتقاق
الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان

بان طائل الزيادة في المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به وبهذا
اخراج اسم التفضيل الى قوله معنى الحدوث الخ يرد عليهم ما اوردوه ان اسم التفضيل
قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به المصنف فلا يخرج به التفضيل لانه
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه اشارة الى ان احدهما الى جعل
احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل
المثنى والمجموع من اسم الفاعل قسما بينهما اذ قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بان ما وضع
لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح لا امر له فتكلف
في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه التعسف كما ستعرف على زنة فاعل قال في
وبه سمي الكثرة التي فلم يقل اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل يعم اسم لزيد اخفضه
بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن الناشئ به على ان
مقصودهم ليس الى ذلك بل مقصودهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات من قام به الفعل
وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات
اسم الفاعل باسم المضاف الى المدلول الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم
المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو الكثير
وقد ياتي على وزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا وقال الرضي والاولى
ان ماتي في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى
وكان وعد ربنا مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده
ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد لكونهم ماتيا الوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة
عن نفسه كانه الاتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف
وتعيين الموضوع الاحكام النحوية بشرط معنى الحال والاستقبال قال النجم
وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف
النفي والاستفهام والاولى ان لا يشترط وذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب
الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر
كلام النحاة لان الظاهر عطف قوله او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان
يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه

اوبشرط الهمزة او ما فان دخلت اللام الموصولة فقيد اللام بالموصولة ه
احترز عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط
العمل صرح به الرضي والاظهر ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله
بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة اذا دخل
في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام
لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لابد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية نحو
نحو علم وعرف وروى وجهل وعدم افعال من هذه الافعال يكون التقوى
بالباء لجواز زيد عالم بما فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل
باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي كضراب وضروب
ومضراب هذه الاوزان الثلاثة تعمل باتفاق من النحويين البصريين
واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا
يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة وما فيه
من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه
ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف
يكون جابرا النقصان المشابهة اللفظية لعدم تطرق خلل الى صيغة المودة
الى اخره لا يغني ما ذكره وهو جعل جمع المكسر الا انه يعتبر معه فقد الطرد والباب
قال الرضي اما المثنى ومجموع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد الحرفية كان اسم
الفاعل مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد مع العمل في معموله
بنفسه على المفعولية لان اطلاق العمل غير مستقيم ولابد من تقييده بالنصب على
المفعولية اذ لا يحذف مع عمل رفع الفاعل لا يحذف النون لاستطالة
العمل بذكر المفعول مع كان اطلاق العمل مخرج لرفع التوصيف خلل اذ اللام الموصولة
لا تفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف والقرينة عليه
الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن فيه تنبيه اسم المفعول
في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اي المفعول هو الحذف وما وقع عليه

عليه الحدث بمفعوليته واما على ما ذكره المصنف في اسم الفاعل ان اضافة الاسم
الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل لا حاجة الى الحذف والايصال
وكان الانسب جره على ما قال لمن وقع عليه بتعليق نحو مضروب في قولنا
يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على
خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول في العمل اي عمل
النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط واشتراط عمل باحد الزمانين
قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده
شرطوه وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر
اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما قيد الامر
بالعمل والاشتراط لخروج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
ما اشتق من فعل لازم الباحرة كان الظاهر ان يشتق من الفعل
المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة
المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا
وجعل لفظ اسم الفاعل مجازا على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث
على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر
المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي يخرج عنه نحو ضامر
الى اخره ولا ينهدم بمخالفته لصيغة الفاعل وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو غير ان اسم الفاعل يرد على التوجيه الاول
مع حذف شطر الكلام ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن
اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم فاعل للمبالغة
الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل اي كانه على قدره يرد عليه انه في الوانه
الالوان والعيوب الظاهرة قياسه على وزن افعل وانه في الثلاثي
المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك
في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون
مقصورا على ما سمع ويحتمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الازمان

اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد وعلم
انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كل من
التقديرين قولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما فيه الخلو
لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه
فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بقولها معمولها الظاهر ليلا يدخل الحسن
فيما هو بصدده وغلام كذلك تقول متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد
بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن
وجه غلام بالاضافة في الجر عن الاضافة فلا يخرج عن المنع وزيد الحسن وجه
غلام بالرفع في القبيح وللمعمول في كل واحد منها رفع كما قال الرضي لم اقسمه
باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول ليس الوجه
من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابها بيانه لان ضابط الحسن والقبح
مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها وحسن وجه
عطف على حسن الوجه الى اخره وفيه ان صورة الخطية لا تقبل الا الوجهين فانه
لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح
وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان
مراده الاحتمالات الثلاثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا
اثنان منها ممتنعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في
حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة
التخفيف وهو عند الفراء تفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على
اللام كما في قولنا الضارب زيد احدهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فهذا يصدق على قولنا الزيدان
الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف
فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقبيح ان ينتقض الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد
حسن وجهه بنصب الوجه حسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه

ابيه الا ان يقال المراد كما لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون
زيد ضرب الحسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره
لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب
وما لا ضمير فيه الى اخره وفيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد في الوقف بينه وبين الحسن
الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاحتمال على التوصيف العهد الخارجي عن الضمير
في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد فلا قبح بخلاف
الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه
والحسن وجه لان معمول الاخير فاعل الاول فقط كما ان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث
لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا لا فاعلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس
البدل بالفاعل ففيها ضمير الموصوف القياس تقتضي فيه تفصيلا وهو
انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز
او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خلاف القياس لان الاضافة الى المرفوع
الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع عين الاضافة
منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم
عين الجزاء فلزم اعتبار الضمير في الصفة لكون النصب فيقال في ضرب الزيد
ان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر فتونث انت
الصفة جعل تونث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه
بل الالف بالسابق جعل صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة مثل الصفة
بما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال
صرح به الرضي وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب الفعليات
من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو شمس الوجه
اى حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة و
لا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم
لا يناسب الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال

للمتصف بزيادة على غيره ان معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا
والمراد بغيره غيرنا سواء كان المغايرة حقيقية واعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا   في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير
بزيادة على غيره فيه   والاحتياج الى التقدير ليخرج زايد للتوليف فانه مشتق
للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فايدة لادراج لفظ الاصل
والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون لذلك الفعل
اولم يكن لكن تكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من حمار
وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
الى اخره لا حاجة حتى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسما الزمان والمكان
والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان او الة
مضاف   وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون
التوليف مانعا لم يتوجه لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل
اسم الفاعل شاملا لها يخرج ايضا لانه موضوع لموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع لموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب
ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دون غيره واذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل
على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه لاستغنائه عن الذكر بالفهم   وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته قد يكثر الصحيح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى
حذف المضاف بحمل هو بتقدير وصيغته لانه الجادة   وفعلى للمؤنث
لا وجه للاقتصار على اسم المؤنث لتميم كلام المتن لا ما له مثنيين وجمعين ايضا
فيه حمل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي خير وذلك لدخول خير
وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خيرى وشرى على مقتضى
قوله وفعلى للمؤنث ومقتضاه ان افعل لا يكون بجميع الامور وقد
يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير
واشر للجميع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن   وشرطه ان يبنى
اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي فقيد الثلاثي بالحدث بقرينة التوليف

التوليف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك
الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذان وتقيد الرضي لاخراج
هذه الامور بقوله حاجته فعل وقال لا يبنى من نحو ادخر ونحو تمام الفعل
لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه منتهم فالعدم من نعم وبئس وكونه
غير لازم للنفي لعدم من ما ابس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا
يقال الشمس اليوم اعرف منه امس اقول اشتقاق الافعل نعرف في
الفصل فلا حاجة لعدم التعرف وللموصوف بزيادة في الفعل لا يتفق
من فعل خص بنفي عدد عن نحو لانه يخالف فيه ان فعل للنفي وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يكون الا
ما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري فيه لولا انها
الزيادة والنقصان محل نظر   ليس بلون ولا عيب فلا يقال ولا حاجة لانه
لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل الصفة
قال الكوفيون يجي من البياض والسواد لانهما اصل الالوان وقال البصريون
محبة منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه
ابيض من اللبن   وعود في القاموس العود كالوتين ذهاب حسن وجه الصبي
الغنيان   كان مقصده غيره اي غير الثلاثي المجرد واللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد
المعهود اي الموصوف بما ليس بمجرد والثلاثي المجرد بلون ولا عيب فلا يرد ان
مرجع الضمير ليس بمجرد والثلاثي المجرد بل افعل منه   فغيبت نيته
من محو ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة والظاهر انه سهو والصحيح
المحذف هبنقة من غير ابن وقال في القاموس في القاف اي يحنك في باب
الهبنق كمكنس الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان
يضرب القبا لا كنيته وقال في العين الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز بيض
يخرج من البحر بيض شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع
محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله لانه كان تعلق
الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب

بجهة المثل والفصاحة وافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب
به المثل في الحمق قال الشارح عش بجهة ولكن حقيقته هذا وقد شنع الشارح رحمه
الله تشنيعا للفاضل الهندي وذلك كان هذا امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله
لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائده من شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس بالفكر
من الهندي مرضيا فكيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القصة فيه
كما هو دابه ولستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه اي الجميل معدولا
كما في اخر وسمي كما في الدنيا والحلي كما في الخطبة العظمى او لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى
غير فنقول جائني رجل آخر واعلم ان الاصل في تلك الاستعمالات من ثم الاضافة
بالمعنى الاول واما قوله لست بالاكثر منهم حصى الخ وقيل اللام زائدة
والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد خلافا لانه لا اجتماع لام الجنس
مع من ومع ذلك فليس هو باحسن صورته اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما ولا يجوز
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه وحينئذ العلم بالمفضل عليه الخ مع الافضل
الذي هو غالب ومع غيره قليل ويجوز ان يقال في معنى ان المحذوف
وهو المضاف اليه اكبر كل شيء او [illegible] وعليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه
واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين
وينتقض بالتعويض في جوار غواش من جعل تنوين العوض على هذا مانع
من البناء على الضم كما في قبل وعلم ان الزجاج [illegible] اسم التفضيل ما هو [illegible] صورته
المفضل عليه بين وليس يفضل عليه الا من صحة فقصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة
في المفضل عليه في اصل الفعل كقولهم زيد افضل من عمرو او تفصيلا
نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تحكيمه الشعر وزيد
وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه الحقيقي الى التجاوز
والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه وكانه
قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه
الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الصحيح
ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى

المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل
اي افعل من احدها وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد
على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدها محذوف
المضاف اي قصد احدها وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار
اي احدها حاصل بان يقصد وثالثها جعل محذوف المضاف اي ذو
ان يقصد والشارح اشار اليه ودفعه بقوله اي احدها زيادة
موصوفه المقصود به الى آخره وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى
الزيادة بحسب الحال وجعل بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية و
لا يخفى انه تكلف بل تعسف باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى في
ضمن ما عدا المفضل الثلاثة هو انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض
كان لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره الخ الاظهر ان هذا الوجه لا يفيد
وجه التزام الاضافة ولو اعتبر المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان
الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه بل معناه الاطلاق بمعنى
الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد جميع من
سواه الجمع حقيقة او عرفا ما تباعد [illegible] في قصد تفضيله عليه ويضاف
للتوضيح اسم التفضيل تخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت
الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل
التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله
نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل [illegible] نحو محمد افضل البشر حيث يراد انه
افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر ولا يعمل اسم التفضيل في اسم
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء مفرغا ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء الحمل على
عمومه بمعنى لا يعمل عملا اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر

لا يتصور الا بالفاعلية . وانما خص المظهر لانه يجوز في المضمر لا شرطا لاطلاق المضمر وارجع
فيتقيد بالمستتر فلا يجوز زيد حسن افضل حيث منه وما ذكره من التعليل
انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر
متى يعرف لانه العمل والا فلا يجعل في سائر المتباينات . وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا وبما قدمنا ذلك
ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ فظهر لك او مضمرا بارزا ونظيره قوله
رافعة للظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر في الملفوظ ظاهرا كان
او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع الا
بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان الخ فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوية
فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد . وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية الخ لما ذكره من الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي
عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه فاتها
الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها
مستقلا كما يقتضيه اعادة اللام . الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا وهذه اللفظ الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقييد الصفة وتفسيره بالوصف قال
الرضي هذه شروط رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا اشترط
اصل في رفعها الجميع هذه الشروط والا ان يونس حكى عن ناس من العرب
رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه . و
هو في المعنى مسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا
وقال الهندي رح التغير المشهور للتنبيه على انه سو محققه ونحن نقول المسبب
ما جعل سببا ولهذا يقال لله مسبب الاسباب الا جاعل الاسباب
اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السببي الى المسبب
للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى سببا الواقع بل يكفي ان يكون ما جعله المتكلم سببا

سببا لمجيئي لان جعفرا او سقيما . مشترك بين ذلك النفي وبين
غيره على ما جعل قول المصنف يحتمل غير ذلك نار ابيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه
في عينه لنفسه فيه عن ان يطابق المسبب ولا بغيره فيه في قوله باعتبار غيره
بغير الاول بل بغير بغير لتقييده السابق بالاول . مفضل ذلك المسبب
باعتبار الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار الاول مع قوله
باعتبار الثاني بمفضل ومتى اتفق النحاة على انه لا يتعدى افعل بحرف بمعنى ما
الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء او يقال جلست في الدار
في اليوم نعم يصح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار بدل
البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من فاعل مفضل وقوله
باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه . والمساواة بابا اخا مقام المدح
هذا الكتاب تخصيص مثلا لا يجيء المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص
بمقام المدح فربما يكون النفي للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان
على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت
ان للعلية هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام
المدح بخلاف هذا الوجه فان حاصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض
ما ذكره الشارح ولا يتوقف على اصل البيان فتامل . وبيانها ان
يجعل حسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا الكحل انه لا
لا ينافي ذلك في وجود معنى التفضيلية اذ لا ينبغي وجه لذكرها . فان قلت
لو كان زوال التفضيلية الخ فان قلت هذا السؤال لا يختص بزوال
الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان
برجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن تاول عبارة الشارح
يجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا السببية حتى يلزم التوجه بين السابقين
بين الحسن ومعموله باجنبي لم يفضل الفصل بين الكامل والمعمول بالاجنبي
لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمنع بين افعل ومعموله الضعف
عمله فيجوز زيد كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي . ولو قدم قوله منه على عين

زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف من انه فليقدم منه على الكحل
حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت للجواب نقل عنه وهو
انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد
في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل
الموخر لكونه مبتدا مقدم رتبة واجاب بانه يلزم التعقيد في تركيب
فصيح العرب فيمتنع عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصنف راجعا الى ما ذكره
بمعنى يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيلزم فيه تعقيد ويمكن ان
يجعل جوابا بتحرير لما ذكره المصنف فانظر افتراق الكلام للاكتفاء
بالتقسيم اللام على فوت المرام مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في الخ بهذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما
يقضي منه العجب لانه كيف يكاد بالقدح فيما ذكر من اعمال العرب اسم
التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجدان العرب كما اضطر
في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه
لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور ردا او رد الرضي ايضا
بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع فهو كان ينبغي
منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي لضعف اسم التفضيل في العمل
مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل ثبوتا فانه لا يعمل مع الاضطرار
ايضا ولو رفع لفظ العين الخ لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم
تحققه في كلام العرب وان لا يابى عنه فتامل وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصل من كحل عين زيد الخ وعلى تقدير
ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل
على الكحل لا تفضيل الكحل على العين رد بان عمل اسم التفضيل يختص
بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار مع تغايرهما بالذات
بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من

من كحل عين زيد فلما التفت من منه في عين زيد حذف مجرور من وجار
العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويرد عليه انه يوجب اخراج التركيب
الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف
كلمة في وابقاء مدخولها على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة
بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر المفضل والمفضل عليه متغايرين بالذات
بل الظاهر المفضل والمفضل عليه الا انه لفظا واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل
عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل وتقديره ما رايت عينا كائنا
لعين زيد فيه اصل الكحل احسن فيها الكحل في عين زيد اشار بهذا الكلام
الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد معمول
رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل عن الكل لان معنى ما رايت
كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل
ولا شك ان حذف المعطوف في الموضعين اعني واعلى ممنوع للمعنى ولا يجوز
ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا
مثل عين زيد واحسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشي زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار
الى انه لا نم جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه
لم يرض بكونها حالا لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف
لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في المفضل
في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ
وكان الاول على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان اعين مثل عين زيد في الفضل على
جميع ما عداه لزم التناقض وهو الماثل مع الترجيح فيكون النفي منتهيا فيكون ابلغ واعلم
ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا
لا يتعين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بهذا التركيب
بل جاز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه
لم يذكر فيه الاستقلالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال
فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل ولك ان تقول كما قال سابقا و
لك ان تكحل معنى قوله فان قدمت الخ انك ان قدمت ذكر العين وجب
ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه باعلى انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى
حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه مع جعل المفضل
لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فههنا احمال احسن متحققان نظرا الى نفس الكلام
لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال
نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره   اسم جماعة
الركبان بعض ليس يجمع بنيه على ان الصحيح منه ما مبنى من جعل سار بالصفة :
ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع   وسار ثانيها
من السير واحتمال جعله من السر ابعد الا ان يكون صفة مصدر محذوف اي خوف
خوفا سار بنا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حق التقديم على المستثنى حينئذ
فلذا لم يلتفت اليه   فقوله ارى ما من رؤية البصر ومن رؤية القلب و
هناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي اظن ونفي الظن
ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتبصر وتأمل   واد منسوب الى السباع لكثرتها
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق   والحال الخ لا ارى
جعل الواو حالية وقيل عاطفة وما ذكره اظهر واما قال ولا ارى ومقتضى السياق
ان يقول ما رايت ليعيد انه ما راى ولا يرى قط لو راى شكل لم يثبت منه كم
بانه لا يرى قط فتامل   فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك
الطريقة اي هو بعيد وبيان الاقسام على الطريقة واحدة وما يدل على انه بذلك
العهد اذ ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والاعلم
الى نفس ما دل بمعنى الكلمة بحسب ما دل والكلمة معنى اشارة لا موصوفه وجه
تذكير الضمير هو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه   اعلم ان الفعل مشتمل على اربعة

اربعة معان رابعها تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي
غير مستقل   ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي فاختلف في ان معنى
الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انه على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم
يضم الى الفعل فاعل وعلى الاول معنى مستقل متعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل
من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه مستقل متعقل
متعلق اجمالا لا يفهم من غير ذكره وهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل
على المطابقي على ما نقل تقديره بكون معناه النسبة الى فاعل ما   وما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن
كونها مرادة بتقييده بنفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه
مرادا بتقييد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث   فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقي [illegible] اذ المبنى [illegible] هذا اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجهات
شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف
وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر عند التحقيق اذ لا يكون المراد الاسم   ويقولنا وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة [illegible] يقال جميعها ليس [illegible] ابواب الامرين بل
جامعا للامرين [illegible] الدال بكل واحد فقلت بحكم على الجميع كما تقدم على الجميع قد يكون على سبيل
الانواد وكل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جامعه جميع الرجال   الافعال
المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة
تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد
الغياثية   او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل
الاصطلاحي او تحقيقه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه
اراد الفعل الاصطلاحي [illegible] ويقوله التقليل الفعل ما دل الفعل الا ان الظاهر
ان يقال وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل   لدلالة الاول على
الاستقبال الوضعي مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص   لانها
وصفت الخ ولان الشيء ما لم يخف اللفظ لم يعمل فيه   وانما خص بلحوق تاء التانيث
الساكنة ولهذا صح قوله والصفات استغنت عنها الخ   والحرف لحوقها [illegible]

الاحضر ان يقول والحروف نحو نا فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله والحروف
تا التانيث ساكنة والاولى ان يقول نحو نا فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا
والتخصيص بالمتحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه
بيان الشارح اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه
صار عرفا فى تعريفات هذا العلم قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان
التقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى لا يجامع فيه المتقدم والمتاخر
وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها
والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول والتحقيق على اخر
ولفهم مخاطب اخر ويلزم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاؤه
التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بحسب الزمان لكن منشاؤه
ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على
زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان
ولا تندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل لفظة متقدم بان يقال ما دل على زمان
متقدم على زمانك مبنى على الفتح اشارة الى بيان بعض خواصه بعد
تعريفه كما هو عادته باحد حروف نايت فى اوايل الفاظه اول كوقوع
الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين للحيوان الماشى ايضا يكون مشتركا
فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس بحاصل من مشتركا بخلاف المضارع فان
اشتراكه الذى بسبب زيادة احد حروف نايت والى فلذا يتبه مشابهته
باحد حروف نايت ولو جعل مشابهته باحد حروف نايت لتوقع
مشتركا كمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب
زيادة حرف لكان اشد مشابهته فالهمزة لم تراع فى البناء ترتيب
حروف نايت بل راعى قاعدة تعريف الفعل فانه يبتدا من المتكلم
الواحد ثم يتم الى الغايب نحو والمذكر كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب
اى المتكلم الموحد يجب تركه فى المؤنث لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم
باضرب او نضرب وانا وصف فى اضرب بالموحد بمعنى انه ليس مع

معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يحتاج الا افراد مع كونه مع
الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا
وللمؤنثة الواحدة والمؤنثتين غيبة اى حال كون المؤنث الخ يمكن جعل
غيبة مصدرا اجنبيا الآن جعلها حالا انسب بنظايرها ولو قال المصنف
والغائبة والغائبتين لكان احضر واظهر ولما كان هذا الكلام فى قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن
انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون
جمع المؤنث وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب
اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال
ما دل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث
وبيان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة قولنا انما يعرب المضارع بمعنى
ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه
فيكون الشبهة بحالها لا الحصر وقت اعرابه فوقت عدم الاتصال صح فتندفع
الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب
مغايرة فى وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احدى النونين واعرابه رفع لاشتماله على الفاعلية بل بمعنى محضا او نون اقتضاها
العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما وجب كونه اخر
الكلمة على حسب مقتضاه ثلثة انواع اعراب الفعل المنحى وقوله ونصب بفتحة
او حذف لا نون ان وجد العامل وقوله وجزم بسكون او حذف نون
او حرف اقتضاها العامل فالصحيح منه ان المضارع المعرب وهو
ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وهو عند النحاة احتراز عما هو
عند اهل التصريف وهو مستغنى عن التوصيف وانما قال ذلك الاخير ولم يقل لانه
يشمل نحو يخشى بلا شبهة المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب
مرفوع نحو تضرب وتضربك متصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو
فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه

اذ لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى الضمير البارز لا ينفصل بدل عليه
وقوله والمتصل به ذلك تماثل للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذه القيود
لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب والمؤنث
فيان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في
هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض
الحكم بجمع المؤنث والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد
اخوته لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان
الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع
والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم لالتقاء الساكنين نحو لم يضرب
القوم مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للاعراب حتى يكون
تاما والمتبادر من كلام الشارح انه جعل مثالا للاعراب ثلاثة بالحركة
والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله
والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على
الصحيح المجرد لا على المجرد فقط فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل
المصنف بقوله يضربن نحو الخ بدل يضربان وتضربان الخ لكان واضحا
والمضارع المعتل الاخر المتصل به ما يقابل الصحيح وهو ما كان اخره
حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص
اسقط الحرف المناسب لها فان حرف العلة مناسب للحركة
في كونهما قابلين للسقوط هذا الجزم لم يقيده بالتجرد في المضارع وقيده في
المبتدأ حيث قال والمجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في المسند اليه المبتدأ
واسناده الى شئ كما في المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون
المضارع لان الامر يفيد مطلقا وبدون التركيب مع الغير فهو مجرد ايضا عن الجر
عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب
فلا يوجد مجردا منه غير مرفوع كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيانه

من بيان لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع للمجرد كيف وقد قال في بيان المعرب
منه ويرتفع بالنون الخ وفي بيان المجزوم ويجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع
بالمجرد عن الناصب والجازم تبادر انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال
ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب
او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل على ناصب الفعل ولا جازمه
في نحو لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه
موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع
عند المبتدئ بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام
الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل وذلك مذهب الكوفيين
اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين كما في زيد يضرب
لا تقول لصحة الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني
الاصل فلا يؤثر فيه العامل ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين
الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا
التنوين وقال الخليل اصله لا ان برده ان لا ان تضرب في تقدير
لا امر يكيف وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا
والنون الخفيفة التي حذفت ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا بالتصريح بانه لتاكيد
النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد الانفعال نفي التاكيد فاعمل عمل النصب
ليكون اخر الفعل على هيئته يكون مع النون ولذا اخص لن بزمن ووقف
النفي بتاكيد النفي بعد ما من سرت الخ ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي بعدها ان بعدها ان شروع في الشئ قبل اوانه فان المصنف سيفصلها في محل
ما ذكره مقام تفصيل المصنف اذا لم يكن بمعنى الظن هذا انسب بان
العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد
ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ
العلم او الرؤية والوجدان او الظن الا غير ذلك حتى الحقيقة صفة
الفصل هنا للحصر اي حتى الحقيقة لا الجزء به صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد

النظن وقوله من المتعلم متعلق بالاخذ ای الحقیقة الماخوذة من المتعلم فانها
للرجاء والطمع فلا یناسبه فکذا الداخل علی الماضی ولا یبعد ان یقال حتی التی صحبت الغیث
خرج عن مقتضی وضعها ... حذف ان المخففة الموجبة بحذف ضمیر الشان
وقوله ولیست هذه تاکیدا للحصر علی غلبة الوقوع او کون جانب الوقوع غالبا علی
عدمه ولیس المراد بغلبة الوقوع کثرته کما هو المتبادر لا مؤبدا مطلقا کما قیل ولا
مؤبدا فی الدنیا کما قیل هو الحق لکونها جزاءا وجزاؤها لا یمکن الا فی الاستقبال
فیه بحث لان جواب کلام القائل لا یکون الا بعد کلامه ولا یجب ان یکون مستقبلا
وکذا الجزاء لجواز ان یکون فیما مضی نحو قولک فی جواب من قال اسلمت
ما رجح او کنت ان تعظم مالک و ... فالوجه ان یقال الغرض ... ولا التقدیر
ان تعمل فی الحال الذی هو جار للطرفین الذی هو مبنی الاصل واذا وقعت بعد
الواو والفاء فحقق بیان هذا الحکم فی کتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وکانهم لم یجدوا وقوعها
بعد غیرهما من حروف العطف لانهم وجدوا ولم یجدوا اذا وجهین فتقدیر
فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدا الا ان ... الا ان حذف الخبر اهون من
حذف عامل الفاعل لان فیه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فیه حذف
المسند لا غیر لکن الاظهر بالنظر الی السابق ان یکون تقدیره ففیها الوجهان الالغاء
والاعمال وان کان بالنظر الی زمان التکلم الاولی سواء کان ماضیا او ترکت المستقبل
فتدبر یحکی السببیة لا فائدة للتقیید ... بقوله للسببیة شیئا وقد علم معنی
کی قبل ذلک لکن تقییده الی بمعنی انتهاء الغایة للاحتراز عن الی بمعنی مع فان قلت
حتی ایضا بمعنی انتهاء الغایة فلم قال بمعنی الی ولم یقل اذا کان بمعنی الی او معنی کی قلت
کانه اراد بیان انها بشرط هذا المعنی ان یکون مجرورها آخر جزء مما قبلها او متصلا بآخر
جزء منه فیحتمل الاستقبال الحال المحقق کما تقول کنت سرت امس
ذکر امس هو ماض قبل المضارع لا یجعل المضارع حکایة حال ولا یتوقف کون
المضارع حکایة حال علی ذکر امس هو المکثر قیل فجعل هذا المثال لحکایة الحال
... الامثلة المذکورة القابلة لذلک فی کلام المصنف تحکم کما کنت
کنت ... الدخول حیث هذه العبارة الی جعل حکایة الحال ... حکایة اللفظ

ای یکون ماضیا او حالا او استقبالا لا یحتمل ... صح

اللفظ الدال علی الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان
الحال المحکی من حیث انه حال بان یبرز فی نظر السامع فی معرض الحال لانها
علم الاستقبال فیها علم الاستقبال حقیقة او بالنظر الیه اجبر او هو لا ینافی الحال
الآن یقال ینافی افادة الحال فلا یصح ذکره فی مقام افادته کما وقع من بعضهم
وجاء الشوهم انهم یقولون اما حرف ابتداء ویریدون لزوم المبتدأ بعدها
لیحصل الاتصال المعنوی فلا ... حتی وضعها بالکلیة لانها وضعت
لافادة الاتصال ... لا ... لفظا ومعنی عاطفة کانت او جارة مثل
مرض فلان حتی لا یرجونه الآن جعل المثال الحال المحقق او حکایة ولهذا ... فی
المصنف ... مثالا للحال المحقق ... خالف حال التحقیق وامتنع نظرا
الی الامر الاول فقط نظرا لانه امتنع نظرا الی الامرین لان کان سیری لا یصلح سببا
للدخول لان السبب وقوع السیر وکان سیری یحتمل ان یکون فی التقدیر
کان سیری واقعا وان یکون فی التقدیر کان سیری متقنا الی غیر ذلک
ما لم یتحقق خبر کان لا یصلح للسببیة فیحصل ... الرفع بمجرد انتفاء الشرط الاول
لانتفاء ... الثانی فیصح القضیة ... الجر ... ان الجر فی صورة النصب
لیس ... اوخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتی فلک ان تقدره بوقت
توقف ... حتی ادخلها بالرفع علی تقدیره فعولا انهم عطف بتقدیر
جاز الآخر بعده فی نفسه وبالنظر الی ما قبله لان قولک اسرت حتی
تدخلها عطف من غیر تقدیر الا انه دعا الیه ما ذکروا من انه اذا عطف علی
شیء وسبقه قید یشارک المعطوف علیه فی ذلک القید لا محالة ولما
اذا عطف علی تقدما الحیث قید فالشرکة محتملة ما کان منعه الله تعنیفا
بینهم الاولی ما کان فعل الله بهم فاعل والفاء التی تنصب المضارع بعد
... ان فتقدیر ان جعل خبر الفاعل محذوفة المبتدا ولا ضرورة
داعیة الیه ومع ذلک لا وجه للفاء فی قوله فتقدیر ان والاولی ان یقدر
الکلام والفاء ناصبة بشرطین احدهما السببیة ای قصد السببیة
وقد نبه علیه الشارح من النفی المسند جوابا وصف النفی بالکشف

بكونه في معنى الاستغنا وقد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء الوجوب
تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان
الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة الانشائية لاختلاف خبرا
وانشاء وهذا يدل على ان الفاء ههنا بمعنى العطف بتقدير الانشاء
المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فيهما شاف ولا يخفى
ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم تقصد السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب
يحتاج الى تكلف مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال يجوز ان يكون من وضع الفعل
موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والحق ان المجاز انما يجي
حيث الضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بها اول بل انما يصح بقولنا
سيعقب مني ترك منعه والحاق بالمجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج
عن الضرورة وهو ان يجعل ما ترك والحق في معنى الامر اي لاترك ولا الحق
فاسترحها والواو التي الخ اي التي ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يعتد
المبتدا ولقد احسن اي بشرط ان يكون بمعنى الى مع الجمع ان يعتب
والاولى ان يراد النصب بعدهما بتقدير ان بشرط ان يكون نحو الضرب
بمعنى الى ان فيقدر ان ليتم الاعتذار الدال على معنى الحال اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا فيدل الامر بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم فانه
لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان والتقييد بكلمة ان السابقة وكونه
نظرا لانه يشكل باعجبني اكرمك الشتمه فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان
لا يقيد الامر بالصريح وينتج كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيد
افتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والثاني وصل الامر [illegible] العطف
عنبر وعليه انه كما ان المناسب ح ذكر [illegible] ويمكن ان يجاب عنه بان
العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما ما يشارك بعض في بعض الشروط [illegible]
اشتراك الحكم فيه [illegible] ولا المخصوص بشرط ليضبط وفصل بعض شروطها
ثم اتم القصد بذكر المشتركات والشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل
ومع العاطفة ارجع العاطفة مطلقا اذا قدرت بعدها بالشرط المشترك

المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط المخصوص كما فصل
في محله وآخرها هو البناء ذكر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت
بهذه العبارة حاجة بيانه الشرط المشترك بين الكل فتأمل ويجزم في المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في النفي النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة
ولم يضف لا لانها علم النفس فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله النهي صفة
لا فاحتاج الى التقدير الموفوة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور
ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى
تقدير المعرفة فافهم والاصح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب
اللفظ احتراز عما استعمل في معنى النفي وعالم المستعمل في شيء كلا فقسم
وبهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا او الا
فقد تتعدد مجزومها بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل وكلم المجازاة
اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة والجزوم بها فعلان اي قد يجزم
كذلك كما سوف وأي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما
نحو ايا ما تدعوا او بدونه ومع كيفما واذا في كيفما شذوذ وان
اذ كونها من كلم المجازاة كالجزم بها شاذ وتختص اي لما بالاستغراق فلا يبعد
ان تستفاد ذلك من تاكيدها بما النافية فيكون تركيبها من كلمة لم وما
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعمولها بحيث لان ان في ان لم
تضرب ليس عاملا في تضرب لانه مدخول لم ومعمولها وانما مدخول ان لم تضرب
ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه ذكرها اصل النهي [illegible] صفة للكلمة لا بمعنى
لا الناهية لسببية الفعل الاول مع الثاني ان السببية بمعنى كون الشيء سببا
لا بمعنى جعله سببا فالالائق ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول مسببية
الثاني فكان المصنف اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك
ليس الا بالافادة فان المراد الافادة سببية الاول كما هو الشارح ايضا
اراد هذا المعنى الا انه بعيد عن التصحيح من حيث انه يبنى على الاول ابتنا
الجزاء على الفعل اي قد يبنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما

اذا كان مرفوعا لم يغير بسببه فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يبقى الفعلان
مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الثانية فانهم
لتحقق تأثير حرف الشرط فيه انقلب الى الجزاء اي تحقق التأثير معنى وان
لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت وظاهر واما في ان خرجت لم اخرج
فلان الجزم بلم لا الان لو تسلم وسبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج
حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع   وان كان مضارعا
مثبتا بغير ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم
الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء
والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير فيهما معنى وكذلك
الاستفهام على ما يجيء   او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه
معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لبلاغته بهم انه يجزم لان النصب بلن
متعين لوبه وسبقه كما تر   او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فهل تضربه
او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما تضربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط
فيهما ان الاستفهام يبقى على حاله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال
من غير انقلاب   مع منع الفاء تنبيه على ان الفاء واذا الفجائية ولذا لم يقل
ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مجازا اختصر   لاختصاصها اي الجملة الاسمية فالضمير
راجع الى ما يفهم الاسمية الجملة فتدبر   وان التي تجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة الخ عبارة منوه بانه جعل المقدرة نحو قول المص
وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من ضمير صفة ان وجعل قوله بعد
الامر منصوبا بالمقدرة ومقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه
ان مقدرة مرفوع خبر لان   اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا اي الا جزاء تقديران الاشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية
فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا وادعا النكتة فتدبر
فانهم يطلقون اسم الماضي واسم المضارع الخ اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قوله الامر

الامر بالصيغة   وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الخ الامر الموقوف بالصيغة
لا يحتمل الخ يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر وتوهم بعيد على انه
لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر الى صيغة الامر نحو قال
لام الامر والوجدان يقال الامر نسبة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح
المشهور فيما بين المحصلين مخافة ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون
في قوة التعريف بالامر بالصيغة   صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ قوله
يطلب بها يخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيهما باللام واداة
الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالعلم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل الامرين
والنهي ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل ثم تدخل احكام الافعال في التعريف
حتى تصح لم يخرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل
شامل للجميع بانه جعل الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس
ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز عن
المجهول فقد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله
بحذف حرف المضارعة احتراز عن نحو قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل لتكن
وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه
بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير يحذف حرف المضارعة من
او يحذف مضارع   وفي الصورة حكم الجزم اي حكم اخر المجزوم والاولى
حكم حكم المجزوم   في اسكان الصحيح الخ لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط
حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون
ليس اخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون
نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون منزلة الاخر   فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة الذي يعني المصنف بعد كون اخره في حكم المجزوم ان كان الخ
ولهذا اكتفي ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره مما
لا حاجة اليه ومع ذلك فاسد اذ ليس في اخره نون او حرف علة باسكانه
الامر بل حذفه فيتعين ان يقول اسكان اخره او حذفه   والمراد بالرباعي ههنا

اي في علم النحو واما في علم التصريف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة ونحو قوله
من المزيد فيه نظرا لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال
ايضا لانه لا يتم الاستغناء عنه بفعّل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو يعود الى الرباعي
الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله هنا يجيء في مضارع رباعي بعد
حرف مضارعته ساكن وفعالا لالتباس بعد ضم الهمزة وجعلت كالعين
وفعالا لالتباس بالمضارع على تقدير العموم اي على تقدير فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل
في افتعل الخ سهو من الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسر العين المعجمة
فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسر الحاء اذ لا يطالب احد بانه لم يفتح التاء
ولم لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل افتعل بفتح الهمزة
التبس بواحد المتكلم الموقوف في حال الوقف واذا قيل افتعل بكسر الهمزة لزم
الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل فيما سوى ساكن بعد همزة الخ ليس كسرة
الهمزة فيما سوى ساكن بعد حرف المضارعة ضمة فقط بعد ضمة بل فيما سوى
امر مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فقط سواء الصيغة التي
من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن
الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة مثال ما لا يكون بعد
حرف المضارعة منه ضمة الصحاح مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة
او على حذف مضاف اي قائل فعل لا يجوز ان اضافة الفعل الى المفعول
ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا وعلم ما ذكرنا ان
اضافة الفعل ايضا الى الادنى ملابسة ولم يتشكل ولا يبعد ان يراد
بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الاسم الذي لم يذكر فاعله ليشمل اسم المفعول
فيتم كون الاضافة بيانية وكان اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة التي تقدمت
ولم يذكر هذا التقييد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق في قوله بخلاف مفعول ما لم يسم
فاعله وكنت ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه وبضم الثالث الخ قوله خوف اللبس
الاظهر ان يقول فان كان ما قبل آخره مكسورا وضم كل متحرك قبل آخره خوف

خوف اللبس فيستغنى عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
لئلا يلتبس بنحو الدحرج بالامر وبشبه الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا والاولى
ترك التعليل وتغيير قوله خوف اللبس بناء على قوله وبضم الثالث والثاني
يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو لم يضم ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة
معلوم من باب علم والتبس في باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المصنف
فان كان ما قبله مكسور ما قبل الآخر وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء خوف اللبس اي ما لم يسم فاعله فعلا مطلقا ولكن انه يقال الآخر وما جعل
عنه وعين اللفيف لا يعتل وهذا الصواب لانه يتوهم به الاصوب و
انما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وبقية
ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو سهو من قلم الناسخ
وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكره
ببقية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر المتعدي وغير المتعدي هذا ان
تمهيد لتقسيم الفعل الى اقسامه فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي
الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر
لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك
ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن من معنى الفعل وما سوى المصدر
ما يشبهه فمفهوم المصدر المعنى الذي يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف
فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق منه عليه وكان لذلك قال المتعدي
من الفعل فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فقد دلت عبارته سيما هذه
العبارة ان التعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف
والايصال فالوضح في التوصيف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان
الفعل يتعلق بالمفعول ايضا متعلق به فالوضح بيانه تعلق الفعل فيه المتعلق الذي هو
المفعول وهيئة الفاعل او المفعول هي هيئة حال وهيئة الفاعل
قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة
المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي في التعلق بهيئة الفاعل والمفعول وغير

المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما نحو الانفعال نحو انقطع وتبا
التفعلل نحو تدحرج اوبالف المفاعلة نحو ناسبته اوبسين الاستفعال
نحو استخرجته بهذا انه غير مشهور من نحو باب التعدية وانما المشهور في الكتب
هو الثلاثة الاخيرة وكانها تركا لانها لا يعدان جوهر الحروف ولا يتصرفان
في معناه بما يجعل طالبا للمفعول بل تحدثان في الكلمة معنى هو مستقل لطلب
المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان ناسبته معناه مصاحبة في المثنى فلم يتغير فيه
معنى المثنى بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة
في طلب المفعول و استخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى
التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان عليه فتامل ثانيهما غير
الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعها الى الستين وارجوان اضبطها واعمل
رسالة ينتفع بها الطالبون كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
الخ وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشي واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك
والثالث في مفعولها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل مفعولاها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر الخ لا وجه لتخصيص بيانه
المصنف بل هي مثلهما في خصايص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز
تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيد العمرو قائم او
اعمرو قائم او ما عمرو قائم ويجوز كون المفعول فيه مع الفاعل ضميرين لشي واحد تقول
زيدا اعلمني قاعدا وكانه اراد بالشك الخ هذا من خلط اللغة باصطلاح
المرابيين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس
لتساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه لبيانها اي تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشية عنه الا ظهر ان المراد لبيانها اي لحكاية المذكورة عنه
اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني
وهكذا وبهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ما ذكرنا يقتضي
ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة
لبيان انها متحقق فلا نصب مع فراغها فايدة تامة ولا يصح السكوت

السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيانه
ما حكى الافعال بحسب اعتبار عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من
توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفايدة لا الجملة المذكورة و
ليست كما نزره واصل الجمل فافهم فنصب الجزئين على انهما مفعول لها لانه
مفعولا لها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لا ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر اي عند اهل الشايع وخلافه قليل على ما فصل الشارح رح اقول ينبغي
ان لا يقع نحو علمت ضربا زيدا قايما وعلمت كل رجل مع ضيعته بل يجب في المثالين
ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب
منابه لا تحسبنا في الحكاية اي لا تحسبنا جازعين على غرابتك الملك بنا اذ
قد وشي بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يعتبر بها هذا وفي العباب
اي لا تحسبنا اذلاء على غرابتك الملك بنا والجملة جعل الغراب بمعنى الاغراء ونحن
لم نجده في اللغة فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز
حذف المفعولين لسبب توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات
افادة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين
عنه قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بابر اعين ولا يظن الا بالامارات وتقول
ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لاستقلال الجزئين العاملين لان يكونا
مبتدا وخبرا او مفعولين لهما الظاهر لا يظهر فايدة في وصف الجزئين وكذا
لا فايدة في تقييد الكلام بالتمام و كلامية غير مفيدة في تقدير الاول لانه الكلام على تقدير
مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص في الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف
فلهذا اعتبر جوازه المبني الى اخره ولا احتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه
ابطال العمل بلا واسطة كما يحكي مثالا او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث
لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف لا ما فيه الاستفهام
وحرف الجر الداخل عليه غير جائز معامله اجابت اما يجب يسري الاستفهام
في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت
الاستفهام والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء

جایز لا واجب والتعلیق واجب فیه بحث لانه لو کان الالغاء جایزا لا واجبا
لکان فی قوله ومنها جواز الالغاء استدراک وطائح ما تقدم من ان
الالغاء واجب فی الصور المنفصلة وغایة ما یمکن ان یقال انه لم یرد الفرق
بین مفهوم الالغاء والتعلیق بل اراد الفرق بین حقیقتی الالغاء والتعلیق فی
هذا الباب بان الالغاء جایز ولذا قیده بالجواز والتعلیق واجب
ولذا لم یقیده بالجواز بل ساق الکلام فیه بحیث یفید الوجوب فتدبر
رای البصریة ای رای بمعنی ابصر والحلمیة ای الحلمیة اعنی رای النوم   ولقد اراني الزجاج وزیه
الی بعض نفسی حاضره حذف الزجاج وکون اری بمعنی العلم سائغ فیکون وزیه
مفعولا ثالثا وعلی ما ذکره حال   ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
الی قوله لا بالقیح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فیجب
حمله علی البدل ثم انه لا فائدة فی هذا البیان لکمال ظهوره بیانه المغنی   وجد او العلم
او الظن فالمراد بالمثال فوق الواحد   وانما قیدنا بذلک لئلا یقال لا وجه
للتخصیص بالبعض ولئلا یقال لا وجه للتخصیص بیانه هذا البعض من المعانی الاخر فان
لکل منها معانی اخر   وحسبت بمعنی صرت ذا حسب وهو الذی فیه شوه
شقرة کما فی الصحاح   بظلیم شوقوا الی انهم فظنین بمعنی المفعول
انما سمیت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها کالافعال الغیر الناقصة وقیل لنقصان
مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل فی التامة دونها وفیه نظر لانه
لا یشمل افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان
ولک ان تقول سمیت بالنقصان عدوها بالنسبة الی الافعال التی تتم بمرفوعها
وغیره ما خبره   ای العمدة فیما وضعت له هذه الافعال هو تقریر الفاعل علی صفة
اعلم ان مدلول کان نسبة الصفة الی فاعل والزمان والنسبة هی ثبوت الصفة
للفاعل فرق بینها وبین التقریر الذی هو صفة المتکلم ان کان مصدرا مبنیا للفاعل
کما هو الظاهر وبین التقریر الذی هو صفة الفاعل ان کان مبنیا للمفعول فانه افاد ثبوت
الصفة للفاعل بدعا فانه لا تعلق بمقام التعریف   لانها موضوعة للصفة و
تقریر الفاعل علیها فکل من الصفة والتقریر عمدة لو کان الخبر داخلا فی الموضوع مستلزما

مستلزما لکونه عمدة فیما وضع له لکان الزمان ایضا عمدة فی هذه الافعال ولو کان
موجب کونه عمدة امر آخر لا بد من بیانه حتی یتکلم علیه الا ان کون کل من
الصفة والتقریر عمدة فی التامة یمنع خروجها بقوله ما وضع لتقریر الفاعل
بهذا المعنی الا ان یقال المراد ما یکون العمدة فیما وضع له التقریر الفاعل علی صفة
فقط فیجب ان العبارة لا تساعده   ولو جعل الموضوع له الخ اشارة
الی تصحیح الحد بالتصرف فی معانی الافعال الناقصة وجعلها خبرا والتقریر
بدعوی خروج ما زاد علی التقریر عن معناها او کونها قیودا زائدة الخ انه مع ذلک
ایضا لا یکون تمام الموضوع له التقریر بل التقریر والتقیید علی ان جعل الزمان خارجا
عن هذه الافعال داخلا فی الافعال التامة تکلف وتعسف   و
لا یبعد ان یجعل اللام فی قوله لتقریر الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا یکن
الخ جعل التقریر بمعنی النسبة فیحتاج الی تقریر الافادة لان الغرض من وضع اللفظ
افادة المعنی لا نفسه   والاوجه عندی ان المراد بالتقریر ما یشتهر فی بیانه
فائدة التاکید والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقریر الفاعل علی صفة
وتاکیدها فانها الصفة فانها موضوعات للنسبة وکیفیتها من الزمان
وغیره واللازم دخولها علی الجملة الاسمیة الدالة علی النسبة المدلولها فتتاکد النسبة
المدلول للجمل بدخولها علیها   ولا ریب فی ان الغرض افادة الزمان ایضا
غایته ان العمدة افادة التقریر فعلی تقریر جعل اللام للغرض ایضا لا بد من حمل قوله ما وضع
لتقریر الفاعل علی ان العمدة تقریر الفاعل   فظهر بما ذکرنا ان هذا الحد لا یحتاج
الی قید زاید کما انه اشارة الی قید ذکره المحقق الشریف من ان المراد صفة
خارجة عن مدلولها ترک ذکره لتبادره من العبارة   وقد یتضمن
کلمة التضمن بلا اخطاء فی فصل لازم للمعنی فصل مع ملاحظة معناه واجمال علیه هذه
ولا یراد فی مقام التقسیم طریقان جعل الاصل تابعا والمضمن حالا فیقال الخ
تقسیم ثم النسبة بهذا المحشی ثم النسبة بهذا صایرة عشرة وبناء علی هذا الاصل
هذا المحشی اکرهالت فعوتر ناقصة وکامل احالان لا صنفان کما توهمه
العبارة   وجاءت بمعنی کانت فی المنفصل بمعنی صارت

من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم علي
علي ابن عباس رضي الله عنهما اي ما خابت غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا
غافلين بما تريدنا ارعف شنوءة بالضم السكين العظيم على ما في القاموس
لا نجا ورجا وفقد الموضوع الذي استعملها العرب ولهذا جاء المصنف
بالتركيب من اللذين وقعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق مجيء الاطراد فالاستعمال
جاء التركيب فيه من وقيل في ضبط موضع استعماله فقد ان يكون الخبر كائنا كذا على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر فكأنه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد
وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل اي لا اجعل
اعطانا الخبر حكم معناها كما يعطي الخبر حكم معناه ويعطي الاسم ايضا مضار زيد غنيا بجعل
المعنى منتقلا اليه وبجعل زيدا منتقلا ثبوتنا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا
فيه اي في زمان ماض ونكتة وبيانه انه ليس لها معنى من النفي بينها فوق
البينها المغايرة التي لا يتحد فيها من البينه بمعنى الضلالة والفقر فكأنما الماني يجف
المطلي بسرعة يسيرا فانها بمنزلة عظام تركت بيضا فصارت مرافقا فهي يختفي
بسرعة الى غرضها كذا في العباب فان بيوضها لم تمكن من افراخها قبل كونها
بيوضا ولو كانا بمعنا ولعله بهذا المعنى كذا في العباب بهذا البيضا
عطف على قوله الثبوت لما نحوه وانما ذكره مع كونه اعم فلما وجد فيما هو بمعنى صار ومقابل
لانه خالف فيه بعضهم انها تامة والجملة تفسيرية في شانه هو فاعلها فصحح
بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على كونها ناقصة والاول بيان لها باعتبار
معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور الفعل في حال بعدها بالاتفاق وان
اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها لكونها تامة وزائدة بخلاف عدم
ظهور الفعل في حال بعدها وكقوله تعالى لكن فيه بحث الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع
الايجاد بمعنى احدث وفي موضع جعل شيء متصفا بمعنى وبمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون
في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد والقضاء بمعنى كن محبوا وتكون زائدة
هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة للجميع تصاريفها
فيه ما لكنه نفي يحول من ابو شنا استقاقه من اصل تحول النفي بالضم وهو النعمة

النعمة ومن تحول اليه اما الارادة النقد دينا بالمصدر او بجعل ابو شنا وشنها ايد
خبر عنه مجمع وان كانا واحد النقد والخبر قيل سمي بهما فاعلا قد ناب بهذا
القائل بهذا التنبيه فخبر وهو قوله او في التعبير الفاعل على صفة ولا نجوز ان يعقد
التنبيه ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نعقل نبه في هذا الكلام
بجمع الخبر بها الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر
وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم منه فاعلا يسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما
كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا فجعل خارجا
عن الوضع فيه انه خلاف عبارة المصنف فلا يقتضي له او تقديرا والنفي قال
ويليها النفي ولم يقل ويليها كلمة النفي وتقدير الزمان قبل المصدر وكثير جعل التقدير
للظرف هذا فرع تقدير الزمان قبل المصدر وذلك منه ومن هنا لان ما دام
علا في تقدير الزمان معه حتى تنسخ ذكر كون الزمان معه وليس لا من هذه المغايرة في
شي من المصادر احتاج الكلام سوى ما دخل عليها لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال
الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف لابد لهذا الكلام عن الاشتمال على ما نصب الظرف
ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان الاسم الاتم ان يقول او كما مر في المبتدأ
ومع لا يشكل عليها اورده الشارح ايضا فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن
جانبي الوجود والعدم يمكن ان نختار بهذا الشق ويراد بجواز تقديم اخبارها على اسمائها
بمعنى انها لا تمنع من هذا التقدير والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها
ههنا نحو ما لك النفاخون هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على
مجرد الاسم وهذا المثال في الخبر في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله ثم يجوز
ومعنى اي الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام ان معنى راجعة الى الاخبار
الا انه صرح الافعال لا يقتضيا فلا [illegible] قوله هوبت كان الى [illegible] واخواته ذلك
وهذا نوع ما قيل كانه [illegible] ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين [illegible] وتأخر
المخالف والمراد بالاختلاف كون المختلفين متعاصرين متنازعين [illegible] ودل
عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا فانه [illegible] جانبه لانه جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المفاعلة بمعناه [illegible] وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف

فانه مخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف اذ ليس فيه خلاف
ما تقرر ويمكن وجهان آخران لتخصيص اللبس بالافعال المنفية احدهما ان المراد بالخلاف
فيه ما اختلف فيه اللغات فيه لا ما اختلف فيه النحاة فيحمل المعلى خلاف
النحاة فليس فيه حمل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة
ابن كيسان فانه للخطأ في اللغة وثانيهما انه لم يعتبر لمخالفة معتد المصنف وليس
بخلاف الافعال المنفية ما وضع اي فعل اشارة الى ان التوصيف
لفعل المقاربة اذ التوصيف للماهية دون الافراد فعلى الافعال المقاربة بتقدير هذا
باب افعال المقاربة وما وضع جزء للعائد اليه فعل المقاربة اي ما هو موضع عسى
طمع واشفاق فخرج عن توصيف افعال المقاربة عسى الاشفاق فينبغي ان يقول رجاء
او اشفاقا فالانفعل عسى الاشفاق فيه موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول تقييد الحيثية
مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى الخبر باعتبار منها
لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق والانشاء في الاغلب
من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان امثال ضرب انشاء الكلام بمنزلة
مغلوبة بالحروف الانشائية بتقدير مضاف اما في جانب الاسم في تقدير
ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح تأويل الخبر باسم الفاعل فالمضارع مع ان
وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الاولى انه يجعل منصوبا على المفعولية
باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما والذي ارى ان هذا وجه قريب
يرده نحو عسيت صائما ونحو يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس
الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون معنى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر
يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نحو يتوقف صحة هذا التوجيه
على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ومن تقيده ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز
عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل واحسن من هذا ان يجعل ذلك من باب التنازع
يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولو كان
الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا يتمشى على مذهب البصريين من اختيار اعمال
الثاني وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول

ان يقول المصنف نحو عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان نحو عسى يخرج زيد لعدم
مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واعترض على نفسه لم لا يكون
زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبرا وان يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه
فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول فيخبر عن دنو الخبر العامل
باشرافه على الحصول المقارب للفاعل في الحال لا لغيره وذلك نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ان صح يبرح بمعنى ذهب وانقطع
كان الافعال اي كمعاني الافعال لغير الاخير لم يكد وجعل لم احد عتبة
على وزن طلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنسه بزيادة النون بعد
العين ولم يجد هذا من الاسماء العربية وفي المستقبل الاولى في المضارع وكان للنفا
الحال اي قصد على الماضي والاستقبال وقد عرفت وجه التمسك به والجواب
عنه اي الجزء الاول فيطلا بحيث ان ما كادوا يفعلون لنفي الوقوب وكان وجه قول من قال
انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به الوقوب في الماضي اذا استعقب انتفاء
الوقوب الوجود ولا نقيد بما كاد زيد يفعل فلا اقل ممن يعد ان كان بعيدا عن
الفعل ويؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات الوقوب يستلزم
نفي الفعل ووجه التمسك بما تم والجواب عنه ضعيف وفي الدعوى الثانية
يقول في الترجمة لا نقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله
او مستقبلا وكلاهما من خطاء في الترجمة اي انه ماض وكانه عجز عن الترجمة بالفعلية عن
تغييره اذ اوسع الباب اعتراض القاصرين وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه
وهو مجموع الامرين المجرد وذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق دليل على انه
جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعوى فيه
وجعل التمسك نشرا مرتبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام
الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة يعرفها
الفطن فتفطن وعسى مثل حسب وكاد في الاستعمال لا في المعنى وينبغي عليه انه يوهم
ان الاصل فيه استعمال خبره بدون ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض
وجهه بالنظر الى الكثير فالمراد يعني بمنزلة ذكر الكل في المؤلفات للتنبيه على حال الجود

ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر الكل وتكريره للنكتة فيه بعينه
ما يذكر لذكر الكل كان اقرب ولك ان تقول يحتج بعدم كونه الا نوعين اشارة
الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان بهذين او بغيرهما
الا انه لم يوجد الا بهذين وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان الموجود
من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين في بحث التثنية والجمع ايضا اي كما هو معلوم
في بحث الموصول ولا اثنى عشر ما اشد البرد واجوده اذا يقال شلت وشلت
موه فامر مجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمي فانه
فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمعنى الدعاء لكن اجيب بان المراد ما وضع
لانشاء التعجب في نفس معهود هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا اثنى عشرة
ليس كذلك ولان ولفعل التعجب او لما وضع له والاوجه هو الاول لان توقف
الشيء ليتاتى الحكم عليه الاكلام على التوقف انتهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه
احبه ورغب فيه وما امقت الكذب في القاموس مقته ابغضه و
انما قيدنا التقديم والتاخير بالاطلاق حذرا عن التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين
من غير حاجة الى ذكر التقديمات الجائزة في غيرهما والممنوعة وانما ذكر الباحث
فلا يقع لان منع فعل التعجب التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع اخر
واجب الاخر لا يخفى على الفطن ان شبه الجواب ليس بالمسكن والماء البارد
لا يحصل بهذا المقدار ومن الاحسن ان يقال المراد انه لا يقدم احسن عليه ما ولا يؤخر
ما بعده المنع فعل التعجب من هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم احسن
على ما فتفطن من باب شر اهر ذا ناب عنده من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا
ناب لانه حقير فالمعنى شيء خفي احسن زيدا الا امر جلي واما من جعل المعنى شر اهر
ذا ناب لا خير فلا يصح اذ يكون ما احسن زيدا امر جميلا اذ يكون المعنى ما احسن
زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدا نكرة للعموم
فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا قال الشارح الرضي
وهو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن من احسن فعل التعجب بل يكون التعجب
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه وبا في مجروره

مجروره وانما جيء به لان الباء الزائدة كالعدم فهو ذكره كانه لم يذكر او لانه لازم
كالجزء من الفاعل ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم
والبصر وقال الفراء وتبعه الزمخشري الى اخره ويكاد ان يقال الخطاب لحسن
والناصب كالامر باحسن حسنا بزيد بهذا اللقب اي ما وباللقب المنبر لا
العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحاة والا فالظاهر ان المراد بافعال المدح و
الذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو حد [illegible] ولا داعي الى ارادة [illegible]
بهذا اللقب في هذا المقام فاحفظه او مميز بنكرة منصوبة وليس المنصوب
لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز
عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعر وذلك لانه قد يراد بالمنصوبة لفظا او محلا فاحترز به
عن التمييز التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى به
بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه لقيام اللام تعريف العهد اي العهد
الذهني لئلا يلزم [illegible] ولا يجوز ان تكون زيد مبتدأ بعيدا ان تكون اللام للعهد الذهني
لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون العين مع رجالا منها بل الظاهر انه راجع
الى زيد وهو رجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه تمييز عنهم للزوم افراده قال العلامة في نعم رجلا
زيد ليس الضمير الا للعين [illegible] صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بكونه
الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة كان الانسب جعله عطف بيان
وهذا هو المرجح لكونه مبتدا لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه ويحتمل ان يكون فاعلا او ان يكون مفعولا وعلى ان
المشهر الفاعل تعين للفاعل كما اذا اشتهر على الفعل بالمفعول تعين لا المتقدم
للفاعل حقيقة او تاويلا لا يخفى التعبير بالمطابقة في الجنس بل يحكم بالمطابقة
في غيره ايضا فالانسب ان يقال [illegible] رجب الشيء او وجب اذ وصار محبوبا يريد ان
في حب لغتين حب بالفتح الى كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء للادغام
اذ اصل حب حبب بضم الباء من حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب
اسم بمعنى الحبيب وذا فاعل اي محبوب والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا
من الفعلية الاولى الفعل لان العامل هو حب لانه فعل على هذا القياس العامل

عام

في التمييز في نعم رجلا ثم والظاهر ان العائد الى التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما
في رجل ربه فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا ثم ان الراكب حال عن
الفاعل لا عن المخصوص فيه معاوزة لان المدعى ان ذا والحال لا زيد و
هو يعنى ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال
عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ اى مرجعها بالضم مصدر رحب
على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس وفي عدة من
حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باءه مع التاء اذ ثبت
فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين
ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء بل مع ان
رب تضمن بعدها ايضا ولا تعتبر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر
ايضا الا شاذا كثيرا ما يطلقون الغاية الى الذهب اذ يريدون ان يخص من
الابتداء بنسبة الافعال الاختيارية التي لها عرض ولا يصح على القدر من اول النهار
الى آخر الاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون
استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة ما في الحقيقية والتنزيلية
وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من
في قد كملت من مطر اى شيء من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم من ذلك وصف
النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المؤول اى مطر صلة لانا نقول المراد المؤول الموهوم ومنع
الموصول في موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول او هو وارد
على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل ففي هذا
المعنى مقابلة ولمن اى في الجملة فان من لها الابتداء من المكان او الابتداء من الزمان
والى قد تكون للانتهاء في غيرهما فلا يقال حتاه كما يقال اليه وعد لبيان اختصاصه
في الظاهر فتوجه وكون بمعنى الى ولا تستعمل في نحو وجه النخل الا نصح الساق
والمصاحبة فقد تفنن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة
فالالصاق يستلزم المصاحبة فيجب لجواز ان يكون اشتراك الوضع فكانه

فيما لا يوجد من السجع ولا لصاحب السجع الوضع اشتراك والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة المرتضى ان التعدية اللازم بحرف الجر
او الفعل الى نحو الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء وفي غيره الى غير الجر الواقع في
الاستفهام والنفي سيما ها هنا بل علاوة ما ذكره من غير تقييد بالسماع قياسى كما قال
الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به وقيل التعدية
مقصورة على السماع واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات للنفي
والنفي في عرضه وجه علم الحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة
لا الحصر اذ لا يصح في نحو يا خ الجود او لكل اخا البكر ايضا وفيه انه لا يبقى الاختصاص
الا فيما في نحو مورد استعماله فلا ادعى الحصر في الاختصاص في الظاهر
وبمعنى الباء في القسم لان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كالباء مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الا الموصوفة لا فرق بين رب وساير حروف الجر حتى تمتنع
عن الموصوفة لعدم احتياجها ولا تمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضى انه لا تحقيق التقليل
في الموصوفة لانها اما الكثرة فيتناهيه واما الواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه لا يجرى فيها في
مظنة الكثرة وتلك ثم ان تقول انه نحو رب في معنى التمييز عن انه لا التقليل
كما انه لم للتكثير فيقصد مشابهة العدد والغالب للتمييز وهذا اوجه وجيه وان
خلا عنه بيانه ثم يستعمل في معنى التكثير وبقى الاشتراط وصف مدخولها وان
انتفى عنه موجب التقليل ربما ضربه بسيف صيقل الى مجلو
واو بمعنى او رب في حكمها فاما لان الاولى ان يقال وواو في حكمها
ولا يخص مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة فكان المصنف لم يقل وواو معا
في حكمها للتلا بعيب بتعدد الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال في نحو على نكرة موصوفة
تنبيها على ان التفاوت بينهما في تحرر اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون
الضمير ودون الجمل التي حذف مالا كافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل وبلدة البلد
كل جزء من الارض مستحيرة عامرا او غامرا والانيس الذي انس وكلا اليعفور واليعفور
ظبي بلون التراب او عام وضم الياء والخشف والعيس بالكسر الابل البيض
يخالط بياضها شقرة وكلا ذلك في القاموس فلا تقيد فاطلقه لا ذلكه

تعسف وجواب ارتكابه للتناسب بل يسهل ذلك ويحمد وجوه تعسفا
انما يكون عند حذف الفعل في الامر عند حذف الفعل ضرورة ومن قول لعجز السؤال الى
جزمان اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون لغير السؤال وليس مدبها متعلقا
ببكون والاخر حرف الف واللحقه فانهم   وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف
الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء تستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر
والمضمر وجه الظهور ان الباء معاني كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو   مختصة
بالاسم الظاهر اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اذ حين اضافته الى
اوضح   فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء نوع من اختصاص لكن يرد انه لو قال الباء
اعم من الواو ولكفى   وتتلقى اى تجاب يقال تلقيت كذا اى التقيته
تحمل ان مع قوله وتتلقى القسم على انه يتلقى القسم الجواب   وباللام اى تحمل القسم
ملتقى الجواب يجوز انفصالها وبجواب القسم والاظهر ان المعنى انه يتلقى القسم
الى ان تطلع اللام في جوابها وان وحرف النفي   اى توسط القسم بين اجزاء الجملة
التي لا تكون جوابا اعتبر من تقدم وتقدم من ما يدل عليه مثل تقدم وحذف معمول الاعم
والثلاث الشارح   اذ التعسف ليس مثل النصب ونحو على بعض الوجوه بالرفع
اى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الثاني ففيه
ما لا زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد لكان للمثل
مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه ما قاله الفحول بالقبول ونحوه
بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان
نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثلا لمثل المثل المشارك للشيء
في صفته مع كون الشيء اقوى صفة منها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب
ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف
هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة
الحرف اقرب من الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير والتعدية
قال الرضي اعلم انه اذا ادخلت في حرف حرفا يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى

اخرى او زيادة فان بقي على اصل معناه الموضوع له وتضمن فعلا المتعدى به معنى ففائدة
يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول انه على بمعنى من في قوله تعالى
اذا اكتالوا على الناس يستوفون بل تضمن اى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا   يقال يضحك عن
كالبرق المتبسم البرق تحت الغمام والابهام اذهبان تشبه ثغور حسن اللالى يعلوها
البرق يحجات الغمام اذهبان   الحروف المشبهة بالفعل
كان الاولى تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب
على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر عملا وفرعية هذه الحروف
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت الى آخره يريد ان هذه الحروف
بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها للانشاء التأكيد والتشبيه والترجي والتمني في
الى ان التعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء
والشايع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود   اى يكسر ما قبلها على حذف
المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ ما انها محتمل لها وعكسها
في المعنى والاعتراض يرجح فتحها الى ما بقي بعده يستفيد ان هذه الحروف
فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام الذي وقعت فيه
فان ليس كذلك وان اريد بها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الذهب
لا يوجبه اذ الدلالة على قسم الكلام لا توجب الا وقوعه في صدر الكلام فلا ينكر
صحة زيد انه قائم ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا
وانه ان وقع بالشيء الا انها بل جملة نحوا انهى ليست في صدر الكلام الذي وقعت فيه
وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل في ليتما وحسن على غيره
وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا
والاصح انها حرف زائد كما في فالزم اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى
على الافصح والاصح لكان انفع   كما وقع في بعض اشعار رجع رعيتوا بان السماع يعني
في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت   فان المشهور لا تغير معنى الجملة قال
الشارح الرضي اما في تفصيل معاني هذه الحروف الستة والكنى بتفاصيل
انه لم يبين الا ان وان معا فالاولى اما في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف

في حكم المؤول حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه   تكسرت ان تنبيهاً
على ان كسرت مسندة الى ضمير ان او على انه مفعول لمحذوف ان والمراد كسر هذه
الى ان فلا يلزم تحصيل الحاصل   او في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء اول الكلام سواء
وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح الرضي وجه تنبيه عليه انه لا يقابل بينه و
بين كونه بعد القول وبعد الموصول بل […] كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه
عليه شيخ كلام المتن حيث قال ولذلك بعد القول ويحتمل ابتداء الكلام المتكلم
المقابل لوسط كلامه وحينئذ يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم والاول
على الاعدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول صلة وقعت جزاء او حالا
او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم
والظن   فالكون ما مع جملتها فاعلا تنبيه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا
ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان
يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت
الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل
على اصطلاح غير المصنف ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير
مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت
ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى المضاف
اليه بما سيجيء ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف لما عرفت
من تعريفه للمضاف اليه فلم يبق ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي
وقالوا لولا انك لكي يتحقق ذكر لولا ولو بالتنصيص ردا على المخالف
فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد
حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك
جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا الجملة الاسمية فيجب كسر ان لتكون
الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان جزء المبتدأ

المبتدأ بعد لولا محذوف قطعاً وان الفتح لا يوجب الفعلية لا باعثه
قوله ولو انك لانه قال الاسؤال بدفعه   نحو لو انك قائم صوابه لو ثبت
كما ستعرفه في بحث حرف الشرط   فان جاز فيه موضع التقدير الخ صوابه
لولا انك ثبت كما ستعرفه في بحث حرف الشرط ان ترجح احدهما بعدم تكلف
الحذف لا ينافي الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من
يكرمني فاني اكرمه ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف   لانه اما مبتدأ
او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت
اليه لاستلزامه الحذف من غير الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم اوجبوا تقديم
الخبر لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتأخير وبالجملة قوله والمرضي ثابت لئلا يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز
لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت جزء المبتدأ ليس موضع المؤول
لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المصنف من مواقع المؤول كما عد المبتدأ والمفعول
قلت خبر المبتدأ لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق جزء المبتدأ في مقام تعليل
وجوب الفتح قاصر   فمن جملة ما اشبهه قولهم لا الخ النفع مشاحة واجد ربها
بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحال لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح
وخالف امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم
عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه
بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وردي في عن الوب
لا جرم على وزن الرشد يعني لا جرم ان لهم النار معنى لا قطع ان لهم النار فهو
كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد المذكور فيه حتى يجاب بالقسم
فيقال لا جرم لا ينفك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل
والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم
وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وبدل جيم خاء ان
بالعين كما تجيء يلا عن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظ ومن جملة ما يتوهم ان
من اشباهه ثبت كما انك قائم وليس من اشباهه التعين الفتح لان ما زائدة

عمرو كافة التي هو أن زيادة ما مع الكاف الجارة لأن لولا بتشبيه بكأن   جاز العطف
على اسم إن الظاهر فجاز لم يرتبط بما قبله وكان حفظ كتابة المتن واعترض عن الربط
واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم إن وبعضهم
مجموع الاسم وكلمة إن ورجح المصنف الأول وتبعه الرضي وأنه مختص   حيث
يكون مع ما ثلث فيه بتأويل الجملة كان أن ناب مناب مفعولين وربما
مفعول علمت وتأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا
عن مفعوله لكونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم أن المفتوحة
أصلا   دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوز العطف في المفتوحة
مطلقا وأما باقي التوابع فاسوا البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء
وسكت غيرهم عنها والكلام عن البدل أيضا والجواز هو القياس   ولا أثر لكونه
أي لكون اسم مبنيا في جواز إلخ قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء
حاكم بين المذهبين فقال إن كان اسم إن غير موصوف لفظا جاز العطف
على المحل لأن لكونه مبني واحد من الاسمين متغايرا للإعراب تغاير أنه غير مستنكر
بخلاف كونه جزاء عن آيات عمرو في الإعراب فإن ليس بذلك
المشابه في الاستنكار وليس بنا عدم الجواز أن زيدا وعمرو قائمان عنده على أنه
يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد هذا أثر واحد لأن العامل في خبر إن عنده ما كان
قبل دخولها وما ذكره المصنف مسندا إلى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو
ولا بد حمل عليه لكن عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا
للمبرد والكسائي في نحو إنك وزيد ذاهبان لأنه يشعر بأنهما الاختلاف في انتفاء
أثر البناء مطلقا بل في قسم البناء بأن يكون المبني هو الضمير فالأولى تركه فيه ليعرف
الخلاف والمثال كلاهما إلى الحكم   ولكن في جواز العطف على محل اسمه
كذلك خلافا لبعضهم   وهو لا يناسب المعنى الأصلي لأنه راجع إلى ما قبل إلا إلى ما بعد
ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
خلافا للفراء   إن فصل بينهما أي بين الاسم والخبر وذلك الفصل لا يكون
إلا بظرف هو خبر إن كالمثال المذكور أو ظرف متعلق بالخبر نحو إن في الدار لزيد

لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر لكونه المتصرف إذا لم يكن معه قد ولا يدخل على حرف
النفي ولا حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية
عن الخبر فلا يقال إن كل رجل لو ضيعته وقد تتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو إن زيدا
لفيك لراغب وهو قليل وقد يدخل على أن إذا قلت عمرو رعى فقال الجنك
قائم كذا في الرضي   واختاروا تقدم إن دون اللام إلى آخره أي رجحوا العامل
في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل أو لأن العامل يستحق التقديم على معموله
صرح الرضي بالأول ويمكن أن يقال اختاروا تقديم إن لأنهم لو قدموا اللام لأدى عملها
والفائدة   لفوات بعض وجوه شبهها مع الفعل الآخر وهو لعدم لزومها
واختصاصها بالاسم ويمكن إدراجه في فوات بعض وجوه شبهها بالفعل
ولهذا لم يذكره صريحا أي لكونه الغالب إلا أنه لم يذكر الإتمام صريحا ولم يقل ويجوز
إعمالها بل اشتر المبينة بمعنى جواز الإلغاء والكوفيون مع جمهور الإلغاء   ولأن كثيرا من
الأعمال لا يطرد في أبواب لفظي هذا الإلغاء عن أحسب وطرد الباب فكما هو
ظاهر العبارة فلا حسن مقابلة بطرد الباب   أي جواز الإلغاء إلى آخره
مع زوال المبتدأ والخبر لا غير أو مع الأكثر بخصوصية قول خلافا للكوفيين في التعميم
دفعا لاعتراض الرضي على المصنف حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل
من أفعال المبتدأ ليس بجيد والأولى أن يقول إذا دخلت على الفعل وجب كونه من
نواسخ الابتداء فمثل لا تقول في الأكثر وإن أفاد وجوب دخولها على فعل من
أفعال المبتدأ لكن أوجب دخولها على الاسم وهو فاسد لأنا نقول المراد لا غير من
الأفعال أي جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الإلغاء والإعمال فإنه لا يكون إلا إذا دخل
على الاسم إلا أنه قال ودخول المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله ودخول المبتدأ لئلا يتوهم
اختصاص دخول مثل إن كان زيد لقائما ودون أن كان قائما لزيد   بالله ربك إن
قتلت لمسلما وقولهم إن يزينك لنفسك وإن تشينك لهيه وبالاسم دخول
اللام على الجزء الآخر من أفعال النواسخ لأن لام الابتداء لا تدخل مع أفعال النواسخ إلا على
الجزء الآخر بخلاف ما نحن فيه فإنه يدخل مع ذلك على الخبر وعلى الاسم إذا فصل بينهما وعلى ما
بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والاسم يحمل في المثالين المذكورين

واجب بان دخول اللام في المثال ابن شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة
وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورد البصريون بان اللام لم تجئ
بمعنى الا والالي زجاني القوم لزيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص الاشيا ببعض
المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار
ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكار اعمالها
وتخفيف المفتوحة كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في
كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب
القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين
كذا في الرضي وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي
وهو يذكر خاص بالمرأة او عام ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كذا
في القاموس والظاهر حقتان وتنزيله آثار مثل حقيبان والاحسن ان يكون تثنية حق
جمعا او جمع المكسور على صيغة منتهى الجموع ويصح تثنيته تاويل فرقتين لانه
لا يناسب معنى او لان يجمع الحقة او تثنية الثدي او لبس جنس الثدي في كونها
عظيمة غاية العظم وان لم يعمل لفظا فضمير الشان مقدر عندهم كما في ان
المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة فانها تلغى وتهمل
فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال فلا تقدير اعمالها او ضمير شان مقدر كما في ان المخففة
المفتوحة قلت ان قد تعمل وقد لا تعمل وكان لا تعمل اصلا في اللغة الفصحى والفصيح
في الرواية بالاستعمال فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا تهمل اصلا الافصح
ويجوز ان يقال خبر مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة وهو الموافق
لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر وهناك
وتخفف فتلغى على الافصح ولعبارة بحث منزلة حيث قال وحذفه منصوبا
ضعيف الا مع ان اذا خففت قلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي
فيه نقل الحركة الى الحرف وكانه ان تحقق مضمونها بعدها والمقام مقام التاكيد
والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه
ومعنى الاستدراك لا في الشهدي بطلب وترك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم

تنبيه وجعل السنين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات
وتداركته بمعنى فيكون معنى الاستدراك ان يتدارك ما فات المتكلم باتمام كلامه
ما ليس ينافي ما يراد بكلام واقع للتوهم واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم
يجئ بهذا المثال ما اشتهر الرضي وحكاه الوافي حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل
على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فنقل ما في القاموس بعضه حيث قال
ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق ما لا ينفك به ينبغي ان
يعلم ان الكلامين المتغايرين لابد ان يتغايرا [illegible] بل يكون تنافيهما في محل كافية
الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اي لا يليق ان لا يشكروا فلعل ان
منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التخفيف جائزة ليت زيدا قائما بالنصب الا ان اجازة
متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبا بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالمراد ان الفراء يعمل ليت تشبيها
بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومن مواقع حذف عامل
الحال وجوبا عند المحققين وشذ الجر بها الكسائي لعل كما جاء في اللغة العقيلية على
صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير قبيلة وارفع الصوت دعوة رواه
الرضي رفعه لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسر مقاتل كثير الغارات
او كان ذو شهر ذلك الرجل بابي المغوار يا بانه تجيب اذ يحكي في الاحوال الثلث
بالنداء وصف ما وقع في كتاب بعض الحواشي كنيته علي بن ابو طالب والا فلا حاجة
الى التاويل لعدها [illegible] جزم بوجود الجر بها ولم يثبت ثبوت الجزم بوجود الجر بعد هذا التاويل حاجة
الى التاويل لابطال عمل الجر لعل الاشكال فيه مع انه لا يعمل الا بهذا البيت الواقع من
عقيلي العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف
عليه الخ او تميل الحال الى المعطوف كما ذهب بعض الخ الا ان بل التي بعدها متعدد
ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليها انه بعض اخر فلم نعثر عليه
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا الخ فالمعنى لافادة الجمع لانه موضوع للجمع
لانه ليس الا موضع الواو وهو جزء موضوعات البواقي وليس المراد اجتماع
المعطوف الخ ولا اجتماعهما غير كونهما مقصودين بالنسبة لاستدعائه يجيء في ذلك

قوله في الفصل الاولى فيه ثم لحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان فتقول جاء زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل لكليهما قوله قولك مبتدأ الاخر لا لان
قولك اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان للجزء وانما وقع فيه لنقل كلام
الرضي غير تام فانه قال فتقول جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل
من احدهما دون الاخر فالظاهر قوله بخلاف الخ ففيه الشارح وظن ما قبل قوله
بخلاف تاما واقتصر عليه والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف
مثلا فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل الترتيب على معنى الجمع مع الترتيب
مع ازيد من العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون
الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف بقوله بغير مهلة
وبنه على ان فات منه قيدا لابد منه لا نقول نفهم من مقابلته مع قوله وثم
مثلها بمهلة لانا نقول فذلك مع مقابلة الخاص بالعام موقوفة بمهلة اعلم ان الفاء
وثم قد يجعل للترتيب واحدا بالحكم ان المعطوف امرا ممتدا كالا انها وقع جبا
عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة كذلك ان تعطف بالفاء نظرا
الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى ابعد انتهائه وتراخيه
عنه والوقف بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين
بل من ثلاثة اوجه الثاني ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل من ثم على زعم النحاة على
العلامة فيجيء راجعا الى ما ليس له ظهر كذا في القاموس هكذا في بعض الشروح
ذلك فيحث معنى الجارة اذ لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من
الملاقي او كالثاني لم يذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن
هنا ظهر الرد على الحواشي المصنفة محل نظر لانه وان كان لا يصح على تحقيق الرضي بغير
للجزء حاكما بقوله بيت النار ومنه الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي
في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغنا عنه لانه
قال الرضي فيحث منه الى زيد ان ما الا العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضرب
القوم حتى زيدا او كجزء بالاختلاط نحو ضربني السادة حتى عبيدهم على ما يكون انتقال

ما بعدها

انتقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليل باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه
الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما
اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره
وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء
الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او
ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء عن الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء
لان عطف غير الجزء على الكل لا يناسب القوة والضعف لاحد الامرين
اكتفى المصنف في هذا المقام بما قبل الا انه لم ينقل ان الامور لغير نظير
في هذا الكتاب قال الكلام بما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان
اي غير معين عند المتكلم هذا في او لتشكيك واما او للتفصيل كما في القضيات
او للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك
بين الثلاثة ومعنى التفصيل والابهام كما بحث فيه ام وبهذا اندفع ان في ولا قطع
منهم او كفورا الكلام الامرين لانه لو سلم ان الكلام في المعنى المشترك بين الثلاثة
وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به بحثه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان في
فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد
الامرين مبهما عند المتكلم لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستقلة بدونها
لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية
بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم المنطقي بعد ثبوت احدهما
اي احد الامرين وبين عند المتكلم بنيه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في
علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد
ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو لطلب التعيين لا يشترط
هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم فانه
ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه
كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يقتضي الى تكلف اخرى نحو وكان
جوابها بالتعيين الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة الاكثرين ان
سواء خبر مبتدأ محذوف أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك

ويعنى قبل سوا مبتدا لان المضمر وان كان سوقه لكنه اهم فى صورة الفصل
والام القبيح اولى بجعله مبتدا لانه اهم بهو فى صورة الفصل ونحو ان ام لا تفيد معنى
الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستوا ولهذا
لم يجز سوا على قمت او قعدت قال الرضى سوا خبر مبتدا محذوف اى
الامران سوا والتثنية والجمع مستويان لانه فى الاصل مصدر وقوله ا قمت
او قعدت فى معنى الشرط اى ان قمت فالامران سيان واستعمل باعتبار
معنى الشرط استعارة حرفى الشك فى التركيب اعنى الهمزة وام للشرط الذى
هو للشك يكون الماضى فيه بمعنى المستقبل كما ان كذلك بعد ان وانه لا يحسن
وتستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضى لان الماضى بمعنى الاستقبال ادل
على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع لتفويت للتوفية   لان ما كان
حسنا صحيحا لا يبقى ضعيفا الا الكلام فى عدم عده ضعيفا مطلقا اما فى عدم عده ضعيفا
بالاضافة الى الافصح فنظر   وقد يجاب بنفى كليهما اما اعتراضا على [illegible]
بانه لا تخصيص الجواب فى التعيين او تنبيها على ان مراده بالحصر بالاضافة الى
الجواب بنعم او لا او لاقترح بنفيها او قد يجاب بنفيهما وكذا نفى الاجابة
انعام السؤال لا رد السائل فالجواب بما يطلبه ونفيهما تخطئة له [illegible]
فى اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفى كليهما وجه [illegible]
الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يتعرض لنعم ولا بالنفى الا
ان يقال الاشتمال النفى كليهما فتامل   وام المنقطعة كبل مع الاضراب معنى
الاول مثل الهمزة فى الشك لفتح هذا هو الاكثر وقد يجى لمجرد الاضراب
اذا كان ما بعدها مقطوعا به كقوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هاهنا
او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله ام هل تستوى الظلمات والنور
واعترض على قولهم انها لابل ام شاء انه عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا
على عدم صحته واجاب الهندى بانه استفهام مستانف [illegible] انما كون
ام المنقطعة من حروف العطف بل كونها حرف استيناف والكلام على تقدير
عدها من حروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير ليس كذلك اى
اهى غنم ام شاء وقال وبهذا يعلم انه يؤول المنقطعة الى المتصلة وبيان

ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فتحمل على مقام المتصلة
او بدونه كان تقديره على اهى شاء وعلى اى تقدير بينه وبين ام المتصلة بون
بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار ربما يجعل القصة وجعل
عطف قصة على قصة سيما فى مقام الاضراب   وايضا يجوز ان يؤول بل
اهى شاء بقولنا بل الشك والتردد فيكون اخبارا عن الشى بالاخبار عن الشك
والتردد فيه   وعن الشيخ ان الواو والدالة على ان الثانية لعطفها على الاولى
هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة
كلمة هنا الواو لعطف احديهما على الاخرى فجعلها حرف والدليل يعطف به
ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف
يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد مشاركة المعطوف مع المعطوف
عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ووقع الالتباس
بغير العاطفة حتى قبل اللزوم الحاجة وهو لكن لانها [illegible] لغير العاطفة بخلاف لكن
فالحكم بعينه للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على
خلاف لكن العاطفة على المنفى فان الحكم الثابت لما قبل لا اثبت
لم يذكر لا حتى يكون للمعطوف عليه بل ذكر لا للنفى كما بعد لا فيكون للا ما بعدها
حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعانى بل اصوات
وضعت لوضع التنبيه فالاليق ان يجعل فى قبيل حروف الزيادة   تعقد بها
الجمل كلها الخ ولا يكون الا فى صدر الكلام سوى ها التنبيه مع اسم الاشارة فانها تقع حيث
تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهى فى صدر الكلام نحو
قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقيل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع
المنفصل كالقسم وغير القسم نحو ها الله ذا تغلطن ها العمر ذا قسما وفرق الفتاح بين اما و
الا فقال اما لتحقيق الكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة
دون المجاز واما الا فحرف يفتتح به الكلام للتنبيه نحو الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم
ان زيدا قائم هذا كلامه ومنه علم ان الا ليست مما نحن للتنبيه ومع مناسب ان يجعل
ان ما بعدها مكسورة فتامل   حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل فى النداء

الوثب والعجب وابا وعجبا للعجب وكذا واي وفي الصحاح ايا من
حروف النداء ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت اليه الكلام النحاة
اعلم ان يا محالة ام الباب المعنى عم بحسب موارد الاستعمال تكون محذوفة
ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم
المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس نعم
فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وحكى عن
كنانة والثالثة كسر النون والعين والرابعة بالحاء بفتح النون وقلب العين
المفتوحة حا كذا في الرضي فلو قال احد يا زيد البلح عليك قال الفاضل الهندي
ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عليه الصلوة
والسلام لو كان على ابيك دين فقضيتيه اكان يقبل منك فقالت نعم
فقال النبي عليه الصلوة والسلام فدين الله تعالى احق فانه ايجاب المقبول
لا تصديق النفي واي اثبات بعد الاستفهام بمعنى نعم حرف ايجاب
بمعنى من حروف الايجاب عن الاستفهام بالكلام وهو وجه غير خفي على المتأمل
خفي ويلزمها القسم يستعمل اللازم على خلاف ما هو عادته والا لكان
يقول مع لزوم القسم وتقول اي الله بحذف حرف القسم ونصب اسمه الا كان
قبل كلمة التنبيه نحو اي ها الله ذا لا انه وجد ور لا فخر لبنانهم مناسب الحارزة
في ها اي ثلاثة اوجه حذفها وفتح الالف كتبين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين
على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما قيل نحو حا
الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله لمن قال هو فضالة ابن شريك
من جوابه من في القاموس الجوى بهو رباطن و الحزن والحرقة وشدة
الوجد والفي العشق وكلا قوم المقام حسن ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل يوجب ذلك البعض كون ان ولام الابتداء من حروف
الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع
لا افعالها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت
او افعالا فانها تفيد على ما وضعت له هذا وفهم منه ان المعنى الذي تفيده الحروف

الحروف الزائدة من عوارض الاستعمال وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا التنبيه
نحو الا ان قام زيد وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو لكثرة
من تقييد ان المكسورة بقوله زيادة زاد مع لما وكثيرا اي في مقابلة زيادة ان المكسورة
لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وذلك لان نهم الكثرة من تقييدها
مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد تكون مخففة [illegible] فلما ان جاء البشير وقد تكون
زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواضح لها
لا مقابلا للزيادة ووجهه خفي ووجه [illegible] لزيادة ان لم يذكروه
كما الطلبة يقطعوا لها فر السلم ويرد الى وراق السلم العطو التناول ورفع الرأس
واليدين وظبي عطو شلقة وكعدو وتبطا والى الشجر ليتناول منه والناظر الشجرة
الخضرة والوارقة والشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس وقلت قبل
القسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله
لا افعل في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة على وزن الوفة هكذا ذكره
الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب
فوقع فيما وقع وازاله لكاتب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك
في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور في شرح الابيات اخوها بالكسر
حتى اذا الصبح جشر الحائر والحور [illegible] ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق يسير
في بير الهلاك وما علم بسار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن
الشبهة علم ذلك هذا والمراد بالاثك الانصراف والانقلاب اعلم
ان ما الكافة عن العمل تستحق ان تجعل الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما و
اذما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام فهو كفها عن
عن العمل وتصحيح دخولها على الفعل وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح
كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يعدون تأثير الحروف تأثيرا معنويا
كالتأكيد فيها ومنع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من
الاستغراقية ويعدون تأثيرها اللفظي لكنها انما تنافي زيادتها هذا كلامه ونحن نقول

اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ لا يخفى ان الحرف
الزائد لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه واما الكلمات فهي
ليست كذلك اذ في انما زيد قائم يرتفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا
كلمة ما بل ربما يتعذر لان الحكم عليه بزيد قائم ومع حيثما تضرب تضرب
لا يفهم معنى الكلام بدونها وهو سببية الاول للثاني اذ لا تفيد حيث بدونها ما تفيد تلك
السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المبانية التي لو حذفت
لاختل دلالة اللفظ   وهي تفسير لكل مبهم قال ابن مالك الغالب فيها ان يكون
تفسير الغير ما في معنى القول   اي بفعل مذكور في بعض معنى القول الخ اشارة
الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري ليتناول ارادة اللفظ
ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال المصنف انه على القلب لكن
جعل القلب مبنيا للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على
القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية   مفعولا مقدرا للفظ
غير صريح القول لقوله مختصة بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لا
اذ التفسير نفس لفظه في معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول في
معنى القول الغير الصريح حتى جعل القول المقدر مفعولا ما في معنى القول وهو بعيد
من العبارة   فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به الخ اشارة الى وجه قوله
وهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا الخ وان قوله في الاكثر لانه قد تفسر
مفعولا مذكورا او الى رد من تمسك بالاية في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما
منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقديره امرتني بما امرتني
بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر
لكن قال ان صريح القول المقدر كالقول الاول بالقول في عدم الظهور قال الرضي
وينبغي ان يعلم ان ما بعدها المفسر ليس صلة لما قبلها بل تم الكلام بدونه ولا يحتاج
اليه من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا
وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية

الاية على مذهب سيبويه   او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف
بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف
نحو هلا يوم الجمعة زرتني بيوم الجمعة فيه منصوب بزرتني   فالهمزة اعم
تصرفا الى التصرف فيها الخ جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعل اي اعم
تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه يعني به التصرف
فيه ذلك ان يجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف
هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكلما تدخل تتصرف في الكلام بنقله من الخبر
الى الانشاء فاذا كانت استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم
الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص
هل باحكام دون الهمزة ومع كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب
الكفار اي الم يثوب واما افادتها فائدة النفي فهو جاز ان يجيء بعدها الا قصدا
للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الباء المؤكدة
للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم   بادخال الهمزة على ثم والفاء
والواو بخلاف هل لان الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها العاطفة
بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل
انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ويقرب
منه انك تقول اان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني وتقول اسلم اليه
ثم هل يلتفت الى [illegible] والهمزة لا تجيء بعد ام وتجيء بعدها هل في سائر كلام الاقوام
كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا
واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناه وذهب
المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه خالف للنكوين ادوات
الشرط على نحو احد الوضع   واما المصنف فقد الغى كلام المصنف
فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله   فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا هذا ايضا اذ لا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء
اللازم او يكون مساويا وكلاهما ممنوعان   وكون انتفاء الاكرام مسببا

لانتفاء الجزء في زعم المتكلم فيه بحث ومن هذا الاستدلال توهم المصنف
ان لو لانتفاء الثاني قد صرح المصنف بسبب تخطئتهم فقال الشرط سبب و الجزاء
مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه
موافقة الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل
على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء
الشرط انتفاؤه موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد
الا بيين وجاز بعد ان يكون الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان
يقال وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر
ويمكن توجيهه بان جعل الخبر اصنبا لعوامله لا يدل على اصنوبيته وبان المراد موضع
منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع
انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق ورد اول
ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض
دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية
صلة او قال شرطا بدبول فانه يكثر حذف اللام ح ولا تكون جملة اسمية خلافا
للزمخشري واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فصح
ترك في لانه دفع لاعتراض المصنف انه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا
ولا مكانا لهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام محذوف
والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا
فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح
والمصنف صحح بتضمين التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام
ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلا لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه
مكانا كان المكان المبهم غير ظاهر فيضعف بتقدير في بلا فتنة او احترز به عن
توسط القسم بتقدم غير الشرط قال الرضي بتقدم ما يطلب خبر من مبتدا
لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقدم غير الشرط لان الاحتراز عن
توسط بتقدم الشرط يقول على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع

بجميع الصدر المتوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط
لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره اي لزم القسم ضمير لزم للقسم
مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب
للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزم لغير
القسم فلا يعتبر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير
الى ما عاد اليه ضمير لزمه لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو في انه
اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم
وجوابه ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما و وجوب كونه غير مجزوم
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب
بجميع القسم وجوابه لا بمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء
القسم في الذكر وفي قوله انا واعد ان تأتني اكرمك تقديم الغير مقدم
على الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف وباعتبار
الشرط على ترتيب نظر فان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى
الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب
اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف
المذكور باعتبار مثالي انا والله ان اتيتني والصالح فهو على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار
الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه
فكلامه مما يتعب ذهن الناظر او يجعل نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر
وقد بلغني نسخة لا يخفى عليه شيء وكان في اصلها بعض اصلح كتابه لكنه مجاز من
عنده هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم
لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام وان

ابتنی والله یجعل العطف علی قوله انا والله الخ فیکون مثالا لتقدیم الشرط
ویجعل العطف علی قوله والله ان تاتنی فیکون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد
من قوله بتقدیم الشرط او بحرف من تقدیم الشرط والخبر معا وانما
اورد فی هذا المثال الشرط بصیغة الماضی الخ نص علی ما اشار الیه التسهیل
المالکی اختلاف بین اعتبار برالخ ای اعتبار اللف والنشر
او مقدره کالملفوظ فی صدر الکلام مقدره کالملفوظ مطلقا المقدر فی الصدر
کالملفوظ فیه والمقدر فی وسط کالملفوظ فیه فلا وجه لتخصیص البیان بالمقدر
اول الکلام قوله فانه لو کان جزا الشرط لکان الجزم بحذف النون اولی قال
الرضی فی بحث ان نحو ان ضربتنی اکرمک بالجزم اکثر من ان ضربتنی فاکرمک
فانه لو کان جزا الشرط یلزم الاتیان بالفا لان حذفه لا یجوز الا فی الضرورة
ولهذا ان بعض قول هذا استغنی عن تقدیم القسم بتقدیر الفا لکن فی لزوم
الاتیان بالفا نظر بل اللازم اما الفا او اذا الا ان یوسع فی قوله الاتیان
بالفا فافهم واعلم انه قد تقع الشرطیة فی مقام جزا الشرط فاما ان یعتبر الشرط
الثانی فیجعل مجموع الشرطیة جزا او یدخل الفا علی اداة الشرطیة الجزائیة واما
ان یلغی فیجعل الجزا للشرط الاول کذا ذکره الرضی وقد یعدم الجزا علی الشرط
فیقدر مثل جزا او یجعل المقدم دالا علیه عند البصری ویجعل مع تقدمه جزا عند
الکوفی ویلزم معنی الشرط کما فی التسهیل واما المنفصل قال الرضی وقد
یحذف اما لکثرة الاستعمال واما یطرد ذلک اذا کان ما بعد الفا امرا او نهیا
وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا یقال زید فضرب ولا زیدا فضربته بتقدیر
اما هذا فادخ فی توجیه ما اوایل الکتب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدیر
اما من عدم تقدیر التقدیر کما ینبغی والحکم بان کلمة اما للشرط لزوم الفا
فی جوابها وسببیة الاول للثانی ولم یحکم بکونها اذ وحین للشرط مع انه یقال زید
حین لقیته فانا اکرمه واذ لقیته فانا اکرمه ولا دخلوا هذه کثیرة فی القرآن لعدم
لزومها بل جعلا حین الاتیان بالفا ظرفین جاریین مجری الشرط وانما جاز
اعمال المستقبل فی الظرف الماضی وان امتنع وقوع المستقبل فی الماضی

فی الماضی لان الغرض لزوم وقوع تلک الافعال المستقبلة حتی کان هذه الافعال
وقعت فی الازمنة الماضیة وصارت لازمة لها کل ذلک القصد المبالغة
عما فی حیزها ای فی حیز فاء انها هذا هو الوجه دون الاول لانه لا یصح التعویض عما فی حیز اما
مطلقا ما لم یکن فی حیز الفا فان ما فی حیز اما معمول الشرط کما ثبت المذهب
الاخر وفی قوله جزء ما فی حیزها مطلقا اطلاق مخل لان لا یجوز فی اما زید فمنطلق
اما منطلق فزید فی اما یوم الجمعة فانی منطلق اما الیوم فانا منطلق یوم الجمعة
وهذا المذهب سیبویه قال الرضی وتبعه المصنف هذا مذهب المبرد واختاره المصنف
علا منطلقا جعل منطلقا جعل منطلق صفة مفعولا مطلق وقد علا ابن الحاجب وتقدیره
ظرفا اوضح وابعد عن التکلف واما تقدیره علی تقدیر الرفع بما یذکر زید الخ
رد هذا المذهب بانه لو کان معمول المحذوف منطلقا لکان اما یوم الجمعة فزید منطلق
مرفوعا علی وجه الاعتبار بتقدیر فعل رافع ای مهما یذکر علی صیغة المجهول مع انه لا یجوز
الا علی تاویل مرجوح وهو تقدیر العاید ای منطلق فیه ولجاز نصب زید فی اما زید
فمنطلق بتقدیر ناصب مع انه لا یجوز والشارح اختار تقدیر الکون وجعل
هذا الایراد والتقدیر الذکر ولا یخفی انه یرد علی تقدیر الکون ایضا انه لو جاز رفع
زید فمنطلق بالکون المقدر لجاز الرفع فی اما یوم الجمعة فزید منطلق بالکون المذکور
ای مهما یکن یوم الجمعة فزید منطلق واعلم ان مهما یکن بمعنی ما لا یفعل صدق القرائة
صح به المعنی فمعنی مهما یکن یوم الجمعة ما یکن یوم الجمعة ففی یکن ضمیر الی مهما لا بد منه
لا یصح تقدیر اما زید فمنجز مهما یکن زید لاستغنا ضمیر یعود لکن زید مهما وکذا تقدیر
مهما یذکر یوم الجمعة ومهما یذکر زید الا ان یجعل ما بمعنی الوقت وتقدیر العاید ای وقت
یکون زید فیه وح لا بد من تقدیر عاید الیه الجزا ایضا فقولنا اما زید فمنطلق
فی تقدیر مهما یکن زید فیه فهو منطلق فیه وقد انکر کون مهما بمعنی الوقت الزمخشری
فی تفسیر قوله تعالی مهما تاتنا به من آیة وقال هو افتراء علی لغة العرب لکن اثبته
ابن مالک ووافقه الرضی وتعقبهم المغنی بانه لیس فیما استشهد به ابن مالک
مشعرا به لکونه محتملا وبالجملة تبین ان الظاهر مهما هو المذهب الاول وجواز
اما یوم الجمعة فزید منطلق برفع الیوم بتقدیر یذکر الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم

الجواز بنفسه بل بذكره والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العايد   نقول
لشخص فلا يبعضك فيقول كلا اي مهلا ردع للمخاطب وتنبيه وقد يكون بمعنى حقا كقوله
جزاني به المتكلم منكر الكلمة المتقدمة كقوله واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا   وقد
جاء اي كلا بمعنى حقا وح تجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان
ليطغى وان لا يجاب نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة   لانها مخففة بالكلمة
فلو لم يفقد لم يصح تجوز لحوق الفعل ايضا وبهذا التم ما قال الهندي احترازا عن المتحركة
لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الكلم لانه مما يتطرق اليه المنع
وانما بعدنا التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين
في الاسما لانها جعلت مع المنضمة بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد علامة التثنية
والجمعين في الفعل فلانها اسما واشار الى علامتها و وما في لغة ضعيفة تبعا
لبيان حكم التانيث فانهم   لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في جموع المنزلة
منزلة المونث بالتا   فان كان اي المسند اليه الخ او المعنى فان كان تانيث
المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقي
اي فانت مخير بين الحاق تا التانيث وبين عدمه فهو مخير فيه اي الحاق
تا التانيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى ح ايصالها مطلقا   وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكرت الخ بهذا الابعد كونه ذكرا مستغنى عنه فالوجه ان
يقال المتبادر منه لحوق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي   اي حجى
المذكور والمونث في مثل قام الزيدان الخ بيتة الضعف حين الاسناد
الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي
فخير لصار معتبرا للكل بالمخير ما ينبغي ان نعتبمه لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي
وبشعل الخ   اي ادخلته نونا بدا اطلاق التنوين ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون
الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال نون الكلم تنوينا والتنوين لا يكون الا في
الاسما   فسمي به بنون الشي لا يقال يريد مضروب انما يضرب زيد فليس
التنوين ما به بنون الشي الا ادخال النون على الشي على هو النون الداخل   نون ساكنة
اي بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون

نون في آخر المعرب نحو من ومانو كذلك واذا اراد معنى آخر فليبين نحو
نغلم الخ   فلا يخبر بالحركة العارضة الظاهر فلا يعتبره برجوع الضمير الى التوقيف التنوين
وكان اراد بتلك الضمير عبارة التوقيف   وهي شاملة نون الخ هكذا ذكره الرضي
وتبعه الشارح وظهوران المراد نون في كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع
ذلك الشمول   تتبع حركة او الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة
وبعض ... بل المراد بالآخر ما ينتهي اليه المتكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر
الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم   لان المتبادر من تبعها
الآخر الآخر اللفظ ... بحث بل المتبادر منه لحوقه به بغير تخلل حرف فالوجه ان
اراد الحركة المنقلبة عنه انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة   لا لتاكيد الفعل
فخرج نون التاكيد الخفيفة لو قال لا لتاكيد الفعل لتمكن او التنكير الخ لاستغنى
عنه   ولا ينتقض التعريف بالتنوين في نحو يا رجل انطلق قد عرفت ما في الانتقاض
ودفعه بما ذكره بوجوب اخراج تبع حركة الآخر نون التاكيد ايضا   فهو الدال
على ان مدخوله غير معرب قال الرضي هو مختص باسم الصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه
وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل تنون
وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فيقتضي كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين
هو الفارق بين الوصل والوقف   اي اسكت السكوت الآن لا لكن
طلب الشي في زمان الحال والا لكان طلبا لا يمتنع امتثاله اذ ما لم يوقع الامر عن
امره ولا يفهم المخاطب طلب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اي اسكت السكوت الآن صحيح
معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن   نزالك العلميتين العلمية والتانيث قال
الزمخشري انها اسما جنس متخصصة للتانيث ووجود المانع عن تقدير التانيث ايضا
فلا حال اسماء على انصرف   وذلك الترديد من اسباب حسن الغنا
فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم في اللغة حسن الغنا ومن لم يتنبه
لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم   وعوض عن الالف عند التغني نون
التنوين ولا وجه لتفصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين
مغن عن تكميلها بالاشباع   كما في قول الشاعر هو رد به على ما في القاموس وحكي

عين الحقوق منه لغوره الشوو والحقق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار
المرتفع والاعماق جمع عمق بفتح العين وقد تضم اطراف المفازة والخاوي الخالي
والخرق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات تعرف بها
الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب بدليل مقارنة بعدم كالاطراف
مشبهة الاعلام سالكه قو واما التنوينات الاخر فلم يعتبرها المرتضي
في نقضه ايضا تامل اذ الظاهر ان تنوين العوض لو عوض التعويض وتنوين المقابلة
لو عوض المقابلة وجعل التنوين والاصل حذف المضاف والاعلى الجنيبة كالنون
بعيد في قول المصنف وهي للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة
حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم التفاتا في موضع الموضوع له قوله
وخطا بحذف الف ابن وفي باب الخط من الحديث انه يحذف من العلم
الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما
لكن قاعدة وضعوها للاختلاف قاعدة العربية وكذلك قولهم هذا فلان بن
فلان الحنفي في المرتضي وطاهر بن طاهر وحي بن وحنبل بن حنبل لانه يفتخر بحسن الابوة
على ابيه بجر العلم وان كان اسما ذيل عنه كل من بهذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس
طاهر بن طاهر من لا يعرف هو وابوه وحنبل بن حنبل بكسرهما وضمهما الذي لا يعرف
ابوه وفي حجة كلاهما على وزن اي من وولده ذهب في الارض فلا يوقف على والده
فلم يحس منه اثر قوله الاتي حذف همزها فانها لا تحذف حينئذ كانت لئلا
يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيبقى انه لا التباس لان بنت
مطردا بخلاف ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف
يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز حذف الالف للتخفيف لانه
لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة تقدم الخفيفة
لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر
اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب
الكوفيين من ان الخفيفة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما

منهما وقف بزاسه على ما نقل الرضي فلا يتم قوله الف الجمع اي الالف الفاصل
الاولى الاكتفاء بالتفسير قوله مختص اي نون التاكيد الظاهر ان يختص خبرنا
لنون التاكيد فيتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل
واحد منهما فقد ابعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكره كثيرة في مثل
اما تفعلن فالاولى ان يجعل في سلك ما يختص به وقد ذكر الرضي التخصيص
قوله اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد مغني عن هذا التفصيل قوله
اضربا بالتخفيف والتشديد بعد جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يفعلن
الا قليلا اي مجيئها مع النفي بما نظرا الى انه دخلت النفي بلا لمشابهة النهي فقبل
مجيئها في النفي بلا المتصلة بقياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان
جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد قال
سيبويه يدخل بعدم التشبيه الا بلا النهي في الجزم قوله ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب
الى القسم اي اختاره الشارح فاذكره المص اي ان الاضافة من قبيل جرد
قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم
عليه قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما
او جائزا كما في نحو اما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل على
الواو المحذوفة وفي نحو لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله
ان اشتراط في التقاء الساكنين على حده بان يكون الساكنان في كلمة واحدة
وحينئذ لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان
وستعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
المشدد وما في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصل قوله هو الواحد
المذكر غائبا كان الخ وبعضا المتكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء عنه اي عن
الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف
ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصل ويحتمل ان يراد بقوله

وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فيجي لا يكون المقصود الاستثناء **قوله** فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها وبعض الجوزين ذلك الالحاق من نحو النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربان بالحاق نون الوقاية واضربنان بعان بادغام النون المخففة في نون المفعول لان المشددة ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية **قوله** وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة اللام هكذا قال الشارح في كلامه لكن غرضه لا يقتصر عليه بل غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنثة حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كانت المدة والمدغم في كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو ياتجاب والف يجي فانه يمتنع من اعلالهما بحيث فما ذكره الرضي ان تشبيههما بالضمير المنفصل مطلقا لا يصلح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يجزي اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض في التثنية بيان حال الاخر مع النون بتشبيه ما عرف حاله من الاخر المتصل الف التثنية كان اوغيرها الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت وقف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل اما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد **قوله** وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الا انه ينبغي لمراعاة ترتيب تصريفها فانه مراعاة ترتيب المثل

المثل بما قبلها **قوله** حط المرتبة ما يدخل الفعل الا اخره ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر حاملا لام الفعل فادخال على لاحق اللام اولى **قوله** فيرد ما حذف متوقع على الحذف في حال الوقف اولا حال للا دخل الحذف للساكنين الاان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة ايضا المفتوح ما قبلها تقلب الفا ثابتا كما في الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله فيجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها وتكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس اللهم نشكر نعماك على قدر الايك واسالك ان تجعل هذه الارقام المشددة بحق اسمايك بحق افضل انبيائك ذخرا لي وموجبا الجزيل جزائك وصل عليه بدوام ارضك وسمائك تم الكتاب.

بعون الله الملك الوهاب

وصلى الله وسلم

على سيدنا

محمد